مبيعات الأسلحة: فرنسا والامارات العربية المتحدة، شركاء في الجرائم المرتكبة في اليمن؟

GCHR مركز الخليج لحقوق الإنسان

Ligue des droits de l'Homme
FONDÉE EN 1898

fidh

Observatoire des armements

Mwatana for Human Rights

781a / 2021 ديسمبر

Cover picture : © MARWAN NAAMANI / AFP

جدول المحتويات

المقدمة 5

المنهجية 6

الإطار القانوني المعمول به 7

1. الالتزامات المحددة للدولة الفرنسية فيما يتعلق بنقل الأسلحة 7

1.1 معاهدة تجارة الأسلحة 7

1.2 الموقف المشترك لمجلس الاتحاد الأوروبي رقم PESC/2008/944 الذي يحدد القواعد [المشتركة] التي تحكم مراقبة صادرات التقنيات والمعدات العسكرية 7

2. التزامات محددة للدولة الفرنسية بشأن صادرات «السلع ذات الاستخدام المزدوج» 8

2.1 اتفاق فاسنار 8

2.2 لائحة الاتحاد الأوروبي بشأن صادرات السلع ذات الاستخدام المزدوج 9

2.3 نظام الرقابة الفرنسي 9

3. التزامات الدولة الفرنسية بشأن أفعال الشركات 10

4. النظام الفرنسي للرقابة على عمليات تصدير المعدات العسكرية: غامض وغير كاف 11

5. التزامات الشركات بشأن حقوق الإنسان 12

5.1 الالتزام بتحديد ومنع وتخفيف الآثار السلبية لأنشطتهم على حقوق الإنسان 12

5.2 المسؤولية الجنائية المحتملة للشركات - حالات سابقة من قضايا شركة أميسيس / نيكسا تكنولوجيز 14

الجزء 1: دولة الإمارات العربية المتحدة كمرتكب رئيسي لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان 15

السياق والخلفية عن دولة الإمارات العربية المتحدة: 15

الجزء 1.1: الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة 17

جهاز قانوني يستخدم قوانين مكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية للتضييق من المعارضة 17

الاستخدام المنهجي للتعذيب 18

الاختفاء القسري 19

انتهاك حقوق النساء في القانون وفي الممارسات 20

حقوق المهاجرين 21

المدافعون عن حقوق الإنسان 21

الجزء 1.2: دور الإمارات في اليمن 25

الإفلات من العقاب والدعم الدولي 25

السياق السياسي 25

اللاعبين الرئيسيين 25

الأهداف الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في الصراع 26

الوضع السياسي في جنوب اليمن 27

القوات الإماراتية بالوكالة 28

تحديد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان 29

انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في جنوب اليمن 30

الاعتقالات التعسفية 30

الإخفاء القسري، بما في ذلك الوفاة في مقر الاعتقال 31
الوفاة بعد التعذيب أثناء فترة الاختفاء القسري 32
الاحتجاز التعسفي 32
ظروف الاعتقال 33
التعذيب 33
شبكة مرافق اعتقال سرية وغير رسمية 36
مرفق بلحاف 38
معسكر قاعدة العلم العسكرية 40
مطار الريان 40
سجن بئر أحمد 1 41

الجزء 2: التعاون العسكري بين فرنسا والإمارات العربية المتحدة 43
مقدمة وخلفية تاريخية 45
التسعينيات: المراحل الأولى من التعاون 45
التطورات الأخيرة في مبيعات الأسلحة الفرنسية إلى الإمارات العربية المتحدة 45
1) اتفاقية التعاون العسكري لعام 2009 الموقعة بين فرنسا والإمارات 47
2) الإمارات كمركز تسلح وعرض للمعدات الفرنسية 48
3) المشاركة الفرنسية في صناعة الدفاع الإماراتية ، مما يتيح نقل المهارات الفرنسية إلى الإمارات 48
- طريقة عمل شركة الإمارات للصناعات الدفاعية EDIC/EDGE 51
- طريقة عمل شركة المجموعة الذهبية الدولية IGG 54
4) معدات الأسلحة التي تم تطويرها بشكل مشترك من قبل فرنسا وموردين آخرين، مشاركة بشكل مباشر في اليمن 54
5) تطوير معدات الأسلحة من قبل الشركات الأجنبية التابعة للشركات الفرنسية 56
- إسكندر صفا و شركة بريفينفيست / سي ام ان (CMN/Privinvest) 58

الاستنتاجات 60
التوصيات 61

المقدمة

في 3 سبتمبر / أيلول 2019، دخل الصراع في اليمن الذي يعيش في خضم أسوأ أزمة إنسانية وفقًا للأمم المتحدة وانتهاكات متفاقمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، عامه الخامس، حيث بدأ فريق من الخبراء الدوليين البارزين أنشأه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يدق ناقوس الخطر، داعيًا المجتمع الدولي إلى التنديد بالجرائم التي ترتكبها جميع الأطراف المتحاربة، ومطالبًا الدول بعدم تزويد هذه الأطراف بالأسلحة التي يمكن أن تستخدم في الصراع وتذكيرها بالتزامها باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان احترام القانون الدولي الإنساني. كما شدد فريق الخبراء بشكل خاص على أنه «يمكن محاسبة الدول على ما تقدمه من عون ومساعدة في ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي إذا تم استيفاء شروط التواطؤ»، ووجد أن «مشروعية عمليات نقل الأسلحة التي تقوم بها فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وغيرها من الدول لا تزال موضع شك"[1].

وبعد ذلك بعامين، نشر فريق الخبراء ذاته تقريره في سبتمبر 2021، وأكد قلقه بشأن عمليات توريد الأسلحة لأطراف الصراع:

«على الرغم من التوصيات القوية التي قدمها فريق الخبراء البارزين في تقاريره السابقة، واصلت دول ثالثة، من بينها جمهورية إيران الإسلامية وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية دعم أطراف الصراع، بما في ذلك من خلال عمليات نقل الأسلحة إليها. (...) وقد أشار الفريق سابقًا بأن عمليات بيع الأسلحة لأطراف الصراع هي الوقود الذي يساعد على إطالة أمد الصراع»[2].

ماذا حدث في هذه الأثناء؟

منذ بداية تصعيد الصراع في عام 2015، سلطت العديد من المنظمات غير الحكومية الضوء على وجود معدات فرنسية تُباع للأطراف المتحاربة في اليمن[3]. من بين هذه الأطراف، تحتل الإمارات العربية المتحدة في الوقت الحالي المركز الخامس لأكبر عملاء فرنسا في شراء الأسلحة والمعدات العسكرية الفرنسية خلال الفترة ما بين 2011 – 2020.

يهدف تقريرنا، من خلال التحليل الذي أعدته منظمة مركز الخليج لحقوق الإنسان وهي إحدى روابط الفيدرالية، إلى تسليط الضوء على أن هذا البلد الذي يعتبر أحد الحلفاء الاستراتيجيين للقوى الغربية هو في الواقع بلد دكتاتوري قمعي بشكل خاص، حيث تلقى فيه الأصوات المعارضة للنظام مصير السجن والتعذيب، وأكبر مثال على ذلك هو المصير الذي لقاه الناشط الحقوقي أحمد منصور، الحائز على جائزة مارتن إينالز لحقوق الإنسان، والذي حكم عليه بالسجن لانتقاده النظام، ولا يزال يقبع خلف القضبان رغم انتهاء مدة عقوبته.

بالإضافة إلى ذلك، وبفضل عمل منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، وهي رابطتنا في اليمن، يسلّط هذا التقرير الضوء على المسؤوليات المباشرة وغير المباشرة التي تتحملها السلطات الإماراتية في ارتكاب عدد من الانتهاكات الأكثر جسامة على أرض الواقع في الصراع الدائر في اليمن.

وفي الأخير، ومع تراكم الأدلة في السنوات الأخيرة على ارتكاب النظام الإماراتي لهذه الانتهاكات، يقدم هذا التقرير الذي أعددناه تحليلًا للأسلوب الذي واصلت به السلطات الفرنسية تجهيز هذا النظام عسكريًا، وهو الأمر الذي يعد انتهاكًا لالتزاماتها الدولية بشأن صادرات الأسلحة. فهل كانت فرنسا متواطئة في ارتكاب هذه الانتهاكات؟ ويمتد الدعم الفرنسي الآن إلى الشركات الفرنسية ذاتها التي حطت رحالها في دولة الإمارات، مما يساعدها على إنشاء مركز صناعي للأسلحة ومعدات المراقبة العسكرية، وتقوية هذه الدولة المعروفة بأنها دولة بوليسية تمارس شتى أنواع الاستبداد في الداخل ودولة إجرامية ترتكب فضائع مروعة بحق اليمنيين على أرض اليمن، وهو الأمر الذي يعد انتهاكًا للقوانين الفرنسية المتعلقة بالالتزام بالعناية الواجبة بشأن الأسلحة.

---

1. تقرير فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين على النحو الذي قُدم إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان «حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ أيلول/سبتمبر *2014*، A/HRC/42/17 (3 سبتمبر 2019)، متاح على الرابط: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G19/240/87/PDF/G1924087.pdf?OpenElement

2. تقرير فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين على النحو الذي قُدم إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان «حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الإنتهاكات والتجاوزات منذ أيلول/سبتمبر 2014، A/HRC/48/20، الفقرة 19، (10 سبتمبر 2021)، متاح على الرابط: https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/GEE-Yemen/A-HRC-48-20-AUV.pdf

3. انظر التحقيقات والتقارير والحملات ولا سيما التابعة للمنظمة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومنظمة ديسكلوز ومنظمة العفو الدولية

المنهجية

هذا التقرير هو نتاج بحث قام به كل من مرصد الأسلحة والفدرالية الدولي لحقوق الإنسان والمنظمات اليمنية والخليجية والفرنسية الأعضاء فيها، كمنظمة مواطنة لحقوق الإنسان، ومركز الخليج لحقوق الإنسان، ورابطة حقوق الإنسان بفرنسا، خلال الفترة ما بين أبريل 2019 وأبريل 2021.

كان الهدف، من ناحية، هو الكشف عن الدور المحتمل الذي تلعبه الأسلحة التي وردتها فرنسا إلى الإمارات العربية المتحدة لتستخدمها في عمليات القمع التي يمارسها النظام داخليًا وفي ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب في اليمن.

ومن ناحية أخرى، تظهر الأدلة التي تم الكشف عنها في هذا التقرير بأن الشركات الفرنسية والدولة الفرنسية لم تحترم بعض التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، مما يجعلها مسؤولة عن الجرائم التي ارتكبتها الإمارات.

يستند هذا التقرير إلى تحليل ما يلي:

المعلومات المتعلقة بمبيعات الأسلحة والعلاقة الفرنسية الإماراتية:

- وثائق عامة تبلغ عن مبيعات الأسلحة الفرنسية: التقارير المرفوعة إلى البرلمان عن صادرات الأسلحة الفرنسية، وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وتقارير إلى الاتحاد الأوروبي، وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصائيات تجارة السلع الأساسية (كومتريد)، وقاعدة بيانات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI)، والمعلومات الواردة من دائرة معلومات السلام الدولي (IPIS)، ومركز كلية إدارة الأعمال في جامعة ميناس جيرايس (CIEEMG)، ونظام ترخيص تصدير المنتجات المتفجرة (EAEP)، واللوائح المتعلقة بتنفيذ قانون مناهضة التعذيب، والأسئلة البرلمانية المكتوبة والشفوية، والمعلومات الصادرة عن وسائل الإعلام المتخصصة؛
- اجتماعات منعقدة مع مصادر وخبراء و/أو مهندسين في مجال صناعة الأسلحة وخبراء وصحفيين آخرين؛
- وثائق وكتيبات داخلية خاصة بصناعة الأسلحة؛

المعلومات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة:

- منشورات صادرة عن منظمات حقوقية موثوقة تتواجد خارج البلاد، وتقارير صادرة عن مؤسسات تابعة للأمم المتحدة، وهي المصادر الرئيسية للمعلومات الخاصة بهذا الجزء من التقرير[4].

المعلومات الواردة من اليمن:

- خلال الفترة بين عامي 2018 و2019، قام الباحثون الميدانيون في منظمة مواطنة بجمع ثماني شهادات أدلى بها ناجون وشهود حول انتهاكات حقوق الإنسان في جنوب اليمن، إما بعد الإفراج عن الناجين أو إفادات أفراد عائلات الضحايا والناجين. وتتعلق البيانات التي تم جمعها بوقائع حدثت بين عامي 2016 و2018 وتتضمن معلومات وبيانات دقيقة، بالإضافة إلى موافقة الشهود المستنيرة على تقديم المعلومات. وحفاظًا على سلامة الشهود والضحايا، استخدمت منظمة مواطنة أسماء مستعارة لهم في جميع الحالات المذكورة. وتعتبر المعلومات المجمعة في هذا التقرير، والتي تم تقييمها ومراجعتها من قبل فريق البحث المركزي في منظمة مواطنة، جزءًا بسيطًا من الجهود الكبيرة التي بذلتها مواطنة لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في سياق الصراع المسلح في اليمن.
- منشورات صادرة عن منظمات حقوقية موثوقة، بما في ذلك تقارير سابقة صادرة عن مواطنة لحقوق الإنسان، وتقارير صادرة عن مؤسسات تابعة للأمم المتحدة، وما إلى ذلك.

4. لقد نجحت الهجمات الشديدة للغاية التي مارستها السلطات الإماراتية خلال السنوات العشر الماضية على حركة حقوق الإنسان داخل البلاد في تفكيك الحركة بالكامل تقريبًا، وجعلت إجراء التحقيقات في مجال حقوق الإنسان وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان شبه مستحيل.
في عام 2017، أعيد اعتقال أحمد منصور، وهو الشخص الذي وصفه قرار البرلمان الأوروبي بأنه «آخر مدافع حقوق الإنسان في الإمارات كان قادرًا على انتقاد السلطات علنًا» وكان يعتبر أحد مصادر المعلومات الرئيسية للمنظمات غير الحكومية الدولية على مدى السنوات الماضية، وبذلك تم إخماد صوته، في واحدة من أحدث الضربات التي وجهتها السلطات لحركة حقوق الإنسان الإماراتية. ومنذ ذلك الحين، أصبح الحصول على معلومات وشهادات مباشرة حول حالة حقوق الإنسان داخل البلاد يمثل تحديًا متزايدًا.

الإطار القانوني المعمول به

تنظم عدة صكوك دولية الطريقة التي يتم بها تصدير الأسلحة ومعدات المراقبة، مما يتطلب من الدول الأطراف في هذه الصكوك ضمان عدم بيعها للأسلحة أو معدات المراقبة إذا كان هناك خطر من استخدام هذه المواد والسلع لارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

إن الالتزامات القانونية في فرنسا تُطبق أيضًا على الشركات، وذلك لمنع مشاركتها المباشرة أو غير المباشرة في انتهاكات حقوق الإنسان.

وقد يؤدي عدم احترام هذه الالتزامات إلى تحديد المسؤولية المحتملة للحكومة الفرنسية أو الشركات الفرنسية عن ارتكاب السلطات الإماراتية لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والتواطؤ معها.

1. الالتزامات المحددة للدولة الفرنسية فيما يتعلق بنقل الأسلحة

1.1 معاهدة تجارة الأسلحة

تعتبر فرنسا أحد أطراف معاهدة تجارة الأسلحة، وبصفتها دولة عضو في هذه الاتفاقية، فيجب عليها، بموجب الفقرة 3 من المادة 6 من هذه المعاهدة، ألا تمنح الإذن بأي عملية نقل للأسلحة التقليدية المشمولة بالمادة 2 (1) أو للمواد المشمولة بالمادة 3 أو المادة 4، إذا كانت على علم في ذلك الوقت بأن تلك الأسلحة أو المواد ستُستخدم في ارتكاب إبادة جماعية، أو جرائم ضد الإنسانية، أو انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف لعام 1949، أو هجمات موجهة ضد أهداف مدنية أو مدنيين محميين بهذه الصفة، أو جرائم حرب أخرى على النحو المحدد في الاتفاقيات الدولية التي هي طرف فيها. كما تنص المادة 7 من هذه المعاهدة على أنه يجب على الدول إجراء تقييم لجميع صادرات الأسلحة التقليدية أو الذخيرة أو الأجزاء والمكونات المرتبطة بها، وذلك من أجل تحديد مخاطر ما إذا كان يتم استخدام هذه المعدات لارتكاب أو تسهيل ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي المتعلق بحقوق بالإنسان أو القانون الإنساني الدولي، أو ارتكاب أو تسهيل أي عمل يشكل جريمة بحسب الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالإرهاب أو الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي تكون الدولة المصدرة طرفًا فيها. ويجب على فرنسا أيضًا تقييم مخاطر نقل أي أسلحة تقليدية مشمولة بالمعاهدة. كما يجب على المصدر مراعاة اتخاذ تدابير فعالة لتقليل مخاطر العواقب السلبية الموضحة في المادة 7.1. فعندما يتم التأكد من وجود مخاطر كبيرة من العواقب السلبية، يجب على الدولة عدم منح إذن التصدير.

1.2 الموقف المشترك لمجلس الاتحاد الأوروبي رقم PESC/2008/944 الذي يحدد القواعد [المشتركة] التي تحكم مراقبة صادرات التقنيات والمعدات العسكرية

حدد الموقف المشترك، الذي تم إقراره في 8 ديسمبر 2008 خلال فترة تولي فرنسا لرئاسة الاتحاد الأوروبي، طابع "مدونة قواعد السلوك الخاصة بصادرات الأسلحة" الملزم قانونًا على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والذي اعتمده وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في عام 1998 [5]. من أجل تعزيز التقارب بين الدول الأعضاء بشأن سياسات تصدير الأسلحة وضمان شفافيتها ومسؤوليتها في هذا الشأن، يُلزم الموقف المشترك الدول بإخضاع أذون تصدير الأسلحة لثمانية معايير لاتخاذ القرار، وهي:

- امتثال المستفيد لالتزاماته الدولية؛
- احترام حقوق الإنسان؛
- الوضع الداخلي في بلد المقصد النهائي وخطر تفاقم التوترات في ذلك البلد؛
- الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار الإقليمي؛
- الأمن القومي للدول الأعضاء والدول الحليفة والصديقة؛

5. https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2008:335:0099:0103:fr:PDF

- سلوك الدولة المشترية تجاه المجتمع الدولي، وخاصة موقفها من الإرهاب؛
- وجود خطر من تحول مسار المواد داخل البلد المشتري أو من تصديرها في ظل ظروف غير مرغوب فيها؛
- توافق صادرات السلاح مع القدرات الفنية والاقتصادية للبلد المستفيد.

بعد تقييم موقف البلد المستفيد، فإن المعيار الثاني للموقف المشترك يتطلب على وجه التحديد من الدول الأعضاء (أ) رفض منح إذن التصدير إذا كان هناك خطر واضح من أن يتم استخدام التقنيات أو المعدات العسكرية التي سيتم تصديرها للقمع الداخلي؛ و(ب) رفض منح إذن التصدير إذا كان هناك خطر واضح بأن يتم استخدام التقنيات أو المعدات العسكرية التي سيتم تصديرها في ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني.

ومن أجل مواءمة سياسات الدول الأعضاء في هذا الشأن، فإن الموقف المشترك يتطلب منها أيضًا مشاركة قراراتها وتوضيحها في الحالات التي ترفض فيها منح إذن تصدير الأسلحة. كما أنه ينص على آلية للتشاور والإخطار بين الدول بشأن قرارات الرفض، بما في ذلك التبادل المحدد عندما تعتبر إحدى الدول منح الإذن بأنه صفقة "مطابقة بشكل أساسي" لصفقة رفضتها دولة عضو أخرى خلال السنوات الثلاث السابقة.

2. التزامات محددة للدولة الفرنسية بشأن صادرات "السلع ذات الاستخدام المزدوج"

وفقًا للتعريف الرسمي للحكومة الفرنسية، فإن "السلعة ذات الاستخدام المزدوج" هي منتج أو خدمة "يحتمل أن يكون لها استخدام مدني أو عسكري"، بمعنى، أنها مخصصة في الأساس للاستخدام المدني، مثل الصناعة، ولكن أيضًا يمكن استخدامها لتطوير أسلحة أو معدات عسكرية"[6]. فلا تعتبر عمليات تصدير هذه المعدات أو الخدمات محظورة مسبقًا على الشركات ولكنها تخضع لرقابة ملزمة تتمثل بشكل عام في الالتزام بالحصول على تراخيص لتصديرها.

منذ عام 2009، يتم التعامل مع هذه المسألة من خلال السياسة التجارية المشتركة للاتحاد الأوروبي، بموجب اللائحة رقم 428/2009 الصادرة في 5 مايو 2009 المعمول بها بشكل مباشر في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كما تم تعديلها مؤخرًا في لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 2021/821 في يونيو 2021 (تنقيح 2021). يتم تعريف المواد ذات الاستخدام المزدوج على أنها سلع وبرامج وتقنيات يمكن استخدامها في صناعة كل من المنتجات المدنية والعسكرية. تسعى ضوابط تصدير المواد ذات الاستخدام المزدوج في الاتحاد الأوروبي إلى تحديد كل من الغايات التجارية والأمنية من هذه المواد وهيكلها الذي يعكس هذه الازدواجية، وذلك من خلال إنشاء قائمة في المرحلة الأولى بالمواد الخاضعة للضبط ("قائمة المواد ذات الاستخدام المزدوج"). هذه القائمة، والتي يتم تحديثها سنويًا، هي عبارة عن مجموعة مركّبة من قوائم ضبط أنظمة الرقابة على الصادرات متعددة الأطراف - بما في ذلك اتفاق فاسنار (WA) الذي تعد فرنسا طرفًا فيه (انظر أدناه). كما توجد آليات لتحديد المواد التي لا تظهر في قائمة المواد ذات الاستخدام المزدوج أو لجعل المواد ذات الاستخدام المزدوج الإضافية خاضعة لضوابط مبنية على قوائم وطنية "لأسباب تتعلق بالأمن العام أو اعتبارات حقوق الإنسان"[7].

2.1 اتفاق فاسنار

وقعت فرنسا على اتفاق فاسنار (1996)، والذي يضم اليوم 42 دولة. وبينما تظل مراقبة الصادرات في أيدي الدول، فإن الغرض منها هو تعزيز "الشفافية وخلق مسؤولية أكبر في عمليات نقل الأسلحة والسلع ذات الاستخدام المزدوج من أجل منع التراكمات المزعزعة للاستقرار"، أي بمعنى منع عمليات نقل الأسلحة والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج من تقويض الاستقرار الدولي.

6. من المحتمل أن يكون لبعض السلع أو التقنيات ذات الاستخدام المزدوج استخدام عسكري تقليدي؛ ويمكن استخدام البعض الآخر في صناعة أسلحة الدمار الشامل، مثل الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، أو في صناعة الصواريخ القادرة على حمل مثل هذه الأسلحة. انظر، https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-france/desarmemen-et-non-proliferation/la-france-et-le-controle-des-exportations-sensibles/article/controle-des-biens-et-technologies-sensibles-a-double-usage

7. https://www.sipri.org/sites/default/files/2021-09/eunpdc_no_77.pdf

وافقت الدول الموقعة على اتفاق فاسنار على مراقبة صادرات السلع المدرجة في قائمة الاتفاق للسلع ذات الاستخدام المزدوج، كل بموجب قوانينها الوطنية الخاصة بها، والإبلاغ بشفافية عن صادرات السلع ذات الاستخدام المزدوج التي تعتبر حساسة وقرارات منع نقل البضائع ذات الاستخدام المزدوج بشكل عام. كما يتعين على الدول الأعضاء إجراء مشاورات وتبادل للمعلومات التي في حوزتها بشأن عمليات نقل السلع والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج الحساسة للغاية. ويتم تحديث قائمة السلع والتقنيات "ذات الاستخدام المزدوج" التي تحددها هذه اللائحة بانتظام. وهي تشمل المعدات الإلكترونية ومكونات ومواد محددة خاصة بها، ولكن أيضًا البرامج (D.4.4) ومعدات المراقبة (j.5.8.1) على سبيل المثال. يستهدف اتفاق فاسنار على وجه التحديد الأنظمة التي تجعل من الممكن استخراج بيانات تعريف عنوان بروتوكول الإنترنت (IP) والمحتوى المرتبط بتطبيقات الإنترنت (الصوت والفيديو والرسائل والملفات المرفقة)، والأنظمة التي تشكل نموذجًا للشبكة الاجتماعية لفرد أو مجموعة من الأفراد، وأنظمة فحص الاتصالات السلكية واللاسلكية. كما أن معدات التشفير (a.2.5)[8] من نوع القياسات الحيوية مدرجة أيضًا في القائمة. وفي حين أن القائمة لا تشمل أنظمة تحليل البيانات البيومترية، إلا أنها تحدد عددًا معينًا من الوظائف الفنية مثل، "المصادقة الإلكترونية" و"التوقيع الإلكتروني" و"سلامة البيانات" و"عدم الإنكار"[9] و"إدارة حقوق البيانات" و"تشفير وفك تشفير البيانات في مجال الترفيه أو التسجيلات التلفزيونية أو التسجيلات المتعلقة بالمرضى في القطاع الطبي".

2.2 لائحة الاتحاد الأوروبي بشأن صادرات السلع ذات الاستخدام المزدوج

حظيت لوائح الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالسلع ذات الاستخدام المزدوج، من ضمنها تقنيات المراقبة وتقنيات المراقبة الإلكترونية، باهتمام متزايد في الاتحاد الأوروبي، على خلفية أن العديد من الدول قامت بنشر برامج إلكترونية ضارة واستخدمت تقنيات مراقبة واعتراض الاتصالات بشكل متكرر للإيقاع بالصحفيين والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

تقدم مراجعة وإعادة صياغة لائحة 2009، التي تم تبنيها أخيرًا في يونيو 2021، مجموعة واسعة من التغييرات على نظام الاتحاد الأوروبي الخاص بضوابط تصدير السلع ذات الاستخدام المزدوج، ومن بينها "آلية تنسيق إنفاذ" جديدة، وضوابط جديدة بشأن تصدير مكونات المراقبة الإلكترونية، وتقرير عام جديد بشأن صادرات المواد ذات الاستخدام المزدوج، وآلية موسعة لضبط ومراقبة العناصر غير المدرجة - بما في ذلك التقنيات الناشئة. ولمنع تصدير البرامج الإلكترونية الضارة المحتملة (خاصة أنظمة اعتراض المكالمات الهاتفية، أو الخاصة باختراق أجهزة الكمبيوتر أو تمكين التحايل على كلمات المرور التي يمكن أن تستخدمها الدول الأجنبية لقمع المعارضين السياسيين أو النشطاء) إلى الدول التي تنتهك التشريعات الدولية لحقوق الإنسان، تنص اللائحة المعاد صياغتها والمقرة في 2021 على أنه يجب على الدول الأعضاء رفض طلبات منح تراخيص التصدير إذا كان من المحتمل أن يؤدي تصدير تقنيات المراقبة إلى ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ويجب على السلطات النظر في الإطار القانوني الذي يحكم استخدام جميع تقنيات المراقبة في الدولة التي يتم تصدير هذه التقنيات إليها وتقييم تأثير الصادرات على الحق في الخصوصية والحق في حماية البيانات وحرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات. وتتطلب تدابير الشفافية المحسّنة من الدول الأعضاء تسجيل ونشر بيانات التراخيص المتعلقة بالصادرات الموافق عليها والمرفوضة، مما يسمح لهيئات الرقابة الديمقراطية والأفراد والمجتمع المدني والصحفيين باكتساب المعرفة بالتجارة العالمية في مجال تقنيات المراقبة. وتشمل التدابير الأخرى قائمة جديدة من التقنيات التي تتطلب من المصدرين لها الحصول على تراخيص تصديرها وتفرض عليهم التزامات لإثبات مراعاتهم لحقوق الإنسان. دخلت اللائحة حيز التنفيذ في 9 سبتمبر 2021.

2.3 نظام الرقابة الفرنسي

لا يزال نظام الرقابة الفرنسي غامضًا للغاية فيما يتعلق بتصدير الشركات للسلع ذات الاستخدام المزدوج. ولا يتضمن التقرير الخاص بصادرات الأسلحة أي معلومات عن السلع ذات الاستخدام المزدوج. فالسلطة التي تصدر تراخيص التصدير للسلع ذات الاستخدام المزدوج هي إدارة السلع ذات الاستخدام المزدوج (SBDU) التابعة لوزارة الاقتصاد والصناعة والقطاع الرقمي، وتقدم الوزارات المعنية بالقطاع المعني رأيها بصفة استشارية، وتقوم اللجنة الفرنسية المشتركة بين الوزارات للسلع ذات الاستخدام المزدوج (CIBDU)، والتي تم إنشاؤها

8. باستثناء بعض السلع بالغة الحساسية المسجلة في قائمة ملحقة بشكل خاص باللوائح، فعمليات نقلها داخل أراضي المجتمع لا تخضع لهذه الضوابط.

9. إمكانية التحقق من أن المرسل والمتلقي هما بالفعل الطرفان اللذان صرحا عن استلام الرسالة وإرسالها.

بموجب القرار رقم 294-2010 بتاريخ 18 مارس 2010، بفحص الطلبات الأكثر حساسية[10]. تتألف هذه اللجنة من ممثلين عن الأمانة العامة [الفرنسية] للدفاع والأمن القومي، ووزارات الداخلية والدفاع والصناعة، والطاقة، والتجارة الخارجية، والبحوث، والصحة، والزراعة، والجمارك. ويتطلب موافقة وزارة الشؤون الخارجية على طلبات منح تراخيص تصدير السلع ذات الاستخدام المزدوج[11]. زادت شفافية النظام في عام 2021، حيث أصبح يتعين على الحكومة تقديم تقرير سنوي إلى البرلمان تلخص فيه عمليات وقرارات التصدير في هذا الشأن.

3. التزامات الدولة الفرنسية بشأن أفعال الشركات

بالإضافة إلى الالتزامات المحددة للدولة الفرنسية بشأن صادرات الأسلحة والسلع ذات الاستخدام المزدوج، فإن على فرنسا التزامات أكثر عمومية بشأن تصرفات الشركات المقيمة على أراضيها أو الشركات الخاضعة لولايتها القضائية.

تلتزم الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان احترام حقوق الإنسان من قبل جميع الكيانات الخاضعة لولايتها القضائية، بما في ذلك عندما تعمل هذه الكيانات خارج حدودها الإقليمية. وبحسب ما أشارت إليه اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ملاحظتها رقم 24 [12] (الملزمة للدول التي صادقت على العهد الدولي)، يمكن دعوة الدول إلى "اتخاذ التدابير اللازمة لمنع الشركات المقيمة في أراضيها و/ أو الخاضعة لولايتها القضائية من ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان خارج أراضيها". وهذا أيضًا ما تنص عليه الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان[13]. بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا للعهد الدولي، يمكن دعوة الدول إلى "اعتماد إطار قانوني يُلزم الشركات التجارية إثبات مراعاتها المعقولة لحقوق الإنسان من أجل تحديد ومنع وتقليل مخاطر انتهاك الحقوق المنصوص عليها في الميثاق"[14]. كما تؤكد اللجنة بأنه يجب على الدول أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمعالجة الانتهاكات التي تحدث خارج حدودها بسبب أنشطة الكيانات التجارية التي يمكنها ممارسة السيطرة عليها، ولا سيما في الحالات التي تكون فيها المحاكم الوطنية للدولة التي وقع فيها الضرر غير متوفرة أو غير فعالة. أخيرًا، تؤكد اللجنة على ضرورة فرض عقوبات جنائية وإدارية على الشركات إذا كان تصرفها بدون مراعاة العناية المطلوبة بهذا الشأن. وعلاوة على ذلك، تقترح اللجنة، على سبيل المثال في الحالات التي تنطوي على انتهاكات حقوق الإنسان، مراجعة عقود المشتريات الحكومية وائتمانات التصدير وأشكال أخرى من دعم الدولة لهذه الشركات من امتيازات ومزايا. وفيما يتعلق بالحالات التي تكون فيها الشركات التجارية التي تربط بالدولة أو تسيطر عليها كليًا أو جزئيًا، أو التي تتلقى دعمًا وخدمات كبيرة من الهيئات العامة، فيجب على السلطات اتخاذ تدابير صارمة بشكل خاص لمنع قيام هذه الشركات بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان. وبالفعل، كلما اقتربت الشركة من الدولة، أو كلما زادت اعتمادها على سلطة قانونية أو دعم دافعي الضرائب، كلما كان النهج الذي تتبعه الدولة معها أكثر أهمية لضمان احترام الشركة لحقوق الإنسان.

كما تشير مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الشركات التجارية وحقوق الإنسان ("مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية") إلى أنه يجب على الدول أن تشجع الشركات وأن تطلب منها إذا لزم الأمر ممارسة العناية الواجبة الفعالة المتعلقة بحقوق الإنسان. وينطبق هذا الالتزام أيضًا على المستثمرين المؤسسيين، حتى المساهمين

10. انظر القرار رقم 294-2010 بشأن إنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات للسلع ذات الاستخدام المزدوج، باللغة الفرنسية على الرابط:
https://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.docidTexte=LEGITEXT000021996426

11. انظر قرار إنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات للسلع ذات الاستخدام المزدوج CIBDU، على الرابط:
https://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.docidTexte=LEGITEXT000021996426

12. لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. التعليق العام رقم 24 (2017) بشأن التزامات الدول المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق أنشطة الشركات. (الفقرة 11)، 10 أغسطس 2017، متاح على الرابط:
http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=E%2FC.12%2FGC%2F24&Lang=en

انظر أيضًا،
www.fidh.org/en/issues/globalisation-human-rights/business-and-human-rights/the-un-committee-on-escr-underlines-states-obligations-with-regard-to

13. انظر على وجه الخصوص تفسير المادتين 2 و8 المقدم من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتزامات الدول بحماية حقوق الإنسان على أراضيها والمتعلقة بالأنشطة الصناعية. انظر على سبيل المثال: دانيال أوجنشتاين، مسؤوليات الدولة لتنظيم أنشطة الشركات والفصل فيها بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، أبريل 2011.

14. المرجع نفسه، لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. التعليق العام رقم 24، 10 أغسطس 2017، الفقرة 16.

حاملي أسهم الأقلية[15]، كما هو الحال مع مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التوجيهية للشركات متعددة الجنسيات[16]، والتي تتضمن في نسختها المعدلة لعام 2011 فصلًا عن حقوق الإنسان يتماشى مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة. تشير هذه المبادئ التوجيهية أيضًا إلى أنه عندما تمتلك الدول شركات أو تتحكم بها، يكون لديها المزيد من الموارد لضمان ممارسة العناية الواجبة الفعالة[17].

وبالتالي، فإن الدولة الفرنسية ملزمة بتوفير الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان التي يمكن أن ترتكبها أطراف ثالثة، بما في ذلك الشركات المقيمة في فرنسا والتي تعمل ليس فقط على الأراضي الفرنسية ولكن أيضًا في الخارج. من الواضح أن على فرنسا، لكي تتمكن من الوفاء بهذا الالتزام، التأكد من أن سياساتها متماسكة ومتسقة مع التزاماتها الدولية، بما في ذلك من خلال توفير المعلومات والتدريب والدعم الذي تحتاجه الهيئات الحكومية والمؤسسات العامة الأخرى (على سبيل المثال، بنوك الاستثمار العامة أو البنوك التنموية أو وكالات ائتمان الصادرات أو وكالات المشاركة الحكومية). ويمكن أن تؤثر الدول على سلوك الشركات، وعلى هذا النحو، يجب عليها التصرف وفقًا لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان[18].

4. النظام الفرنسي للرقابة على عمليات تصدير المعدات العسكرية: غامض وغير كاف

يقوم نظام صادرات الأسلحة الفرنسي على مبدأ الحظر. ووفقًا للقرار الصادر عام 1939 والمعدل بأمر صادر عام 2004، "لا يجوز إنتاج المعدات العسكرية والاتجار بها وتخزينها وتصديرها إلا بإذن من الدولة وتحت رقابتها"[19]. يعود قرار تصدير الأسلحة إلى رئيس الوزراء، بعد التشاور مع اللجنة المشتركة بين الوزارات لدراسة صادرات المعدات العسكرية (CIEEMG). ويترأس اللجنة الأمين العام للدفاع والأمن القومي (وهو يتبع رئيس الوزراء مباشرة)، وتتكون من الوزارات المسؤولة عن الشؤون الخارجية والدفاع والاقتصاد. كانت عمليات تصدير المعدات العسكرية حتى يونيو 2014 تخضع عملية ترخيص من مرحلتين (اتفاق مسبق وترخيص تصدير). وتم استبدالها الآن بترخيص واحد يصدره الوزير المسؤول عن الجمارك، بعد التشاور مع رئيس الوزراء ووزراء الاقتصاد والخارجية والدفاع، في إطار اللجنة المشتركة بين الوزارات لدراسة صادرات المعدات العسكرية.

للوصول إلى قرارها، بالإضافة إلى الامتثال "للتوجيهات العامة المعتمدة من قبل السلطات السياسية"، يجب على اللجنة المشتركة بين الوزارات لدراسة صادرات المعدات العسكرية (CIEEMG) ضمان الامتثال للالتزامات المتعهد بها بموجب الصكوك الدولية التي تعد فرنسا طرفًا فيها، مثل (معاهدة تجارة الأسلحة، الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي، اتفاق فاسنار، وغيرها الكثير) وأي عقوبات أو إجراءات يتبناها مجلس الأمن الدولي والمجلس الأوروبي بهذا الشأن. ووفقًا للرأي القانوني الذي طلبته منظمة الاتحاد الدولي المسيحي للعمل على إلغاء التعذيب - فرنسا ومنظمة العفو الدولية في فرنسا، فإن المادة رقم L2335-4 من قانون الدفاع تجعل من الممكن تعليق أو إلغاء أو تعديل التراخيص الممنوحة "لأسباب تتعلق باحترام التزامات فرنسا الدولية"[20].

وكما أوضحنا سابقًا، إن فرنسا، بموجب معاهدة تجارة الأسلحة، ملزمة بتقييم ما إذا كانت عمليات تصدير المعدات العسكرية تساهم في مخاطر المشاركة في انتهاكات حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا للموقف المشترك للاتحاد الأوروبي، يجب على فرنسا قبل إصدار إذن تصدير الأسلحة تقييم مدى توافق هذا الطلب مع العديد من المعايير، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان. وفي سياق التعاون العسكري بين فرنسا والإمارات العربية المتحدة منذ عام 2013، يبدو أن اللجنة المشتركة بين الوزارات لدراسة صادرات المعدات العسكرية

15. خطاب من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، «مسألة قابلية تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن الشركات التجارية وحقوق الإنسان على المساهمين حاملي أسهم الأقلية»، جنيف، 26 أبريل 2013.

16. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. العناية الواجبة في القطاع المالي: الآثار السلبية المرتبطة مباشرة بعمليات أو منتجات أو خدمات القطاع المالي من خلال علاقة تجارية، يونيو 2014.

17. الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات العابرة للحدود الوطنية وغيرها من المشاريع التجارية، مرجع سابق.

18. مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الشركات التجارية وحقوق الإنسان، المبدأ رقم 8، الصفحة 12.

19. القرار الصادر في 18 أبريل 1939 بتحديد نظام الرقابة على صادرات المعدات العسكرية والأسلحة والذخائر. باللغة الفرنسية، https://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.docidTexte=LEGITEXT000006071834&dateTexte=19940228

20. Berham, J., and Greig, L., Les transferts d'armes de la France dans le cadre du conflit au Yémen, à compter d'avril 2015 jusqu'à la période actuelle', 16 March 2018, p.13. (Arms transfers from France in the context of the conflict in Yemen, from April 2015 until the current period), https://www.acatfrance.fr/public/etude-juridique_cabinet-ancile_transfert-d-armes-de-la-france-dans-le-cadre-du-conflit-au-yemen.pdf

CIEEMG لم تسع بشكل خاص لتقييم مخاطر إمكانية أن تسهم المعدات العسكرية المقدمة إلى الإمارات العربية المتحدة في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أو أنه يمكن استخدامها أثناء الحرب في اليمن.

إن الافتقار إلى الشفافية المحيطة بالمناقشات والقرارات المتعلقة بتصدير المعدات العسكرية، والذي يُعزى إلى حد كبير إلى "السرية العسكرية"، يدعم هذه السياسة. تتداول CIEEMG خلف أبواب مغلقة ولا تقدم أبدًا تقارير إلى الجمعية الوطنية بشأن قراراتها أو أساليبها لغرض تقييم شرعية تراخيص تصدير التي تصدرها، لكن السلطات ترفع تقريرًا كل عام إلى البرلمان حول صادرات الأسلحة من فرنسا.

ومع ذلك، لا يقدم هذا التقرير أي معلومات عن الوصف الدقيق للمعدات العسكرية المباعة بموجب عقد معين، مثل الاسم الدقيق للمعدات المباعة أو اسم الشركة المصنعة أو كمية المعدات المصدرة. ويسرد فقط القيمة المالية لصادرات التراخيص الصادرة حسب البلد، مقسمة حسب قوائم معدات الاتحاد الأوروبي، وعدد التراخيص الممنوحة. ولكن هذه الأرقام واسعة للغاية ولا يمكن من خلالها تحديد المواد المباعة. وفيما يتعلق بالبيانات حول طلبات الشراء والتسليم، فالتقرير يقدم معلومات أقل بشأنها، لأنه يوضح فقط المبالغ المالية المقدمة من كل بلد. وتعتبر البيانات المفقودة في هذا التقرير ضرورية إذا كان على المرء أن يفهم حقيقة عمليات نقل الأسلحة.

كما تتخلف فرنسا كثيرًا عن شركائها الأوروبيين من حيث الشفافية. فوفقًا لمعهد السلام الفلمنكي، الذي أجرى دراسة مقارنة صنفت أنظمة مراقبة تصدير الأسلحة الأوروبية الأكثر شفافية وصرامة في عام 2017، جاءت فرنسا بعد السويد وبريطانيا العظمى وهولندا والمنطقة الفلمنكية في بلجيكا وألمانيا[21]. ففي معظم البلدان الأوروبية الأخرى، يعتبر تدخل الحكومة في صادرات الأسلحة أمرًا معتادًا. وقد تم تسهيل ذلك من خلال إنشاء لجنة مراقبة لعمليات تصدير الأسلحة أو من خلال الالتزام، في ظل ظروف معينة، بإبلاغ البرلمان عند منح ترخيص جديد.

5. التزامات الشركات بشأن حقوق الإنسان

5.1 الالتزام بتحديد ومنع وتخفيف الآثار السلبية لأنشطتهم على حقوق الإنسان

مع أن معظم الالتزامات الملزمة المنصوص عليها في القانون الدولي موجهة إلى الدول، إلا أن الأفراد والشركات يخضعون أيضًا لالتزامات ومسؤوليات معينة تتعلق باحترام حقوق الإنسان. وتمثل مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الشركات التجارية وحقوق الإنسان (التي أقرها بالإجماع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة) والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات، والتي تم تنقيحها في عام 2011، تطورًا رئيسيًا في هذا الصدد، حيث تؤكد هاتان الوثيقتان على مسؤولية الشركات في احترام حقوق الإنسان بغض النظر عن مكان عملها، واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان في حالات النزاع[22]. تتعلق هذه المسؤوليات بجميع حقوق الإنسان المعترف بها في القانون الدولي[23]. كما تحدد المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي آلية لتنفيذ هذه المبادئ خارج نطاق القضاء: نقطة الاتصال الوطنية (NCP)، التي تقدم إجراء للوساطة والتوفيق بين الشركات والضحايا، مما يمنح ممثلي الضحايا وسائل الرجوع إلى نقطة الاتصال الوطنية في حالة عدم احترام الشركة للمبادئ التوجيهية.

ووفقًا المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، تتطلب مسؤولية احترام حقوق الإنسان من شركات:

1. تجنب حدوث آثار سلبية على حقوق الإنسان أو المساهمة فيها من خلال أنشطتها، ومعالجة هذه الآثار عند حدوثها، مع توضيح الوظيفة الوقائية لهذه الأداة؛
2. محاولة منع أو تخفيف الآثار السلبية لحقوق الإنسان المرتبطة بشكل مباشر بأنشطتها أو منتجاتها أو

21. كوبس دي، ودوكويت إن، وجوردين جي: «نحو تقييم أنظمة مراقبة صادرات الأسلحة الأوروبية»، المعهد الفلمنكي للسلام، الصفحة 156.

22. لمزيد من التفاصيل، انظر التقرير الصادر عن الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان لعام 2015، «العلاقات الخطيرة لشركة أورنج للاتصالات في الأراضي المحتلة». https://en.scribd.com/document/264256909/Report-Dangerous-Connections-d -Orange-in-the-TPO

23. تشير المسؤولية المعنية إلى جميع حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا، على الأقل تلك الواردة في الميثاق الدولي لحقوق الإنسان (الذي يتكون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (المادتين 11 و12 من الميثاق العالمي للأمم المتحدة والفصل الثاني، الفقرة 2 والفصل الرابع والتعليق من المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات.

خدماتها من خلال علاقاتهم التجارية، حتى لو لم تساهم في حدوث تلك الآثار"[24].

لذلك يجب على الشركات ممارسة العناية الواجبة من أجل تحديد ومنع وتخفيف الآثار السلبية لحقوق الإنسان، ويجب عليها الإبلاغ عن كيفية علاجها. يقصد بـ "الآثار السلبية" الآثار الفعلية أو المحتملة على حقوق الإنسان والتي قد تحدثها الشركات، أو التي قد تساهم في حدوثها، أو التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بأنشطتها أو منتجاتها أو خدماتها بحكم علاقة عملها أو من خلال علاقاتها التجارية. كما يجب عليها ممارسة العناية الواجبة المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل مستمر وأن تستند إلى المخاطر التي تنتجها الأنشطة الاقتصادية على الأفراد. وهو ما يستلزم قيامها بدراسات الأثر وعمليات التقييم الداخلية ذات الصلة التي تسمح للشركات بـ "مراقبة فعالية التدابير التي اتخذتها"، بالاستناد إلى المؤشرات النوعية والكمية المناسبة و"المصادر الداخلية والخارجية المناسبة".

للإبلاغ عن الكيفية التي تتبعها لمعالجة آثارها على حقوق الإنسان، يجب أن تكون الشركات مستعدة لإيصال هذه المعلومات خارجيًا. ويجب على الشركات التي تمثل أنشطتها أو أطر عملها مخاطر حدوث آثار خطيرة على حقوق الإنسان أن تكشف رسميًا عن كيفية مواجهتها لهذه الآثار وكيفية اتخاذها للتدابير اللازمة لمنع أو وقف الآثار السلبية المحتملة (المبدأ 21).

كان تدبير "العناية الواجبة" الوارد في المبادئ التوجيهية مؤخرًا موضوع العديد من التدابير التشريعية في دول مختلفة. في فرنسا، نتج عن القانون رقم 399-2017 الصادر في مارس 2017 بشأن اليقظة الواجب على الشركات الأم والشركات المتعاقدة توخيها[25]. يُلزم هذا القانون الشركات الفرنسية الكبيرة بالتنفيذ الفعال لخطة اليقظة بما في ذلك "تدابير اليقظة المعقولة التي من شأنها تحديد ومنع مخاطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وصحة وسلامة الأشخاص والبيئة الناتجة عن أنشطة الشركات، وتلك الخاصة بالشركات التي تسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك أنشطة المقاولين من الباطن أو الموردين الذين تربطها معهم علاقة عمل راسخة، عندما ترتبط هذه الأنشطة بهذه العلاقة" (المادة 1 / أولًا). ويجب على الشركة نشر هذه الخطة وتقرير تنفيذها في التقرير السنوي للشركة. كما ينص القانون أيضًا على أنه "عندما لا تفي الشركة التي تم إخطارها رسميًا بوجوب الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في الفقرة (أولًا) من المادة 1 بهذه الالتزامات في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ الإخطار الرسمي، يجوز للمحكمة المختصة، بناءً على طلب أي شخص يثبت القدرة على التصرف (locus stndi)، أمر الشركة المذكورة بالامتثال لذلك، تحت التهديد بمعاقبتها إذا لزم الأمر" (المادة 1 / ثانيًا).

ينطبق هذا القانون على كل شركة محدودة، والتي في نهاية فترتين متتاليتين، توظف إما 5000 موظف على الأقل في فروعها والشركات التابعة لها التي يقع مقرها الرئيسي في فرنسا، أو ما لا يقل عن 10000 موظف في فروعها والشركات التابعة التي يقع مقرها الرئيسي في فرنسا أو في الخارج[26]. كما يحدد هذا القانون أن "الشركة التي تتجاوز الحجم المطبق ستُعتبر ملتزمة بهذه الالتزامات إذا تقوم الشركة التي تسيطر عليها بوضع وتنفيذ خطة يقظة تتعلق بنشاطها وأنشطة جميع الشركات التي تسيطر عليها».

تحدد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة أيضًا مفهوم "علاقة الشركة ونفوذها"، وهو أمر حاسم في تحديد مسؤولية الشركة ضمن سلسلة التوريد الخاصة بها. كما توضح أيضًا أن "النفوذ يتواجد عندما يكون لدى الشركة القدرة على إجراء تغييرات على ممارسات غير قانونية لكيان ما يرتكب انتهاك معين". ومن أجل تجنب المساهمة في حدوث آثار سلبية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الآثار المرتبطة بعلاقاتها الخارجية، يجب على الشركات استخدام نفوذها والتدخل مع الكيان المسؤول من أجل منع وتخفيف هذه الآثار السلبية. إن المقصود بـ "المساهمة في الآثار السلبية" في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة هو "النشاط الذي يحث أو يسهل أو يحرض كيانًا آخر على إحداث أثر سلبي". وإذا كان لدى الشركة القدرة على منع أو تخفيف الأثر السلبي، فيجب عليها ممارسة ذلك النفوذ، أو يجب عليها محاولة زيادة نفوذها في هذا الاتجاه، حيثما كان ذلك ممكنًا. وعندما تفتقر الشركة إلى هذا النفوذ، يجب أن تفكر في إنهاء علاقة العمل مع ذلك الكيان. بالإضافة إلى ذلك، "في جميع الحالات، طالما استمر الانتهاك وظلت الشركة في علاقتها مع الكيان المنتهك، فيجب عليها أن تكون قادرة على إثبات الجهود المستمرة التي بذلتها للتخفيف من التأثير والاستعداد لتحمل جميع العواقب - على سمعتها ووضعها المالي و/أو القانوني - للحفاظ على هذا الارتباط" (المبدأ رقم 19 من المبادئ التوجيهية للأمم

24. المبدأ رقم 13 من المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة : انظر أيضًا الفقرتين رقم 11 و12 من المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات.

25. https://www.legifrance.gouv.fr/eli/loi/2017/3/27/2017-399/jo/texte

26. https://www.lemondedudroit.fr/decryptages/55598-2018-premiere-annee-plan-vigilance-grandes-entreprises.html

المتحدة، والتعليق). وعندما تكون الشركة غير قادرة على منع أو تخفيف الآثار السلبية المرتبطة بشكل مباشر بخدماتها من خلال علاقتها التجارية مع كيان آخر، يمكن لها تطلب بإلحاح النظر في إنهاء تلك العلاقة (المبدأ 19، التعليق).

في حالة وجود تعارض بين قانون حقوق الإنسان الوطني والدولي، فإن عدم احترام الدولة لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان لا يعفي الشركات من مسؤوليتها في احترام حقوق الإنسان. "عندما تجعل الظروف السائدة في البلد من المستحيل الاضطلاع بهذه المسؤولية بالكامل، من المفترض أن تحترم الشركات مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها عالميًا إلى أقصى حد ممكن في ظل هذه الظروف وتكون قادرة على تقديم دليل على الجهود التي تبذلها في هذا الصدد" (المبدأ 23، التعليق).

5.2 المسؤولية الجنائية المحتملة للشركات – حالات سابقة من قضايا شركة أميسيس / نيكسا تكنولوجيز

في فرنسا، تنص المادة 2-121 من القانون الجنائي على مبدأ عام يتعلق بالمسؤولية الجنائية للشركات، وتنص أيضًا على أن "المسؤولية الجنائية للشركات لا تستثني مسؤولية أي فرد مرتكب أو متواطئ في نفس الأفعال الجنائية". وهذا يعني أن الشركات يمكن أن تكون مسؤولة جنائيًا، كجناة أو متواطئين، عن الجرائم التي ترتكبها، حتى في الخارج، بموجب الاختصاص القضائي الخارجي للمحاكم الفرنسية المنصوص عليها في بعض الجرائم المحددة في التشريع الجنائي الداخلي.

بناءً على هذه الأحكام، رفعت منظمة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومنظمة رابطة حقوق الإنسان وهي منظمة عضوة في الفدرالية في فرنسا، شكوى ضد شركة اميسيس (Amesys) الفرنسية في أكتوبر 2011 بتهمة التواطؤ في التعذيب، بعد صدور تقارير في الصحافة الدولية عن بيعها معدات مراقبة لنظام معمر القذافي في ليبيا عام 2007. وفي 23 مايو 2012، قامت وحدة جرائم الحرب التابعة لمحكمة باريس (محكمة باريس الكبرى) بفتح تحقيق قضائي في الدعوى.

وبعد بضع سنوات، في 9 نوفمبر 2017، قدمت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومنظمة رابطة حقوق الإنسان معلومات عن الأحداث المتعلقة بمشاركة الشركة الفرنسية نيكسا تكنولوجيز (المعروفة سابقًا باسم اميسيس) في أعمال القمع من قبل مصر من خلال بيعها معدات مراقبة. وكانت هذه المعلومات عبارة عن معلومات لاحقة لما تم الكشف عنه في وسائل الإعلام الفرنسية، والتي أشارت أيضًا إلى أن إدارة الدولة للسلع ذات الاستخدام المزدوج (SBDU) قد امتنعت عن إبداء الرأي حول هذه الصادرات، وبالتالي فقد انتهكت أحكام اتفاق فاسنار الذي تم إدخاله في النظام الفرنسي للرقابة على هذا النوع من الصادرات. وفُتح تحقيق قضائي بعد أيام قليلة من تقديم هذه الإدانة من قبل المدعي العام في باريس.

في يونيو 2021، تم توجيه لائحة اتهام إلى أربعة مديرين تنفيذيين في شركتي اميسيس ونيكسا تكنولوجيز من قبل قضاة التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية ووحدة جرائم الحرب في محكمة باريس القضائية بتهمة التواطؤ في التعذيب في الجزء المتعلق بالنظام الليبي من التحقيق والتواطؤ في التعذيب والاختفاء القسري في جزء المتعلق بالنظام المصري. وفي شهري يوليو وسبتمبر 2021، وجه قضاة التحقيق التهم إلى الشركتين.

تشكل لوائح الاتهام هذه اعترافًا من قبل قضاة التحقيق الفرنسيين بإمكانية تحديد دور شركات معدات المراقبة في انتهاكات حقوق الإنسان من منظور التواطؤ. التحقيق القضائي سيتبع مساره. وسيعود الأمر إلى قضاة التحقيق ليقرروا موعد إغلاق التحقيق، ثم يقررون ما إذا كانوا سيحيلون المتهمين إلى المحاكمة أمام محكمة الجنايات أو رفض القضية[27].

27. https://www.fidh.org/en/region/north-africa-middle-east/egypt/surveillance-and-torture-in-egypt-and-libya-amesys-and-nexa

الجزء 1: دولة الإمارات العربية المتحدة كمرتكب رئيسي لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان

السياق والخلفية عن دولة الإمارات العربية المتحدة:

تعتبر الإمارات العربية المتحدة حليف رئيسي للقوى الغربية، في إطار مكافحة الإرهاب وشريك مهم ذات علاقات عسكرية وتجارية تصل إلى أرقام كبيرة للغاية على مدى العقد الماضي.

فهي تستفيد من صورة إيجابية نسبيًا ترسمها لها شركات خاصة بالعلاقات العامة في معظم الدول الغربية، والتي تدفع لها الإمارات العربية المتحدة مبالغ كبيرة لتحسين هذه الصورة. وهذه الصورة الإيجابية كانت ولا زالت حتى الآن فعالة وقوية للغاية في إخفاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها دولة الإمارات، سواء داخليًا ضد مواطنيها وضد العديد من العاملين المهاجرين المقيمين على أراضيها، وكذلك خارج حدودها، ولا سيما في اليمن.

يمكن وصف الإمارات بأنها دولة بوليسية استبدادية، بقوانين رقابة واسعة النطاق وأجهزة رقابية عالية الأداء[28]، وهي بطلة في إشعال الثورات المضادة في المنطقة، ويزداد نفوذها بمرور السنين. تم إنشاء الدولة ومؤسساتها الحكومية الأخيرة من قبل والد ولي العهد الحالي الأمير محمد بن زايد[29]. وولي العهد الحالي هو شخصية استبدادية يسيطر على جميع المؤسسات الاستراتيجية في الدولة، مع محافظته على صورة الحداثة لبلده في الخارج، وإنفاقه مبالغ طائلة في مجال الاتصالات، كما كان الحال مع عملية "عام التسامح" 2019. أنشأت الإمارات وزارة للتسامح في عام 2016، على الرغم من استمرار فشل السلطات في إطلاق سراح سجناء الرأي، وتوجهها إلى حبسهم لفترة طويلة بعد انتهاء مدة عقوبتهم[30].

وبحسب وصف صحيفة نيويورك تايمز له في تحقيق أجرته عام 2019، "يمكن القول إن الأمير محمد [بن زايد]، ولي عهد أبو ظبي والحاكم الفعلي[31] لدولة الإمارات العربية المتحدة، هو الزعيم الأقوى نفوذًا في العالم العربي. تنتشر قواته الخاصة في اليمن وليبيا والصومال وشمال سيناء المصرية. لقد عمل على إحباط التحولات الديمقراطية في الشرق الأوسط، وساعد في تنصيب حاكم استبدادي موثوق به في مصر، وعزز وصول ربيبٍ له إلى السلطة في المملكة العربية السعودية"[32].

تفتقر مؤسسات الدولة الإماراتية إلى الحد الأدنى من المعايير الدولية الديمقراطية، بسلطة تنفيذية تعتمد بشكل كبير على جهاز أمن الدولة، الذي يسيطر عليه ولي العهد الحاكم، والذي يحمل أيضًا لقب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الإماراتية منذ يناير 2005، بينما كان شقيقه خالد بن محمد بن زايد هو رئيس جهاز أمن الدولة منذ عام 2016. ويعتبر القضاء فيها مؤسسة مسيّسة بشكل كبير، ولا تحقق العدالة، كما يتضح من تقرير مركز الخليج لحقوق الإنسان بشأن قضية أحمد منصور (انظر أدناه)[33]. وتعتمد السلطة التشريعية على المجلس الوطني الاتحادي وهو المجلس الاستشاري، والهيئة البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتضم 40 عضوا، وتتكون من حكام الإمارات السبع، وهي أعلى سلطة دستورية وتشريعية وتنفيذية في الإمارات العربية المتحدة. يختار المجلس من بين أعضائه رئيسًا ونائبًا لرئيس الدولة. ويتم تعيينهم لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد. وهي هيئة استشارية لا تتمتع بسلطات تشريعية أو رقابية حقيقية. ويجوز لها مناقشة أي موضوع عام يتعلق بشؤون الدولة، إلا إذا قرر مجلس الوزراء أن "هذا النقاش يتعارض مع المصالح العليا للاتحاد". كما يجوز لها الموافقة على مشاريع القوانين أو تعديلها أو رفضها، لكن الرئيس مخول مع ذلك لإصدار القانون بعد تصديقه من قبل المجلس الأعلى الاتحادي.

---

28. https://www.adhrb.org/2020/05/uae-2/

29. https://www.nytimes.com/2020/01/09/magazine/united-arab-emirates-mohammed-bin-zayed.html

30. https://www.gc4hr.org/news/view/2612

31. بحلول عام 2016، كان محمد بن زايد يُعامل على أنه رئيس الدولة الفعلي محليًا ودوليًا، وكان يحتل مركز الصدارة في صنع السياسات على مستوى الإمارة والمستوى الاتحادي. https://www.washingtoninstitute.org/media/4199

32. https://www.nytimes.com/2019/06/02/world/middleeast/crown-prince-mohammed-bin-zayed.html

33. تقرير مهمة لعام 2018 حول قضية أحمد منصور، https://www.gc4hr.org/report/view/76

تم سحق الدعوات المطالبة بالإصلاحات من داخل البلاد. ففي 3 مارس 2011، دعا التماس موجه من مجموعة مكونة من 133 شخصًا إلى رئيس الدولة والمجلس الأعلى الاتحادي (أعلى سلطة دستورية في الإمارات العربية المتحدة) بإجراء إصلاح شامل للمجلس الوطني الاتحادي، بما في ذلك المطالبة بإجراء انتخابات حرة يشارك فيها جميع المواطنين بطريقة الاقتراع العام. وبعد ذلك، أُلقي القبض على قادة الالتماس وحوكموا في محاكمة جماعية معيبة للغاية لعدد 94 ناشطًا أمام وحدة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا – عُرفت على نطاق واسع باسم محاكمة "الإمارات 94".

وفي عام 2011، استأجر الأمير محمد بن زايد أيضًا شركة مرتبطة بإريك برنس، وهو مؤسس شركة الأمن الخاصة المعروفة سابقًا باسم بلاك ووتر، لإنشاء قوة من المرتزقة الكولومبيين والجنوب أفريقيين وغيرهم من المرتزقة "لسحق أي علامة من علامات المعارضة"، واعتقل عشرات الأشخاص للاشتباه في تعاطفهم مع الإخوان المسلمين[34].

ومن الجدير بالذكر أيضًا أن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تصادق على معظم الصكوك والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ولديها تحفظات على صكوك دولية أخرى مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة [35].

سيثبت هذا الجزء من التقرير (2.1) الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها دولة الإمارات داخل حدودها، ودور الإمارات والقوات الموالية لها في ارتكاب جرائم حرب مزعومة في اليمن.

34. https://www.nytimes.com/2011/05/15/world/middleeast/15prince.html

35. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G18/107/40/PDF/G1810740.pdf?OpenElement

الجزء 1.1: الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة

على مدى السنوات العشر الماضية، انخرطت السلطات الإماراتية في عملية قمع شديدة لحركة حقوق الإنسان في البلاد، وذلك من خلال اعتماد قوانين قمعية واستمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد أدى هذا الجهاز إلى تفكيك شبه كامل لحركة حقوق الإنسان في البلاد، مما جعل التحقيقات في مجال حقوق الإنسان وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد شبه مستحيلة.

ويتجلى هذا الوضع في المصير الذي لاقاه **أحمد منصور**، وهو ناشط حقوقي إماراتي بارز وصفه قرار البرلمان الأوروبي بأنه «آخر مدافع عن حقوق الإنسان في الإمارات كان قادرًا على انتقاد السلطات علنًا»[36]. والذي كان أحد الأصوات الإماراتية الرئيسية في مجال حقوق الإنسان. وأعيد اعتقاله عام 2017 [37]، وبالتالي تم إسكاته، في واحدة من أحدث الضربات التي وجهتها السلطات الإماراتية لحركة حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة.

جهاز قانوني يستخدم قوانين مكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية للتضييق من المعارضة[38]

في عام 2015، صدر المرسوم الاتحادي باعتماد القانون رقم 2 بشأن مناهضة التمييز والكراهية، والذي يحتوي على العديد من الأحكام الفضفاضة التي تهدد حرية التعبير. وينص القانون على عقوبة السجن لمدة خمس سنوات على الأقل لكل من يرتكب "فعلًا من شأنه التحريض على أي شكل من أشكال التمييز، بأي شكل من أشكال التعبير أو بأي وسيلة". وتنص المادة 3 من القانون على أنه لا يمكن التذرع بحرية التعبير كدفاع في القضايا المتعلقة بأفعال أو تصريحات "من شأنها التحريض على ازدراء الأديان أو الإساءة إليها"[39].

ويشكل قانون الجرائم الإلكترونية الإماراتي لعام 2006، الذي كان أول قانون يصدر في المنطقة بشأن الجرائم الإلكترونية، وتعديلاته اللاحقة في عامي 2012 و2016، جنبًا إلى جنب مع المحكمة الخاصة والنيابة العامة الفدرالية للجرائم الإلكترونية في الإمارات العربية المتحدة التي تم إنشاؤها في عام 2017 [40]، ركيزة أساسية للجهاز القمعي ويستخدم لقمع المعارضة السلمية. قانون الجرائم الإلكترونية رقم 5 لسنة 2012، يجرم التشهير وينص على عقوبات سجن قاسية تصل إلى "السجن المؤبد لمن ينشر معلومات تهدف أو تدعو إلى قلب نظام حكم الدولة أو تغييره" (المادة 30). كما يجرم القانون "إهانة الحاكم" (المادتان 20 و29)، و"الإضرار بالوحدة الوطنية" (المادتان 24 و28)، و"الإضرار بسمعة الدولة" (المادتان 29 و32)، و"التنظيم لمظاهرات بدون إذن" (مادة 32) و"المشاركة في جماعات غير مشروعة" (المادة 26).

توفي الكاتب والصحفي الأردني **تيسير النجار**[41]، 45 عامًا، في الساعات الأولى من فجر يوم 19 فبراير 2021، بعد عامين من إطلاق سراحه نهائيًا، نتيجة المضاعفات الصحية الناجمة عن الأمراض التي أصيب بها أثناء فترة سجنه في الإمارات[42]. وقد تمت محاكمته بموجب أحكام قانون الجرائم الإلكترونية.

36. قرار البرلمان الأوروبي بشأن «الإمارات، لا سيما وضع الناشط الحقوقي أحمد منصور»، بتاريخ 4 أكتوبر 2018، https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-8-2018-0376_EN.html?redirect

37. https://www.gc4hr.org/news/view/1521

38. الاستعراض الدوري الشامل 2017 - تقرير الكرامة عن انتهاكات حقوق الإنسان في الإمارات (https://www.alkarama.org/en/documents/morocco-universal-periodic-review-3rd-review-alkaramas-report-june-2017

39. https://www.hrw.org/news/2016/01/27/uae-torture-and-forced-disappearances

40. https://www.gc4hr.org/report/view/78

41. الكرامة، الإمارات العربية المتحدة: الحكم على صحفي أردني بالسجن ثلاث سنوات بسبب منشور على فيسبوك، 30 مارس 2017، https://www.alkarama.org/en/articles/united-arab-emirates-jordanian-journalist-sentenced-three-years-prison-facebook-post

42. https://www.gc4hr.org/news/view/2612

كما حوكم الناشط **ناصر بن غيث**[43] بموجب هذا القانون وحكم عليه بالسجن عشر سنوات.

يوفر قانون مكافحة الإرهاب رقم 7/2014 بشأن "مكافحة الجرائم الإرهابية" تعريفًا فضفاضًا وغامضًا للغاية للإرهاب، حيث تُعرِّف المادة 1 من القانون العمل الإرهابي على أنه أي فعل من شأنه أن يتسبب في "اضطراب أو ذعر بين مجموعة من الناس" أو من شأنه أن "يزعج الدولة"، دون تحديد على سبيل المثال الطبيعة العنيفة لهذا الفعل / الأفعال، ومن ثم فهو يمهد الطريق لتجريم المعارضة السلمية. فبموجب قانون مكافحة الإرهاب، يمكن تمديد فترة الحبس لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد دون الحاجة إلى مثول المعتقل أمام القضاء (المادة 41)، وبالتالي إنشاء نظام قانوني استثنائي ينتهك المعايير الدولية. وينص القانون على ضبط النفس على الأفراد في مراكز المناصحة [وفقًا للمادة 1 من القانون، فإن مراكز المناصحة هي "وحدات إدارية تهدف إلى توعية وإصلاح الأشخاص [الذين] يشكلون تهديدًا إرهابيًا أو مُدانين بجرائم إرهابية"]. ويتم نقل الأفراد بموجب حكم صادر عن المحكمة وبناءً على طلب النيابة (المادة 40)، استنادًا إلى قرار إداري من السلطات وليس قرارًا قضائيًا، وبالتالي حرمان الأفراد من حقهم للطعن في شرعية الاحتجاز. كان هذا هو الحال بالنسبة للمدون **أسامة النجار**[44]، الذي تم إرساله إلى أحد مراكز المناصحة بعد أن قضى كامل مدة عقوبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة "التحريض على كراهية الدولة عبر تويتر" و"تصميم وتشغيل موقع إلكتروني يضر بالمؤسسات الإماراتية".

الاستخدام المنهجي للتعذيب

في 19 يوليو 2012، انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، وبالتالي التزمت باتخاذ تدابير فعالة لمنع هذه الممارسة ومقاضاة مرتكبيها وتقديم تعويضات للضحايا، من أجل الالتزام في نهاية المطاف بمبدأ الحظر المطلق للتعذيب. ولم تنضم الإمارات إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، الذي يخول اللجنة الفرعية لمنع التعذيب التحقيق في مزاعم التعذيب. والسبب الآخر لعدم تصديقها على البروتوكول الاختياري هو عدم الالتزام بإنشاء آلية وطنية لمنع التعذيب خلال عام واحد من تاريخ القبول بالبروتوكول، وفقًا لمتطلبات البروتوكول. وعليه فقد استمرت ممارسات التعذيب مع وجود بلاغات عن العديد من الحالات وظهور مناخ إفلات الجناة من العقاب[45].

بعد زيارتها لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2014، أفادت المقررة الخاصة السابقة للأمم المتحدة المعنية باستقلال القضاة والمحامين أن أكثر من 200 شكوى عن حالات تعذيب وسوء معاملة قد عُرضت على القضاة والمدعين العامين، لكن لم يتم التحقيق فيها أو المحاسبة عليها بإجراءات قضائية. كما أعربت المقررة الخاصة عن قلقها إزاء حقيقة أن عدم إجراء تحقيق جاد في مزاعم التعذيب "يشجع على إفلات الجناة من العقاب[46]".

في الإمارات العربية المتحدة، يستمر استخدام التعذيب باستمرار في مراكز الاحتجاز من أجل انتزاع اعترافات بالذنب أو شهادات ضد معتقلين آخرين، بحسب ما وثقته العديد من المنظمات غير الحكومية[47].

وفقًا لتقرير حديث عن انتهاكات التعذيب في الإمارات نشره مركز الخليج لحقوق الإنسان ومركز وجهة للدراسات، منذ بداية عام 2017، تشير التقارير والشهادات[48] إلى استمرار السلطات الإماراتية في ممارسة التعذيب، حيث

---

43. الكرامة، الإمارات العربية المتحدة: الحكم على الناشط الحقوقي البارز ناصر بن غيث بالسجن عشر سنوات بسبب نشرة مجموعة من التغريدات على تويتر، 13 ابريل 2017، https://www.alkarama.org/en/articles/prosecuted-having-exercised-his-right-freedom-expression

44. الكرامة، الإمارات العربية المتحدة: اعتقال تعسفي للمدون أسامة النجار في مركز المناصحة على الرغم من إنهاء كامل فترة عقوبته، 31 مارس 2017، https://www.alkarama.org/en/articles/uae-arbitrary-detention-blogger-osama-al-najjar-counselling-centre-despite-termination

45. https://www.alkarama.org/en/articles/uae-five-years-after-ratification-un-convention-against-torture

46. مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين، مهمة إلى الإمارات العربية المتحدة، مستند أممي رقم A/HRC/29/26Add.2.

47. انظر على وجه التحديد:

- تقرير مركز وجهة للدراسات ومركز الخليج لحقوق الإنسان، «التعذيب في الإمارات العربية المتحدة: تمثيلية التسامح»، فبراير 2021، https://www.gc4hr.org/report/view/136
- تقرير منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين إلى لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة، 2019، https://www.adhrb.org/wp-content/uploads/2019/10/2019.08.13_ADHRB_UAE-CAT-submission_FINAL.pdf

48. من الصعب الكشف عن هويات المصادر أو إعطاء تفاصيل حول ما تعرضوا له، بالنظر إلى المخاطر التي يتعرض لها المعتقل والأشخاص المقربون منه في حالة تحديد مصدر المعلومات من قبل السلطات.

يتعرض المعتقلون السابقون والحاليون لأشكال مختلفة من التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في سجون البلاد سيئة السمعة، بما في ذلك سجن الرزين وسجن الوثبة وسجن الصدر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض السجون مثل سجن العوير ومعتقل مركز شرطة البرشاء مزدحمة وغير صحية، مما يجعل مراقبة التباعد الاجتماعي وممارسات النظافة الموصى بها للوقاية من فيروس كورونا صعبة للغاية.

في عام 2019، نظرت منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى الإمارات العربية المتحدة وسجلها الحافل بالتعذيب على أنها "الحكومة التي تتمتع بتاريخ حافل في استخدام التعذيب ضد من تعتبرهم تهديدًا؛ يشمل هذا "التهديد" بشكل عام المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين والشخصيات الدينية والصحفيين". إضافة إلى ذلك، فإن "الدولة البوليسية في الإمارات العربية المتحدة لا تعاقب فقط المعارضين السلميين، بل تضايق وتنتهك حتى أولئك المرتبطين بهم"[49].

ومن الأساليب التي يستخدمها المسؤولون ضد المعتقلين الحرمان من النوم، والحرمان من تلقي العلاج الطبي، والتهديدات اللفظية، والاعتداء الجنسي، وقلع الأظافر، والتعذيب حتى الموت، والضرب المبرح بالأيدي أو العصي، خاصة على الوجه والرأس والعينين، والصعق بالكهرباء، والتعليق باليدين، ونتف الشعر من الرأس والوجه والجسم، وإلقاء الماء البارد على جسد السجين أمام مروحة، ووضع المعتقل في نعش لعدة ساعات، والحبس الانفرادي في زنازين صغيرة للغاية بدون نوافذ، والتهديد باستخدام كرسي كهربائي، والحرمان من النوم وإجراء الاستجوابات في ساعات متأخرة، والحرمان من الوصول إلى الهواء الطلق وأشعة الشمس لعدة أشهر، وإجبار المعتقلين على الوقوف على ساق واحدة أثناء الاستجواب، ترك المعتقلين تحت أشعة الشمس لفترات طويلة، تجريد المحتجزين من ملابسهم، وأخذ كل ملابسهم؛ ومنع المعتقلين من ممارسة الشعائر الدينية كالصوم أو صلاة الجماعة أو صلاة الجمعة[50].

كما تستخدم سلطات السجن الحبس الانفرادي كإجراء عقابي، حيث تحتجز المعتقلين في زنازين ضيقة وذات درجة حرارة مرتفعة ولا تحتوي على منافذ تهوية. يعتبر الاستخدام المفرط للحبس الانفرادي شكلًا من أشكال "التعذيب الأبيض"، والذي يُفهم على أنه إساءة معاملة تهدف إلى إضعاف السجناء من خلال جعلهم غير مستقرين نفسيًا ويمكن أن يؤدي إلى إصابتهم بالاكتئاب والأرق والارتباك والهلوسة والذهان. كما يستخدم موظفو السجن أشكالًا أخرى من الإساءة، بما في ذلك تقييد أيدي السجناء وأرجلهم من الخلف لإلحاق الألم بهم وإرغامهم على الجلوس في فناء السجن تحت أشعة الشمس. كما تعمد الحراس وضع مكبرات الصوت في السجون، مما أجبر المحتجزين على الاستماع إلى الموسيقى الصاخبة في كل ساعة من النهار والليل. كما يمكن أيضًا إجبار النزلاء على تناول طعام منتهي الصلاحية أو شرب مياه مالحة. وعلاوة على ذلك، يُحرم السجناء بشكل روتيني من الأدوية والعلاجات الطبية للحالات الصحية التي كانوا يعانون منها مسبقًا أو أمراض ظهرت أثناء الاحتجاز[51].

الاختفاء القسري

تخفي السلطات الإماراتية بانتظام النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان ومنتقدي الحكومة. وعند قيامها بإخفاء الأشخاص قسرًا، يتم أخذهم مباشرة من الشارع أو من منازلهم من قبل مسؤولي الدولة دون توضيح سبب احتجازهم أو المكان الذي سينقلون إليه، فلا يمكن لهم إخطار عائلاتهم أو محاميهم. وتحاول سلطات حكومة الإمارات إخفاء مصير الشخص المختفي وعدم الاعتراف بحرمانه من حريته. وغالبًا ما يتعرض ضحايا الاختفاء القسري للتعذيب أو لسوء المعاملة ويتعرضون للإساءات الجسدية والنفسية المستمرة.

ففي ديسمبر 2015، اعتقلت السلطات الإماراتية الصحفي والشاعر الأردني تيسير النجار[52] بدون تهمة، واقتادته إلى مكان مجهول حيث حُرم من الاتصال بمحام أو الاتصال بأسرته. وتم احتجازه لأكثر من عام في هذه الدولة، قبل أن يوجهوا له في نهاية المطاف تهمة ارتكاب جرائم إلكترونية في إشارة إلى سلسلة من المنشورات على فيسبوك انتقد فيها حالة حقوق الإنسان في الإمارات، وكذلك دور الإمارات في دعم حرب إسرائيل على قطاع

49. تمويل السموم في قمة البئر: كيف سمحت ثقافة الإفلات من العقاب لدولة الإمارات العربية المتحدة بمواصلة التباهي بانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة https://www.adhrb.org/2020/05/uae-2/

50. نفس المرجع.

51. «تقرير عن أوضاع السجون في الإمارات العربية المتحدة»، المركز الدولي للعدالة وحقوق الإنسان، 30 أغسطس 2013، http://www.ic4jhr.org/en/activites/reports/519-uae-report-on-the-prison-conditions-in-the-united-arab-emirates.html

52. مذكور أعلاه في هذا التقرير في القسم الخاص بقانون الجرائم الإلكترونية

غزة. وفي مارس 2017، حُكم عليه بالسجن لمدة 3 سنوات. وتوفي بعد أن أكمل عقوبته جراء مضاعفات الأمراض التي تعرض لها في المعتقل.

وفي أغسطس 2015، تم اعتقال الأكاديمي والاقتصادي الدكتور ناصر بن غيث بدون تهمة أيضًا، وتم إخفاءه قسريا بعد نشره لتغريدات سياسية تعرض بسببها للتعذيب أثناء اعتقاله لمدة تسعة أشهر. وتم رفض شكاواه في المحكمة ولم يتم التحقيق فيها.

وبعد كتابة تعليق لهن على منصة التواصل الاجتماعي «تويتر» بشأن ما تعرض له أخوهن الدكتور عيسى السويدي من احتجاز غير قانوني، تم إخفاء أخواته الثلاث قسرًا، وهن أسماء ومريم والبازية خليفة السويدي، في فبراير 2015، واستمر احتجازهن سرا لمدة ثلاثة أشهر قبل أن يتم إطلاق سراحهن[53].

انتهاك حقوق النساء في القانون وفي الممارسات

لا تزال النساء في الإمارات العربية المتحدة تواجه حواجز لا تصدق تحول دون تمتعهن بحقوقهن في الحريات المدنية في القانون والممارسة. فالعيش في ظل نظام تسوده ولاية الرجل، الذي يمنح السيطرة على حركتهن وأموالهن وتفاعلاتهن، يمكن من أن تتعرض النساء الاماراتيات للاحتجاز لمجرد إبلاغهن السلطات عن حادثة عنف جنسي. كما تعاني النساء في الإمارات من التمييز داخل الأسرة بسبب قانون الأسرة المحافظ للغاية، والتمتع بالسلامة الجسدية المقيدة، وتعاني من فشل الإطار القانوني الخاص بالعنف ضد النساء - على سبيل المثال، تنص المادة 53 من قانون العقوبات، على أن "تأديب الزوج لزوجته" "يعتبر ممارسة للحقوق"[54]، في الصحة والحقوق الإنجابية والجنسية؛ كما أنها تعاني من قيود تعيقهن من الوصول إلى الموارد الإنتاجية والمالية. وهناك قيود كبيرة على الحريات المدنية ووصول النساء إلى العدالة، كما يتضح من مؤشر النوع الاجتماعي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام 2019 [55].

وبسبب هذا النظام الأبوي، تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان عوائق إضافية في النضال من أجل حقوقهن - كثيرًا ما يتم استهدافهن وفضحهن من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية (بما في ذلك الأسرة والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل). فأثناء احتجازهن، تتعرض النساء أيضًا للتعذيب والعنف - لكن يتم سحقهن إلى حد كبير من المجال العام[56].

وقد وثقت العديد من التقارير التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان ضد السجينات وشهاداتهن من داخل السجون[57]. ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك المعاناة التي أدت إلى وفاة المعتقلة عالية عبد النور عام 2019، بعد صراع طويل مع مرض السرطان داخل سجن الإمارات. وقد رفضت السلطات الإماراتية الإفراج عن المريضة علياء عبد النور التي تدهورت صحتها بشكل كبير نتيجة التعذيب وسوء المعاملة والإهمال الصحي الذي تعرضت له. ولم تساعد الشكوى التي قدمتها أسرتها ولي عهد الإمارات ومسؤولين كبار آخرين عما تتعرض له ابنتهم في إطلاق سراحها. وتجاهلت السلطات الدعوة التي وجهها الخبراء والمقررون الخاصون للأمم المتحدة في فبراير 2019 للإفراج عنها، لتتمكن من قضاء أيامها الأخيرة بين أفراد عائلتها. وعلى إثر ذلك، توفيت علياء عبد النور في الحجز يوم السبت 4 مايو 2019[58].

ومن بين السجينات اللاتي أنهن مدة عقوبتهن ولا يزلن يقبعن في سجون الإمارات، المدافعتان عن حقوق الإنسان[59]، أمينة العبدولي، التي اعتقلت في 19 نوفمبر 2015 وحكم عليها بالسجن لمدة خمس سنوات، وأنهت

53. الإخفاء القسري في الإمارات العربية المتحدة [ورقة حقائق] http://icfuae.org.uk/sites/default/files/Enforced Disappearances in the UAE-2017.pdf

54. https://www.amnesty.org/en/countries/middle-east-and-north-africa/united-arab-emirates/report-united-arab-emirates/

55. https://www.genderindex.org/wp-content/uploads/files/datasheets/2019/AE.pdf

56. https://www.civicus.org/index.php/media-resources/news/3800-emirati-women-continue-to-face-systemic-oppression-by-authorities

57. المرأة في سجون الإمارات العربية المتحدة (بيان منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان)، https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G19/181/97/PDF/G1918197.pdf?OpenElement

58. http://icjhr.org/icjhrs-statement-on-international-womens-day-female-detainees-in-uae-jails

59. https://www.gc4hr.org/news/view/2612

مدة عقوبتها في 19 نوفمبر 2020، ومريم البلوشي، التي اعتقلت في 19 نوفمبر 2015 وحكم عليها بالسجن لمدة خمس سنوات، وأنهت مدة عقوبتها في 19 نوفمبر 2020. وحتى اليوم، في تاريخ نشر تقريرنا هذا، ما تزال أمينة العبدولي ومريم البلوشي قيد الاعتقال.

حقوق المهاجرين

لا يزال العمال الوافدون مرتبطين بأصحاب العمل بموجب نظام الكفالة، مما يجعلهم عرضة للانتهاكات العمالية والاستغلال[60].

نفذت الإمارات إصلاحات عمالية في يناير 2016 تمكن بعض العمال من تغيير أصحاب العمل بسهولة أكبر. وقد ينهي المهاجرون الذين يعملون في الوظائف التي تتطلب «مهارة عالية» عقدًا محدد المدة دون مواجهة حظر العمل المعتاد إذا قدموا إشعارًا وفقًا لذلك العقد، أو لمدة شهر واحد على الأقل، أو إذا تنازل صاحب العمل عن فترة الإخطار. ولن يواجه العمال المهاجرون المصنفون في الوظائف ذات «المستوى المنخفض»، بما في ذلك عمال البناء وعمال الخدمات، أي حظر إذا أنهوا عقودهم بعد ستة أشهر من الخدمة. وإذا أنهوا عقدهم قبل إكمال ستة أشهر من الخدمة، فسيواجهون حظرًا من العمل لمدة ستة أشهر. وقد لا يزال يُطلب من أي عامل دفع ما يصل إلى 45 يومًا من الراتب مقابل إنهاء العقد قبل انتهاء صلاحيته. ولا يزال الأشخاص العاملين في المنازل وفي المزارع مستثنون من هذه القوانين[61].

يعيش العمال المهاجرون في الإمارات في ظروف مروعة كمواطنين من الدرجة الثانية. ويواجه هؤلاء العمال وخدم المنازل أنواعًا مختلفة من الاستغلال وسوء المعاملة (بما في ذلك ساعات العمل الإضافية، وظروف السكن غير المناسبة، والإيذاء الجسدي، وما إلى ذلك). وفي حين أنهم محرومون من الوصول إلى مسؤولي العدالة المستقلين وغير المتحيزين، فإنهم في أغلب الأحيان يواجهون قرارات تصدرها الدولة لدعم أصحاب العمل الإماراتيين"[62]. قالت روثنا بيغوم، أحد كبار الباحثين في منظمة هيومن رايتس ووتش، إن "عقود العمل غالبًا ما تكون غامضة وتحتوي على معلومات كاذبة حول شروط توظيف الموظفين. وهذا يسهل استدراج العمال إلى وظائف تحت ذرائع كاذبة، وبمجرد خضوعهم لعقد العمل، فإنه من غير المسموح لهم ترك العمل وإلا سيتم مقاضاتهم أو ترحيلهم». ويجب على أصحاب العمل كفالة العمال الأجانب ليتمكنوا من الحصول على التأشيرة. ويتضمن هذا في كثير من الأحيان مصادرة جوازات سفرهم، فرض قيود على قدرة الموظف على ترك صاحب العمل، وأحيانًا حجب رواتبهم - مما يمنح أصحاب العمل السيطرة المطلقة على العاملين لديهم. أدى نظام الكفالة هذا إلى العمل القسري في الإمارات، وهو ما يمكن القول عنه بأنه شكل من أشكال الرق الحديث[63].

المدافعون عن حقوق الإنسان

يعرض المدافعون عن حقوق الإنسان في الإمارات للقمع إلى حد كبير، كما يتم قمع الدعوة العامة لدعم الإصلاحات. ومحاكمة «الإمارات 94» هي مثال على هذا النوع من القمع، حيث كان 94 شخص من المحامين والأكاديميين والقضاة والمدرسين والقيادات الطلابية الإماراتيين يدعون بشكل سلمي للمطالبة بالإصلاح السياسي. وكان العديد منهم ينتمون لجماعة محلية تعرف باسم جمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعي (الإصلاح)، التي تدعو إلى مزيد من الالتزام بالتعاليم الإسلامية. وقد شاركت هذه الجماعة في نقاشات سياسية سلمية لعدة عقود في الإمارات العربية المتحدة، داعين الأسر الحاكمة في الإمارات إلى اتخاذ خطوات تطورية نحو تحقيق الديمقراطية في الدولة.

في ختام المحاكمة في 2 يوليو 2013، تم إدانة 69 شخص منهم وتبرئة 25 آخرين. وحُكم على العديد من المتهمين بالسجن لمدة 10 سنوات وعلى آخرين بالسجن لمدة 7 سنوات بتهمة تأسيس وتنظيم وإدارة منظمة تهدف إلى قلب نظام الحكم في البلد، خلافًا للمادة 180 من قانون العقوبات.

60. https://www.amnesty.org/en/countries/middle-east-and-north-africa/united-arab-emirates/report-united-arab-emirates/

61. https://www.migrant-rights.org/campaign/end-the-kafala-system/

62. https://www.odvv.org/resources/attachment/1562750894_cdb22f7b4e928546ecd41eb0fc2cf985.pdf

63. https://insidearabia.com/how-the-uaes-workers-sponsorship-system-facilitates-human-trafficking/

انضمت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان إلى تحالف من أربع منظمات عاملة في مجال حقوق الإنسان - إلى جانب الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ومركز الخليج لحقوق الإنسان، والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان – وذلك لمراقبة إجراءات سير المحاكمة والإبلاغ عنها[64]. وعلى الرغم من عدم السماح بالمراقبة المستقلة لإجراءات المحاكمة، فإن المعلومات التي تم الحصول عليها من المقابلات التي أجريت مع أسر المحتجزين، ومن نشطاء محليين ومن تقارير الصحف المحلية خلصت إلى أن المحاكمة شابتها انتهاكات متكررة وخطيرة للمعايير المتفق عليها دوليًا بشأن المحاكمة العادلة، وقد أدى ذلك إلى صدور 69 إدانة غير عادلة وفرض أحكام بالسجن لمدد طويلة بحق المتهمين ولا يحق لهم استئنافها.

وبالإضافة إلى ذلك، خلص تحقيقنا إلى أنه تم تجاهل المزاعم الموثوقة بالتعذيب، والتي تقدم بها المتهمون بشكل متكرر أمام المحكمة. وتتماشى هذه المزاعم مع معلومات أفادت بها تقارير أخرى عن عمليات التعذيب التي حدثت في الإمارات خلال السنوات العشر الماضية، مما أدى إلى الخوف من أن يكون التعذيب ممنهجًا ضمن نظام العقوبات في الدولة والاستنتاج بحدوثه في هذه القضية.

لا يزال **أحمد منصور**، المدافع الأبرز عن حقوق الإنسان في الإمارات، وراء القضبان، وهو مدون إماراتي كان يدير مدونة معارضة تطالب بالإصلاحات واحترام حقوق الإنسان داخل الإمارات العربية المتحدة. تم اعتقاله في أبريل 2011، كجزء من عملية اعتقال واسعة طالت 5 من نشطاء حقوق الإنسان[65]، واتهم بخرق قانون التشهير الإماراتي لإهانته قيادات الدولة، وهم رئيس دولة الإمارات خليفة بن زايد آل نهيان، ونائب رئيس الدولة محمد بن راشد آل مكتوم، وولي عهد أبوظبي محمد بن زايد آل نهيان، وذلك من خلال تشغيل موقع إلكتروني مناهض للحكومة يعبر عن آراء مناهضة للحكومة. وقد حُكم على النشطاء الخمسة في 27 نوفمبر 2011 بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات. ولكن، في اليوم التالي من صدور الحكم، تلقى الخمسة عفوًا رئاسيًا من الشيخ خليفة بن زايد وتم الإفراج عنهم بموجبه.

وفي 20 مارس 2017، أعيد اعتقال أحمد منصور في مداهمة لمنزله قبل فجر ذلك اليوم. وتم احتجازه لأكثر من عام على ذمة التحقيق إلى أن حكمت عليه دائرة أمن الدولة بمحكمة الاستئناف الاتحادية في 29 مايو 2018 بالسجن لمدة عشر سنوات وغرامة تزيد على مليون درهم بتهمة "إهانة" مكانة وهيبة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكامها "ونشر تقارير كاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي تهدف إلى الإضرار بعلاقات الدولة مع دول الجوار. تنبع هذه التهم من عمله في مجال حقوق الإنسان وانتقاده العلني للنظام في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتم تأكيد عقوبته في 31 ديسمبر 2018، ومنذ ذلك الحين يقال بأنه محتجز في حبس انفرادي في زنزانة صغيرة بلا سرير ولا ماء. وفي مارس 2019 بدأ منصور إضرابًا عن الطعام احتجاجا على تلك الأوضاع السيئة.

تسلط التحقيقات التي أجراها فريق مستقل في مجال الرصد الإلكتروني بشأن اعتقال أحمد منصور الضوء على دور مواد المراقبة الخاصة بالشركات الأجنبية التي تستخدمها الإمارات لمراقبة الناشط وربما اختراق حساباته. وكشف تقرير صادر عن Citizen Lab، كيف أدت معدات هذه الشركات إلى اعتقاله في عام 2012. ففي عام 2011، تم استهداف أحمد منصور ببرنامج التجسس FinSpy الخاص بشركة FinFisher، وفي عام 2012 تم استهدافه بنظام التحكم عن بعد الخاص بشركة Hacking Team. وكانت كل من الشركة الإيطالية "Hacking Team" والشركة الألمانية "FinFisher" موضوعًا لعدة سنوات من الاكتشافات التي تسلط الضوء على إساءة استخدام برامج التجسس لغرض تهديد مجموعات المجتمع المدني والصحفيين والعاملين في مجال حقوق الإنسان. وفي محاولة أخرى للتصيد الاحتيالي، وهذه المرة بواسطة منتج Pegasus الذي تستخدمه الحكومة بشكل حصري، وهو (برنامج تجسس إسرائيلي) تابع لمجموعة NSO Group في عام 2016، وهي مجموعة برامج التجسس التجارية "الاعتراض القانوني" الثالثة المستخدمة في محاولات اختراق حسابات وهواتف منصور[66].

64 انظر تقرير «الإمارات العربية المتحدة – تجريم المعارضة: محاكمة الإمارات 94 تشوبها ثغرات جسيمة / تقرير المراقبة القضائية»، أغسطس 2013.

65. النشطاء الخمسة المعتقلين هم:

- ناصر بن غيث: خبير اقتصادي ومحاضر إماراتي في فرع أبو ظبي من جامعة باريس السوربون،
- أحمد منصور: مهندس إماراتي، مدون وناشط في مجال حقوق الإنسان،
- فهد سالم دالك: ناشط إماراتي على صفحات الإنترنت،
- حسن علي الخميس: ناشط إماراتي على صفحات الإنترنت
- أحمد عبدالخالق: أحد نشطاء البدون على صفحات الإنترنت

66. https://citizenlab.ca/2016/08/million-dollar-dissident-iphone-zero-day-nso-group-uae/

وأصدر البرلمان الأوروبي في أكتوبر 2018 قرارًا[67] بشأن قضية أحمد منصور، حيث "أدان بشدة مضايقات واضطهاد واحتجاز أحمد منصور وجميع المدافعين الآخرين عن حقوق الإنسان لمجرد عملهم في مجال حقوق الإنسان واستخدامهم لحقوقهم في حرية التعبير على الإنترنت وغير الإنترنت،" و"حث السلطات الإماراتية على إجراء تحقيقات شاملة ونزيهة في الاعتداءات على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل تقديم الجناة إلى العدالة". كما دعا هذا القرار أيضًا إلى "فرض حظر على مستوى الاتحاد الأوروبي بشأن تصدير وبيع وتحديث وصيانة أي شكل من أشكال المعدات الأمنية إلى الإمارات العربية المتحدة والتي يمكن استخدامها أو يتم استخدامها للقمع الداخلي، بما في ذلك تقنيات مراقبة الإنترنت، ويعرب عن قلقه إزاء الاستخدام المتزايد باستمرار لبعض تقنيات المراقبة الإلكترونية ذات الاستخدام المزدوج ضد النشطاء والصحفيين".

وفي 7 مايو 2019، أدان المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب وستة خبراء آخرين في مجال حقوق الإنسان تابعين للأمم المتحدة هذا الوضع، مشيرين إلى أن هذه الأوضاع قد ترقى إلى مستوى التعذيب[68].

ومع ذلك، لا يزال أحمد منصور محتجزًا في الحبس الانفرادي في عنبر عزل بسجن الصدر بأبو ظبي، في أوضاع مزرية[69] بدون سرير أو الحصول على كتب، ومن دون استحمام أو منتجات تنظيف. وبالرغم من أن لديه مرحاض ومغسلة، إلا أنه لا يوجد مياه جارية فيها في بعض الأحيان. ومنذ اعتقاله في 20 مارس 2017، لم يُسمح لمنصور بمغادرة زنزانته الصغيرة إلا لعدد محدود من الزيارات العائلية، ولم يُسمح له بالخروج إلا مرة واحدة للحصول على الهواء النقي في ساحة التمرين في السجن. واحتجاجًا منه على ذلك، قام بتنفيذ إضرابين منفصلين عن الطعام في عام 2019، مما أضر بصحته، وجعله غير قادر على المشي[70] أثناء زيارة أسرته له في يناير 2020. وفي مكالمة هاتفية لاحقة، أخبر أسرته أنه بخير، مما أدى إلى افتراض أنه أنهى إضرابًا طويلًا عن الطعام بدأه في سبتمبر 2019 واستمر لمدة خمسة أشهر على الأقل[71].

على الرغم من المخاوف التي أعرب عنها خبراء حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة في 28 مارس 2017 "نحن نعتبر اعتقال السيد منصور واحتجازه بمثابة هجوم مباشر على العمل المشروع للمدافعين عن حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة". ومرة أخرى بعد ذلك، في 7 مايو 2019، "وفقًا للتقارير الموجودة لدينا، ظل السيد منصور في الحبس الانفرادي طوال فترة حرمانه من الحرية، وفي ظروف احتجاز تنتهك المعايير الدولية الأساسية لحقوق الإنسان والتي تخاطر بإلحاق خسائر لا رجعة فيها بصحة السيد منصور. فهو ينام على الأرض، محرومًا من الحصول على مرتبة أو وسادة، بين الجدران الأربعة لزنزانة انفرادية صغيرة في سجن صحراوي في الإمارات العربية المتحدة، وهي دولة تسعى بحماس لتصوير نفسها على أنها متسامحة وتحترم الحقوق"[72]. وحتى الآن، لا يبدو أن هناك أي تحسن في أوضاع احتجاز أحمد منصور.

أحمد منصور هو واحد فقط من بين العديد من الأشخاص الذين تم اعتقالهم لاستجواب السلطات أو المطالبة بحرية التعبير أو انتقاد دور الإمارات العربية المتحدة في الحرب في اليمن. يتعرض المعارضون المعتقلون في كثير من الأحيان للاختفاء القسري، وحرمانهم من الاتصال بمستشار قانوني قبل محاكمتهم، بالإضافة إلى التعذيب والاحتجاز في حبوس انفرادية، والإكراه على الاعتراف. وعلى الرغم من مزاعم حدوث مثل هذه الانتهاكات، فإن المحاكم تتجاهل أو تنكر بشكل روتيني مزاعم المتهمين هذه[73].

حكم على ناشطي حقوق الإنسان أسامة النجار، وأحمد منصور، والمحامي محمد الركن[74]، والمحاضر الجامعي ناصر بن غيث، والمدافعات عن حقوق الإنسان أمينة عبد العالي، وعلياء عبد النور، ومريم البلوشي، بالسجن

67. https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-8-2018-0376_EN.html?redirect

68. نشرة صحفية، الإمارات العربية المتحدة: خبراء في الأمم المتحدة يدينون أوضاع الاعتقال الذي يعاني منها الناشط المحتجز أحمد منصور، مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان (7 مايو 2019)، https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24571&LangID=E&fbclid=IwAR22NPUe4lVgNOAz3QvR3CsMuFAyy1zzfPOH9PshHRVt9PK4czLrWzCwBDc

69. https://www.gc4hr.org/news/view/2109

70. https://www.gc4hr.org/news/view/2319

71. https://www.gc4hr.org/news/view/2408

72. https://www.gc4hr.org/report/view/125

73. محاكمة المدافعين عن حقوق الإنسان والمثقفين - بيان مكتوب من منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G19/181/97/PDF/G1918197.pdf?OpenElement

74. https://www.omct.org/human-rights-defenders/urgent-interventions/united-arab-emirates/2019/11/d25593/

لفترات طويلة من قبل مسؤولين إماراتيين بسبب التعبير السلمي عن معتقداتهم. تشير التسجيلات الصوتية لهؤلاء السجناء إلى تعرضهم للتعذيب والسلوك والمعاملة القاسيين"[75]. وقد تلقى مركز الخليج لحقوق الإنسان تقارير تؤكد إطلاق سراح المدافع عن حقوق الإنسان أسامة النجار بالإضافة إلى سجيني رأي آخرين هما بدر البحري وعثمان إبراهيم الشحي من سجن الرزين في 8 أغسطس 2019. وكان من المقرر أن يتم إطلاق سراح أسامة النجار، وهو ناشط على الإنترنت، في 17 مارس 2017، ولكن بناء على طلب المدعي العام، وصفته المحكمة بأنه "تهديد" للأمن القومي ومددت احتجازه إلى أجل غير مسمى. كما كان من المفترض أن يتم الإفراج عن البحري في 12 أبريل 2017، بينما كان من المقرر إطلاق سراح الشحي في 23 يوليو 2018.[76]

وأخيرًا، يستهدف هذا القمع أيضًا المدافعين عن حقوق الإنسان الذين ليسوا من مواطني الإمارات العربية المتحدة ولكنهم مواطنين أجانب يدافعون عن الإصلاحات في بلدان أخرى. ومثال على ذلك، حُكم على أحمد عتوم في فبراير 2021، وهو مواطن أردني مقيم في الإمارات العربية المتحدة، بالسجن لمدة 10 سنوات بتهم غامضة تتعلق بـ "أفعال ضد دولة أجنبية"، وذلك على خلفية منشورات قام بنشرها على الفيسبوك تنتقد بشكل سلمي الحكومة الأردنية أمام جمهور لا يتجاوز عددهم 4000 متابع لصفحته على الفيسبوك[77].

75. http://www.odvv.org/resources/attachment/1562750894_cdb22f7b4e928546ecd41eb0fc2cf985.pdf

76. https://www.gc4hr.org/news/view/2185

77. انظر تقرير منظمة هيومن راتيس وتش «الإمارات العربية المتحدة: إدانة أردني لانتقاده الأردن على الفيسبوك»، 11 فبراير 2021، https://www.hrw.org/news/2021/02/11/uae-jordanian-convicted-criticizing-jordan-facebook

الجزء 1.2: دور الإمارات في اليمن

الإفلات من العقاب والدعم الدولي

بعد أكثر من سبع سنوات من الحرب، تم ولا يزال يتم ارتكاب العديد من الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف المتحاربة. وتأثر الجميع من غياب سيادة القانون في أي جزء من الأراضي اليمنية، سواء من خلال التأثير المباشر - مثل آثار الضربات الجوية أو الألغام الأرضية أو القصف البري، أو عرقلة وصول المساعدات الإنسانية، أو التبعات المباشرة للحصار المفروض على الموانئ - أو التأثير غير المباشر - مثل ظهور الأوبئة، كالكوليرا والدفتريا وكوفيد - 19. ومع الانهيار الوشيك لنظام الرعاية الصحية في اليمن،[78] فإن للوضع الاقتصادي المنهار ومعدل الفقر تأثير واسع النطاق على الشعب اليمني. فآثار الحرب على السكان تتراكم على مر السنين. وقد دأبت جميع أطراف الصراع على استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية في انتهاك سافر لقوانين الحرب، وذلك من خلال الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وغيرها من الأفعال اللاإنسانية. كما فرضت قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات حصارًا بحريًا على الموانئ الرئيسية في البلاد (ميناء الحديدة ورأس عيسى والصليف)، وهي المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، مما أعاق استيراد المواد الغذائية والوقود والإمدادات الطبية. ففي البلد الذي يمر بأسوأ أزمة إنسانية في العالم، بحسب تقارير وكالات الأمم المتحدة، حرمت أطراف الصراع المدنيين من المواد الضرورية لبقائهم على قيد الحياة[79].

على الرغم من التقارير الموثوقة الصادرة عن المنظمات غير الحكومية خلال هذه السنوات عن الانتهاكات التي ارتكبها التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات في اليمن، وعلى الرغم من القرار الأخير الذي أصدرته إدارة بايدن في الولايات المتحدة بتعليق مبيعات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية (ولكن ليس إلى الإمارات)[80]، فقد واصل بعض الشركاء الغربيون للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وعلى وجه الخصوص المملكة المتحدة وفرنسا، بيع الأسلحة التي تُستخدم في الصراع اليمني لها. كما قدم الشركاء الغربيون للتحالف دعمًا استخباريًا ولوجستيًا يهدف إلى مساعدة وتدريب قوات التحالف. وأصبح البلد الآن على وشك الانفصال، في حين كان أحد الأهداف الرئيسية لفرنسا هو "الحفاظ على وحدة اليمن".

السياق السياسي

اللاعبين الرئيسيين

بدأ النزاع المسلح في اليمن في أواخر عام 2014، عندما سيطرت جماعة أنصار الله (جماعة الحوثي المسلحة) على العاصمة اليمنية صنعاء بالقوة، وتصاعد في عام 2015 بتدخل التحالف بقيادة السعودية والإمارات نيابة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا ضد الحوثيين. وحتى قبل هذا التصعيد، كانت اليمن واحدة من أفقر دول العالم، بأدنى مؤشرات التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومنذ 26 مارس 2015، شنت السعودية والإمارات هجوم عاصفة الحزم وقادتا تحالفًا ضد جماعة الحوثي المدعومة من إيران في اليمن، بالهدف المعلن المتمثل في الدفاع عن الرئيس هادي وحكومته الشرعية، والدفاع عن وحدة الأراضي اليمنية. وتحظى حكومة الرئيس هادي المعترف بها دوليًا، والموجودة حاليًا في المنفى في عاصمة المملكة العربية السعودية «الرياض»، بدعم من التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات.

في أواخر يناير 2018، اندلع نزاع مسلح في عدن بين القوات التابعة للرئيس هادي من جهة والقوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي من جهة أخرى، وكلاهما من حيث المبدأ يمثلان طرفًا واحدًا في الحرب اليمنية. ونتيجة لتفكك سلطة الدولة في جنوب اليمن، قامت هيئة انفصالية - المجلس الانتقالي الجنوبي - بتأسيس نفسها، بشكل لا يخلو من الاحتجاج، بصفتها باعتبارها "الممثل الشرعي" لشعب الجنوب (المجلس الانتقالي الجنوبي، 7 ديسمبر 2018). ومنذ نشأة المجلس الانتقالي في عام 2017، تطور ليكون كيان يشبه الدولة

78. لمزيد من المعلومات، راجع هجمات أطراف النزاع على القطاع الصحي في اليمن، في تقرير منظمة مواطنة ومنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، «نزعت الإبرة الوريدية وبدأت بالجري»، الصادر بتاريخ 18 مارس 2020، متاح على الرابط: https://mwatana.org/wp-content/uploads/2020/03/Attacks-on-Health-Care-in-Yemen-Report.pdf

79. لمزيد من المعلومات، راجع الهجمات أطراف النزاع على الأعيان الضرورية لبقاء المدنيين على قيد الحياة في اليمن، في انظر تقرير منظمة مواطنة ومؤسسة الامتثال للحقوق العالمية ، «صناع الجوع»، الصادر يوم الأربعاء، 1 سبتمبر 2021، متاح على الرابط: https://mwatana.org/wp-content/uploads/2021/09/Starvation-Makers-2021-En.pdf

80. https://twitter.com/K_Beckerle/status/1382970421855805441?s=20

يتكون من هيئة تنفيذية (مجلس القيادة)، وهيئة تشريعية (الجمعية الوطنية الجنوبية)، وقوات مسلحة، على الرغم من أن الأخيرة تخضع لهيكل القيادة الافتراضي لوزارة الداخلية في حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي المعترف بها دوليًا[81].

كما أن بقية الأطراف المتحاربة، وهي جماعة أنصار الله (الحوثيين) وقوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات، والمجلس الانتقالي الجنوبي والقوات المشتركة المدعومة بشكل مباشر من الإمارات في الساحل الغربي هي أيضًا أطراف رئيسية هامة جدًا في ارتكاب هذه الانتهاكات. وبعد إعلانها الانسحاب من اليمن في 2019، استبقت الإمارات قواتها الخاصة في المخا وشبوة وحضرموت وباب المندب وسقطرى.

في 5 نوفمبر 2019، وقعت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا اتفاقية الرياض مع المجلس الانتقالي الجنوبي وهي الجماعة الانفصالية المدعومة من الإمارات العربية المتحدة، بهدف تسوية النزاع المسلح بين الجانبين والذي كان قد اندلع قبل ثلاثة أشهر من توقيع الاتفاقية، عندما طرد المجلس الانتقالي الحكومة المعترف بها دوليًا من عاصمتها المؤقتة عدن. وأجبر اندلاع العنف هذا المجتمع الدولي على التركيز على القضية الجنوبية، بعد أن كان قد وضعها جانبًا للتعامل مع الأزمة الناجمة عن سيطرة الحوثيين على صنعاء ومعظم المرتفعات في البلاد في عام 2014 [82].

وفي 9 فبراير 2020، أي بعد خمس سنوات من مشاركتها في الحرب الأهلية في اليمن كجزء من التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات، احتفلت القيادة الإماراتية باستكمال انسحابها العسكري التدريجي من البلاد في حفل أقيم في مدينة زايد العسكرية.[83] وعلى الرغم من أن انسحاب الإمارات قد وفر لها استراتيجية للخروج من المأزق في اليمن، إلا أنه لا يعلق دورها ضمن التحالف ولا يحد من النفوذ الإماراتي على أرض الواقع في اليمن. بل إنه يشكل تحولًا من المشاركة المباشرة إلى غير المباشرة في البلد من خلال زيادة الاعتماد على الوكلاء والشركاء المحليين لها، كما أكد مؤخرًا نائب رئيس أركان القوات المسلحة الإماراتية الفريق عيسى سيف المزروعي[84].

الأطراف المعنية الأخرى التي لا يزال وجودها مستمرًا منذ بداية النزاع والتي تعيش على أراضي الصراع الخصبة للغاية هي الجماعات الجهادية، تحديدًا جماعة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وجماعة أنصار الشريعة. وتعتبر الإمارات العربية المتحدة مشاركة بشكل كبير في عمليات مواجهة تهديد التطرف العنيف، لا سيما عندما قامت بطرد عناصر تنظيم القاعدة من مدينة المكلا الساحلية في عام 2016، ومن خلال تدريبها للوحدات المحلية، التي أبرزها قوات الحزام الأمني (انظر أدناه)، للقيام بحملات مكافحة الإرهاب في محافظة أبين، على سبيل المثال، عام 2017. ولا تزال هذه العمليات المدعومة إماراتيًا مستمرة، إلى جانب الضربات الأمريكية التي تشنها الطائرات الأمريكية بدون طيار على معاقل الإرهاب في اليمن. ومع ذلك، فإن غياب وجود حكومة يمنية فعالة، والذي يتجلى في تقلب الوضع الأمني في المحافظات الجنوبية (على الرغم من إبرام اتفاق الرياض)، يشير إلى أن البيئة لا تزال مواتية لعودة تنظيم القاعدة[85].

الأهداف الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في الصراع

كما ذكرنا سابقًا، عندما بدأت تنفيذ هجوم "عاصفة الحزم" في عام 2015، أعلنت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أن هدفهما الرئيسي هو الدفاع عن الرئيس هادي وحكومته الشرعية، للدفاع عن وحدة الأراضي اليمنية، ضد جماعة أنصار الله الحوثية المدعومة من إيران.

في موازاة ذلك، كان لدى البلدين أهداف مختلفة قليلًا من مشاركتهما في هذا الصراع، حيث كانت المملكة العربية السعودية على استعداد لتأكيد قوتها الإقليمية أمام إيران، بينما كان لدولة الإمارات العربية المتحدة هدفًا إقليميًا يتمثل في السيطرة على الجزء الجنوبي والساحل الغربي لليمن، وهو ما يُنظر إليه على أنه وسيلة

81. https://acleddata.com/blog/2019/05/09/yemens-fractured-south-shabwah-and-hadramawt/

82. https://ecfr.eu/publication/war_and_pieces_political_divides_in_southern_yemen/

83. https://www.thenationalnews.com/uae/uae-rulers-celebrate-armed-forces-efforts-in-yemen-1.976400

84. https://www.mei.edu/publications/uae-may-have-withdrawn-yemen-its-influence-remains-strong

85. https://www.mei.edu/publications/uae-may-have-withdrawn-yemen-its-influence-remains-strong

لتوسيع النفوذ الإماراتي على البحر الأحمر والقرن الأفريقي. وكان أحد الأهداف غير المعلنة لدولة الإمارات العربية المتحدة هو الوصول بشكل استراتيجي إلى المحيط الهندي. كانت طرق عمل هاتين الدولتين مختلفة أيضًا، حيث شنت السعودية بشكل أساسي ضربات جوية على المناطق الشمالية، بينما أرسلت الإمارات قوات برية إلى المناطق الجنوبية والساحل الغربي وجزيرة سقطرى الواقعة على المحيط الهندي. وكان حجم الاحتجاج الدولي الذي أثارتاه مختلف أيضًا، ويبدو أن الإمارات أفضل بكثير من السعودية في الحفاظ على سرية جرائمها وانتهاكاتها.

وبالرغم من أن الإمارات انسحبت رسميًا من الصراع اليمني في عام 2019، تاركة السعوديين وحدهم على الأرض، إلا أنها لا تتخلى عن أهدافها الخاصة، ولا سيما الاستمرار في احتلال ميناء بلحاف للغاز وجزيرة سقطرى. ويوضح سوبرييه أن: "استراتيجية النفوذ الإماراتية تتضمن إنشاء موانئ تجارية وعسكرية من القرن الأفريقي إلى البحر الأبيض المتوسط". وفي الوقت نفسه، تقوم بدعم الفصائل اليمنية، مثل المجلس الانتقالي الجنوبي والقوات المشتركة في الساحل الغربي لليمن. ويقول عبدالخالق عبدالله، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الإمارات: "لم نعد بحاجة لإبقاء قواتنا [على الأرض]، فنحن نقوم بتمويل وتدريب وتجهيز آلاف الجنود اليمنيين لملء الفراغ"[86].

الوضع السياسي في جنوب اليمن

تتمتع المناطق المنتجة للنفط في محافظتي شبوة وحضرموت جنوب اليمن، منذ فترة طويلة، بدرجة عالية من الاستقلالية عن الحكومة المركزية. ولكن، إلى جانب تواجد عناصر مسلحة للإسلاميين التابعين للفرع المحلي لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، والذي كان محدودًا بشكل كبير منذ عام 2016، أدى الوضع الأمني الهش في تلك المناطق إلى تفاقم التوترات بين الدولة والسلطات المحلية واستمرار الصراع بين قوات حكومة الرئيس هادي وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي.

محافظة شبوة

بين عامي 2015 و2017، كانت محافظة شبوة إحدى الجبهات المركزية في الصراع بين قوات الحوثي وصالح من جهة وقوات الموالين لهادي من جهة أخرى. وبالإضافة إلى مركزيتها في الحرب الأهلية، كانت محافظة شبوة موطنًا لحملة تمرد مطولة من قبل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، حيث كان التنظيم يشارك عادةً في شن هجمات ضد الجيش وقوات الأمن[87].

نفذت الولايات المتحدة وقوات النخبة الشبوانية التي دربتها الإمارات (انظر أدناه في قسم الجناة) عدة عمليات لمكافحة الإرهاب، نجحت خلالها في إعاقة نشاط تنظيم القاعدة في شبوة[88]. ومع ذلك، تسببت ضربات الطائرات بدون طيار التي شنتها الولايات المتحدة في مقتل عدد كبير بشكل متزايد من المدنيين. وتضاءل تواتر الضربات التي تقودها الولايات المتحدة اعتبارًا من عام 2016، بينما شاركت قوات النخبة الشبوانية في عدد متزايد من الأحداث خلال نفس الفترة. وخلال الفترة 2017 - 2019، وسعت قوات النخبة الشبوانية انتشارها على الأرض في جميع مناطق المحافظة وانتشرت وحدات مسلحة مدعومة إماراتيًا في جنوب شبوة وعزان والسعيد وعتق، بحجة القيام بحملات مكافحة الإرهاب ضد المسلحين[89].

محافظة حضرموت

بالرغم من أن محافظة حضرموت نجت من أي عمليات توغل حوثية، إلا أنها تصدرت عناوين الصحف عندما استولت عناصر تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية على عاصمتها المكلا في أبريل 2015، وتمكنوا من إدارة

86. https://www.monde-diplomatique.fr/2021/03/THIEBAUD/62841

87. https://sanaacenter.org/publications/analysis/7306

88. https://sanaacenter.org/publications/analysis/7306

89. الاتحاد، 8 يناير 2019؛ المشارق، 22 يناير 2019؛ سكاي نيوز العربية، 26 مارس 2019.

عاصمة حضرموت لمدة عام كامل[90]. ويمكن القول إن سيطرة تنظيم القاعدة على ثالث أكبر ميناء في اليمن وخامس أكبر مدينة في البلاد، والتي يبلغ عدد سكانها حوالي 500000 نسمة، سمحت له بأن يصبح "أقوى من أي وقت مضى منذ ظهوره لأول مرة منذ ما يقرب من 20 عامًا"[91]. ومن يناير 2016 وحتى تم طرد مقاتلي القاعدة من المدينة في أبريل 2016، تظهر بيانات مشروع بيانات موقع وحدث النزاع المسلح أن المكلا كانت المنطقة الثانية في اليمن التي تضم أكبر نشاط لتنظيم القاعدة، مما يعكس سيطرة التنظيم على المدينة[92].

وبحسب ما ورد، وضع المسؤولون العسكريون الإماراتيون أعينهم على استعادة السيطرة على المكلا في أواخر عام 2015. ولهذا الغرض، أعادوا القائد العسكري اليمني فرج البحساني من منفاه منذ عشرين عامًا في المملكة العربية السعودية ومصر، وعينوه قائدًا للمنطقة العسكرية الثانية في نوفمبر 2015، وذلك للإشراف مع المسؤولين الإماراتيين على عمليات تدريب قوات النخبة الحضرمية. وتم حشد ما مجموعه حوالي 12000 مقاتل من القبائل والسكان المحليين من المحافظة، وتمكنوا من استعادة المكلا بنجاح في غضون أيام قليلة، بدعم جوي وبري من القوات الإماراتية والأمريكية[93].

حلّت قوات النخبة الحضرمية، التي قد يصل قوامها إلى 30 ألف مقاتل وفقًا لبعض التقديرات الإماراتية،[94] منذ ذلك الحين إلى حد كبير محل القوات النظامية في المناطق الساحلية من حضرموت، وانتقلت من مهمتها الأولية المتمثلة بمكافحة الإرهاب إلى أن أصبحت المزود الأمني الرئيسي في المنطقة.

تخضع منطقة حضرموت الساحلية الآن للحكم الفعلي للمجلس الانتقالي الجنوبي، على الرغم من أن محافظها، فرج البحساني، لم يقطع العلاقات مع حكومة هادي. وبالمثل، فإن قوات النخبة الحضرمية هي إحدى الأجنحة المسلحة للمجلس الانتقالي الجنوبي، على الرغم من أنها تخضع رسميًا لاختصاص وزارة الداخلية في حكومة هادي المعترف بها دوليًا[95]. وفي المكلا، يمكن العثور مقر المنطقة العسكرية الثانية التي يقودها البحساني إلى جانب قاعدة عسكرية إماراتية[96].

القوات الإماراتية بالوكالة

أنشأت الإمارات عدة تنظيمات تهدف إلى توفير الأمن في المحافظات الجنوبية: "أحزمة أمنية" في أبين وعدن والضالع ولحج وسقطرى، و"قوات النخب" في حضرموت وشبوة. وتم تدريب هذه الجماعات ونشرها بمساعدة الإمارات التي تقدم لها الدعم المالي بشكل مباشر. لذلك، فإن هذه التنظيمات لا تستجيب لأوامر وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية اليمنيتين. وترتبط هذه القوات مع المجلس الانتقالي الجنوبي في المحافظات الغربية والجنوبية. وبالتالي، يمكن للمجلس الانتقالي الجنوبي فرض إرادته من خلال الأحزمة الأمنية[97].

وكما ورد بوضوح في تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، "أبلغت مصادر يمنية رسمية الفريق أن الحكومة اليمنية ليس لديها سيطرة تشغيلية كاملة على هذه القوات [الحزام الأمني وعدن وقوات النخب (النخبتين الشبوانية والحضرمية)] وقيادتها. وتنفذ هذه القوات العمليات بشكل مستقل عن الحكومة، وأحيانًا تقوم بتنفيذ مهام تكلفها بها القوات الإماراتية نفسها. كما أبلغت مصادر يمنية رسمية الفريق أن: (أ) رواتب الحزام الأمني، على سبيل المثال، تدفعها الإمارات مباشرة لقوات الحزام الأمني، ويتجاوز الراتب المدفوع بشكل كبير ما يُدفع للقوات النظامية العاملة تحت مظلة الحكومة اليمنية (انظر المرفق 65)؛ وعرف الفريق قوات النخبة والحزام الأمني كقوات بالوكالة تابعة للتحالف الذي تقوده السعودية والإمارات. إن حقيقة تورط القوات العسكرية الإماراتية نفسها في انتهاكات مع إفلاتها من العقاب يخلق بيئة مواتية لارتكاب الانتهاكات. وهذا يمكّن القوات

90. صحيفة الإندبندنت، 17 أغسطس 2018.

91. رويترز، 5 أبريل 2016.

92. https://acleddata.com/2019/05/09/yemens-fractured-south-shabwah-and-hadramawt/

93. صحيفة الأتلانتك، 22 سبتمبر 2018.

94. صحيفة ذا ناشنال، 11 سبتمبر 2018.

95. فريق خبراء الأمم المتحدة، 26 يناير 2018، متاح على الرابط:
https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2018_68.pdf

96. https://acleddata.com/blog/2019/05/09/yemens-fractured-south-shabwah-and-hadramawt/

97. https://ecfr.eu/publication/war_and_pieces_political_divides_in_southern_yemen/

اليمنية العاملة مع الإمارات أيضًا من الانخراط في ارتكاب الانتهاكات نفسها مع الإفلات من العقاب[98]".

ظلت قوة النخبة الشبوانية، وهي جماعة دربتها الإمارات بهدف ظاهري يتمثل في حماية المحافظة من الجماعات الجهادية، نشطة حتى سبتمبر 2019، عندما أخرجت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا مقاتليها البالغ عددهم 6000 مقاتل من معظم أنحاء محافظة شبوة[99].

لا تتمتع هذه القوات، التي تعمل بالوكالة لمكافحة الإرهاب، دائمًا بتقسيم واضح ومحدد للمسؤوليات، وهناك انقسام داخل القوات التابعة لوزارة الداخلية بين الوحدات الموالية لحكومة هادي وأخرى تعمل لصالح الإمارات العربية المتحدة، كما أوضحت منظمة العفو الدولية في تقرير لها عام 2018.[100] ففي عدن، على سبيل المثال، كانت ثلاث قوى مختلفة على الأقل تنفذ عمليات الاعتقال. وبالإضافة إلى الحزام الأمني، قامت قوتان مختلفتان على الأقل تابعتان لمديرية أمن عدن - كيان تابع لوزارة الداخلية نظريًا - بتنفيذ مداهمات واعتقالات بالتعاون مع الإمارات. واحدة من هاتين القوتين هي وحدة مكافحة الإرهاب ذات الهيبة الكبيرة التابعة لمديرية الأمن. وفي العديد من حالات الاعتقال في عدن التي وثقتها منظمة العفو الدولية، لم تتمكن أسر الضحايا من معرفة أي من القوات الثلاث المدعومة من الإمارات والمذكورة في هذه الفقرة التي نفذت هذه الاعتقالات.

تحديد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان

في ثماني حالات تمت مراجعتها من أجل هذا التقرير، تم تحديد مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على أنهم إما ضباط إماراتيون مباشرون أو قوات تعمل بالوكالة لصالحهم: قوات النخب المذكورة أعلاه (إما قوات النخبة الشبوانية أو قوات النخبة الحضرمية)، أو قوات الحزام الأمني، أو قوات مكافحة الإرهاب اليمنية الخاضعة لسيطرة الإمارات، والمشار إليها بـ "قوى مكافحة الإرهاب المقنعة".

تم تنفيذ **الاعتقالات التعسفية** في الغالب من قبل القوات العميلة للإمارات في عمليات مداهمة ليلية مرعبة لمنازل الضحايا، أو عند نقاط التفتيش، أو من أماكن عمل الضحايا والناجين.

اعتقل علي صالح في أغسطس 2016 من قبل مسلحين من قوات النخبة الحضرمية بمديرية المكلا بمحافظة حضرموت.

اعتقل محمد في يونيو 2018 عند نقطة تفتيش دوفس بأبين حيث أوقفه قائد النقطة وضربه قبل أن ينقل على متن سيارة بيك آب بنية اللون بدون لوحات وكان على متنها عشرة مسلحين من قوات الحزام الأمني إلى موقع غير معروف.

وفي حالة علي أحمد، حضرت سبع آليات عسكرية تابعة للحزام الأمني ومدرعتان إماراتيتان تابعتان للحزام الأمني إلى منزل سكني في مديرية المنصورة بمحافظة عدن، وفتشوا عنه. وعندما لم يجدوا علي أحمد، اعتقلت القوات اثنين من أقاربه واقتادتهم إلى معسكر المشاريع التابع لقوات الحزام الأمني في مديرية المنصورة بمحافظة عدن، وطالبت علي أحمد بتسليم نفسه للإفراج عن أقاربه. وفي وقت لاحق سلم علي أحمد نفسه للمخيم حيث تم اعتقاله.

اعتقل سامي في أغسطس 2016، حيث طوقت قوات مكونة من 12 آلية عسكرية و5 مصفحات تابعة لقوات الحزام الأمني مستشفى في محافظة أبين، واعتقلته بصفته مدير مستشفى، واقتادته معصوب العينين ومقيد اليدين إلى سجن المنصورة في محافظة عدن.

اعتقل محسن محمد في مايو 2017 من قبل مسلحين ملثمين من قوات مكافحة الإرهاب اقتحموا منزله في مديرية المنصورة بمحافظة عدن وقيّدوا يديه واقتادوه على متن مركبة عسكرية إلى جهة مجهولة.

وفي قضية ناصر وشقيقه، داهم سبعة مسلحين يرتدون زيا عسكريا أسود ويرتدون أقنعة سوداء ينتمون

98. التقرير رقم S/2018/68، المحلق رقم 62، الصفحة 283،
https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7b65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7d/s_2018_68.pdf

99. https://ecfr.eu/publication/war_and_pieces_political_divides_in_southern_yemen/

100. https://www.state.gov/wp-content/uploads/2019/03/YEMEN-2018.pdf

لقوات مكافحة الإرهاب منزلا في مديرية البريقة بمحافظة عدن في ديسمبر 2017 لاعتقالهما. قال والد الضحايا لمنظمة مواطنة: "كنت نائمًا عندما سمعت دوي إطلاق نار كثيف، وهرعت لأرى ما كان يحدث. وأصابني الرعب عندما رأيت سبعة مسلحين ملثمين يقتحمون المنزل. قاموا بتقييد يدي ناصر وعصبوا عينيه واقتادوه إلى الخارج. وخرج ابني الآخر (17 عامًا) إلى سطح المنزل ليروي ما يحدث، لكن الجنود انتشروا على أسطح المنازل المجاورة، وشرعوا في إطلاق النار عليه واعتقلوه أيضًا. ووجدنا الكثير من الدماء على سطح منزلنا ومنزل جيراننا". حتى هذا التاريخ لا يزال شقيق ناصر مختفيًا.

وفي قضية كريم علي، داهم مسلحون تابعون لقوات النخبة الشبوانية منزله في مدينة عتق بمحافظة شبوة في يونيو 2019 واعتقلوه.

وغالبًا ما كان التعذيب في الثماني حالات التي تمت مراجعتها (في ست حالات من أصل ثماني) من قبل الضباط الإماراتيين أنفسهم. (للحصول على وصف مفصل لأنماط التعذيب، انظر أدناه).

وقال علي أحمد لمنظمة مواطنة: "كان الجنود الإماراتيون يعذبوننا بالكهرباء ونحن عراة تحت الماء". وفي حالة سامي، كل الضباط الذين عذبوه في سجن بير أحمد الأول هم جنود إماراتيون. وتعرض ناصر للتعذيب والضرب والإهانة أثناء استجوابه من قبل ضباط إماراتيين في سجن التحالف. وقال كريم علي لمنظمة مواطنة: "كنت أتعرض للتعذيب معظم الأيام بالكهرباء من قبل ضابط إماراتي كان يرتدي نظارات سوداء وكان يقسم بالأيمان طوال الوقت".

انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في جنوب اليمن

سمح الوضع السياسي في جنوب اليمن وخاصة في محافظتي شبوة وحضرموت (المذكورتين أعلاه)، وكذلك محافظتي أبين وعدن، بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في ظل إفلات كامل من العقاب من قبل مختلف الفاعلين السياسيين الذين يسيطرون على الأرض ويشكلون المجلس الانتقالي المدعوم من دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالتحديد ضباط الجيش الإماراتي، والألوية الإسناد والدعم، وضباط مكافحة الإرهاب المقنعون، والجماعات المسلحة مثل قوات الحزام الأمني، وقوات النخبة الشبوانية، وقوات النخبة الحضرمية. إن النطاق الواسع لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها هذه الكيانات وجسامة هذه الحالات بات مقلقاً ومعروفاً بشكل كبير.

تتبع الوقائع الثمانية التي تم جمعها من أجل هذا التقرير نمطًا مشابهًا من الانتهاكات، والتي تتوافق أيضًا مع النتائج التي تم الحصول عليها من جهود التوثيق السابقة التي قامت بها منظمة مواطنة وفريق الخبراء البارزين في تقاريرهم المختلفة. والوقائع الثمانية هي حالات اعتقال تعسفي واحتجاز تعسفي واختفاء قسري وتعذيب. تمت الاعتقالات خلال الفترة بين عامي 2016 و2018، وجمعت منظمة مواطنة الشهادات بشأنها خلال الفترة بين عامي 2018 و2019، وذلك إما بعد الإفراج عن الناجين أو شهادات أفراد عائلات الضحايا والناجين. وفي ست حالات من أصل ثماني حالات، تم إخفاء الضحايا والناجون قسرا. وهناك حالة وفاة واحدة في مقر الاعتقال. وورد ذكر العنف الجنسي في أربع حالات من أصل هذه الثمان حالات. وتجدر الإشارة إلى أن الضحايا والناجين الثمانية استُهدفوا بسبب انتمائهم المزعوم إلى جماعات إرهابية أو بسبب آرائهم السياسية التي يُنظر إليها على أنها من جانب "العدو" في النزاع.

سنركز على نوع انتهاكات حقوق الإنسان التي سمحت لنا هذه الوقائع الثمانية المجمعة بدراستها، لكن من المهم تذكير القارئ بأن أنواعًا أخرى من الانتهاكات تم ارتكابها من قبل القوات المدعومة من الإمارات منذ عام 2015، مثل التعذيب والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والهجمات على المستشفيات والمدارس، التي وثقتها مواطنة في تقاريرها السابقة منذ عام 2016. ومن المهم أيضًا أن نتذكر بأنه تم توثيق نوع مماثل من انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع في مناطق يمنية تسيطر عليها قوى سياسية أخرى.

الاعتقالات التعسفية

تتم عمليات الاعتقال التعسفي بشكل كبير من قبل قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعومة من الإمارات. وفي معظم الحالات التي تمت مراجعتها، تم تنفيذ الاعتقالات في منتصف الليل، بقوات مدججة بالسلاح وعدد كبير من المدرعات والأفراد - سواء من قوات الحزام الأمني، أو قوات النخبة الشبوانية، أو قوات النخبة الحضرمية، أو ضباط مقنعين ينتمون لوحدة مكافحة الإرهاب – حيث كانوا يدخلون منازل الضحايا / الناجين دون إبراز أمر

قضائي بذلك واقتياد الضحايا / الناجين إلى أماكن مجهولة.

- "وصل 17 مسلحا ملثما من قوات مكافحة الإرهاب المدعومة من الإمارات في عدن إلى منزل سكني في مديرية المنصورة بمحافظة عدن واعتقلوا محسن محمد وقيّدوا يديه واقتادوه على متن مركبة عسكرية إلى جهة مجهولة".

- "داهم سبعة رجال مسلحين تابعين لقوات مكافحة الإرهاب يرتدون زيا عسكريا أسود وأقنعة في مدينة عدن منزلا في مديرية البريقة بمحافظة عدن، حيث اعتقلوا ناصر (23 عاما - سائق دراجة نارية) وشقيقه (17 عاما). وكجزء من حملة اعتقالات ومداهمات واسعة في منطقة البريقة في تلك الليلة، تم نقلهما على متن مركبات ومدرعات عسكرية إلى جهة مجهولة".

- "داهم مسلحون تابعون لقوات النخبة الشبوانية منزل المواطن كريم علي في مدينة عتق بمحافظة شبوة".

تستهدف معظم الاعتقالات الأفراد الذين يُنظر إليهم على أنهم معارضون سياسيون - وفي إحدى الحالات كان الناجي فيها شخصًا انتقد عمليات الابتزاز التي قام بها التحالف السعودي الإماراتي على وسائل التواصل الاجتماعي؛ وفي حالة أخرى، كان الناجي ناشطًا في مجال الحقوق المدنية - أو متهمًا بالانتماء إلى منظمات إرهابية (مثل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية أو تنظيم القاعدة أو داعش) دون أي دليل على هذا الادعاء. كما أفاد فريق الخبراء البارزين في تقريره الثالث، "في كثير من الحالات، تُرتكب هذه الانتهاكات ضد أشخاص يُنظر إليهم على أنهم معارضون لطرف معين في النزاع، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون[101]".

وبحسب تقرير منظمة مواطنة "في العتمة"، "يتم أخذ الناس عنوة، وإخفائهم وتعذيبهم، بتهم الانتماء إلى تنظيم القاعدة، أو تنظيمات متطرفة أخرى مثل تنظيم الدولة الإسلامية. ولأن التحالف يقوم بدفع مبالغ مالية نظير قيام متعاونين بالتبليغ عن أي عناصر مشتبهة، شجّع هذا الأمر في توسيع دائرة الانتهاكات، حيث أُبلغ عن بعض الأشخاص بدوافع أخرى من بينها تصفية حسابات شخصية، أو التكسب المالي". هذا النمط تستخدمه الإمارات وحلفاؤها "لقمع أي معارضة لأنشطتهم وانتهاكاتهم في اليمن. ووثقت منظمة مواطنة عمليات اعتقال طالت نشطاء بسبب انتقادهم لممارسات التحالف وعملياته العسكرية والأمنية. وبعد أغسطس 2019، كانت الاتهامات بالعمل مع "القوات الحكومية" أو "التعاون معها" كافية لإحداث أشد ردود فعل الحزام الأمني وقوات النخب التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات[102]".

- في إحدى الحالات التي تمت مراجعتها لغرض هذا التقرير، بعد وفاة الضحية، تلقى والد الضحية رسائل تهديد من الحزام الأمني تطالبه بمغادرة منزله بحجة أن نجله إرهابي. (انظر حالة الوفاة في مقر الاعتقال).

- في قضية أخرى "اتهموا كريم علي بالتواصل مع دولة أجنبية معادية لليمن حسب ما ذكروه في ملفه الذي استطلعت عليه عائلته".

الإخفاء القسري، بما في ذلك الوفاة في مقر الاعتقال

الإخفاء القسري هو أيضًا ممارسة حالية للضباط المدعومين من الإمارات والضباط الإماراتيين الذين يشاركون بشكل مباشر في المحافظات الجنوبية التي يسيطرون عليها. خلال عام 2018، وثقت منظمة مواطنة ما لا يقل عن 203 حالة اختفاء قسري، من ضمنها 112 واقعة حدثت في مناطق خاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة الموالية للتحالف الذي تقوده السعودية والإمارات والرئيس عبد ربه منصور هادي، في محافظات عدن والجوف وتعز ومأرب. ووقعت 91 حالة اختفاء أخرى في مناطق خاضعة لسيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين)[103]. وخلال عام 2017، كانت جميع أطراف الصراع في اليمن - جماعة أنصار الله (الحوثيون)، وجماعات مسلحة مدعومة من التحالف بقيادة السعودية الإماراتية، والقوات الموالية لهادي - مسؤولة عن حالات اختفاء قسري في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وكان جميع أطراف النزاع يرتكبون مثل هذه الانتهاكات ضد خصومهم السياسيين

101. https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE3186822018ENGLISH.PDF

102. https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/GEE-Yemen/2020-09-09-report.pdf

103. https://mwatana.org/wp-content/uploads/2020/06/In-the-Darkness.pdf
الصفحة من 18 - 19.

أو ضد المدنيين المشتبه في صلتهم أو تعاطفهم مع خصومهم[104].

وكما ورد في إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (الأمم المتحدة 1992)[105]، فإن هذه الممارسة تضع الأشخاص الخاضعين لها خارج حماية القانون وتسبب معاناة شديدة لهم ولعائلاتهم. وتشكل انتهاكًا لقواعد القانون الدولي التي تضمن الحق في الاعتراف بالشخصية أمام القانون، والحق في الحرية والأمن الشخصي والحق في عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. كما أنها تنتهك أو تشكل تهديدًا خطيرًا للحق في الحياة، كدليل في حالة محمد (حالة الوفاة في مقر الاعتقال – انظر أدناه) الذي قُتل أثناء فترة اختفائه القسري.

هذه الممارسة الواسعة الانتشار تتعلق بخمسة من الحالات الثماني التي تمت دراستها. ففي معظم هذه الحالات، كانت الضحايا / الناجين يتعرضون للإخفاء القسري بعد الاعتقال مباشرة، وعادة ما كان الضحايا / الناجين يتعرضون للتعذيب خلال فترة الاختفاء القسري.

- اختفى علي صالح قسراً لمدة عام كامل بعد اعتقاله من قبل قوات النخبة الحضرمية.
- اختفى علي أحمد قسراً لمدة عام وشهرين بعد أن اضطر إلى تسليم نفسه إلى «مشروع معسكر» تابع لقوات الحزام الأمني حيث تم اعتقاله على الفور.
- اختفى محسن محمد قسريًا لمدة خمسة أشهر بعد أن وصل مسلحون ملثمون من قوات مكافحة الإرهاب إلى منزله في مديرية المنصورة بمحافظة عدن، وقيدوا يديه واقتادوه على متن مركبة عسكرية إلى جهة مجهولة.
- اختفى ناصر قسرا لمدة 3 أشهر، ولا يزال شقيقه مختفيا حتى الآن، حيث في ديسمبر 2017 داهم سبعة مسلحين مقنعين تابعين لقوات مكافحة الإرهاب يرتدون زي عسكري أسود منزلاً في مديرية البريقة بمحافظة عدن، واعتقلوا ناصر (23 عاماً – سائق دراجة نارية) وشقيقة (17 عاماً) وتم نقلهما على متن عربات ومدرعات عسكرية إلى جهة مجهولة.

الوفاة بعد التعذيب أثناء فترة الاختفاء القسري

إحدى الحالات التي تمت مراجعتها هي حالة وفاة في مقر الاعتقال إثر التعذيب.

- تم إيقاف محمد عند نقطة تفتيش دوفاس في محافظة أبين، حيث بدأ قائد النقطة ضربه، ثم نقلوه على متن سيارة بيك آب بنية اللون بدون لوحات، وكان على متنها عشرة مسلحين تابعين للحزام الأمني، إلى جهة غير مجهولة. تم إخفاء محمد قسرا لعدة أيام حتى تم العثور على جثته مرمية أمام أحد المستشفات. وتلقت منظمة مواطنة صورة لجثة الضحية وهي ملطخة بالدماء وكانت عيناه مقلوعتان وأسنانه مكسرة، بإضافة إلى وجود ست طلقات نارية في أماكن متفرقة من جسده إحداها في أعضائه التناسلية. وكانت آثار التعذيب بالكهرباء مرئية على الجثة، وقدماه لا تزال مقيدتان بسلاسل حديدية. تسلم والد الضحية الجثة ودفنها، بعد أن رفض المستشفى تقديم تقرير طبي بها بحجة العثور على الضحية في باحة المستشفى ولم يدخل غرفة الطوارئ.

الاحتجاز التعسفي

جميع الحالات الثماني التي تمت مراجعتها هي حالات اعتقال تعسفي. وبحسب ما وثقته منظمة مواطنة في العديد من تقاريرها السابقة، فإن استخدام جميع أطراف النزاع للاعتقالات التعسفية كان على نطاق واسع. ففي عام 2018 وثقت منظمة مواطنة لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 224 عملية اعتقال تعسفي[106]، ووثقت في عام

104. التقرير السنوي لمنظمة مواطنة لعام 2018، «حياة تذوي»، الصفحة 60.

105. التقرير السنوي لمنظمة مواطنة لعام 2017، «ويلات العربية السعيدة»، الصفحة 66.

106. https://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/EnforcedDisappearance.aspx

2017 ما يصل إلى 69 حالة اعتقال تعسفي[107]. كما حققت الثلاثة تقارير الصادرة عن فريق الخبراء البارزين في العديد من حالات الاحتجاز التعسفي من قبل جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة والقوات المدعومة منها. ففي تقريره الثالث المنشور، وجد فريق الخبراء البارزين أن أطراف النزاع استمرت في ممارسة الاعتقال والاحتجاز التعسفي للأشخاص في انتهاك منها للقانون اليمني و / أو القانون الدولي. وكثيرًا ما كان يُحرم الأشخاص الموقوفون بتهم جنائية من حقهم في المثول أمام محكمة في غضون 24 ساعة بموجب الدستور اليمني. وتضمنت العديد من الحالات التي حقق فيها الفريق اعتقال أشخاص من قبل الميلشييات التابعة للسلطات المسيطرة على الأراضي، واحتجازهم دون تهم لفترات طويلة.

ويُظهر نمط قضايا الاعتقال الثمانية التي تمت مراجعتها الممارسة المتكررة لتغيير مكان الاحتجاز، حيث تم تغيير مواقع احتجاز معظم الحالات ثلاث مرات على الأقل، وفي إحدى الحالات تم نقل المعتقل إلى خمسة مواقع احتجاز مختلفة على مدار عامين من اعتقاله.

- وبحسب إفادة والد كريم: «تم احتجازه في سجن معسكر النخبة بمديرية عزان، وفي وقت لاحق من ذلك اليوم تم نقله إلى سجن بلحاف بمحافظة شبوة. وعلمت فيما بعد أن كريم كان يتواجد في سجن الضبة في منطقة الشحر بمحافظة حضرموت لمدة شهرين. ثم نُقل كريم إلى سجن البحث الجنائي بمدينة المكلا، حيث مكث فيه ثلاثة أشهر. وأخيراً تم نقله إلى السجن المركزي بالمكلا». وفي الأخير أطلق سراح كريم في أبريل 2021.

الاحتجاز التعسفي، بما في ذلك في مرافق احتجاز سرية وغير رسمية

تشير نتائج التقرير الثالث لفريق الخبراء البارزين إلى أنه يتم ممارسة احتجاز الأشخاص في مرافق اعتقال سرية وغير رسمية. (انظر أدناه – شبكة مرافق اعتقال سرية وغير رسمية)

ظروف الاعتقال

في جميع الحالات الثماني التي تم استعراضها، كانت ظروف الاعتقال سيئة للغاية، حيث يُحرم المعتقلون بانتظام من الاتصال بأسرهم ومحاميهم. كما أن ظروف النظافة الصحية مترديه، مع شحة في الغذاء ومياه الشرب، والمساحة محدودة للغاية.

- لم يُسمح لمحمد أحمد، في سجن الريان، باستخدام دورة المياه، ولم يُعط له سوى زجاجة مياه واحدة في اليوم، وغالباً ما كانت مياه ملوثة وقذرة. حيث قال: «لم يكن لدينا ما يكفي من الماء للشرب، فكنا نضطر لشرب بولنا».

- تعرض المعتقلون لضغوط نفسية من قبل حراسهم، وذلك من خلال عمليات التفتيش المنتظمة وممارسات التخويف، بحسب إفادة علي أحمد الذي قال: «مكثت في سجن بير أحمد لمدة عام وشهرين تقريبًا. وخلال فترة إعتقالي في السجن، حضر جنود إماراتيون مرتين لتفتيشنا بطريقة مهينة، وكانوا يجردوننا من ملابسنا لتفتيشنا ومن كانوا يرفضون خلع ملابسهم يدخلون عليهم الكلاب البوليسية إلى زنازينهم».

- حُرم سامي من أدويته «رفضوا إعطائي أدويتي، وبعد ذلك أعطوني أدوية غير تلك التي استخدمتها، مما تسبب لي في آثار جانبية منها الدوار وضيق في التنفس وضعف في البصر والتركيز، رغم أنني أعطيتهم أسماء أدويتي بالتحديد».

- يتذكر محسن محمد قائلا: «تم وضعي في حاوية شحن خفيفة ومكيفة مساحتها 2x4 متر، وكان فيها حوالي 7 - 11 محتجزاً. وكان الطعام الذي يقدموه لنا بالكاد يكفينا».

- أصيب ناصر بأمراض جلدية نتيجة سوء الأوضاع داخل المعتقل.

- وقال كريم لمنظمة مواطنة: «في سجن الضبة بمدينة الشحر بمحافظة حضرموت، تعرضنا للتعذيب النفسي وليس الجسدي. ذات مرة جاؤوا وقالوا لي 'والدك توفي' وقالوا مرة أخرى 'والدتك توفيت'. كانوا يستجوبونني يوما كل أسبوع».

---

107. التقارير السنوية لمنظمة مواطنة لحقوق الإنسان لعامي 2019 و2020، متاحة على الرابط: https://mwatana.org/en/without-accountability/
والرابط: https://mwatana.org/en/a-tragedy-without-justice/

التعذيب

كان التعذيب مستعراً في بداية الصراع. فبحسب ما ورد في التقرير الثالث لفريق الخبراء البارزين، «كثيرًا ما يتعرض المحتجزون للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة». وواصل فريق الخبراء البارزين التحقيق في عمليات الاحتجاز التعسفي والتعذيب، بما في ذلك العنف الجنسي ضد الرجال والفتيان على أيدي قوات الإمارات العربية المتحدة.

وفي عام 2017،[108] وثقت منظمة مواطنة 29 واقعة تعذيب ارتكبها أنصار الله (الحوثيون) في أربع محافظات يمنية هي صعدة وصنعاء وتعز والحديدة، منها ثلاث حالات أدى فيها التعذيب إلى وفاة المعتقلين. كما وثقت عدد 52 حالة نفذتها جماعات مسلحة تابعة للتحالف بقيادة السعودية والإمارات والقوات الموالية لهادي في ست محافظات يمنية، هي عدن وأبين ولحج ومأرب وحضرموت وشبوة، بما في ذلك حالة واحدة أدى فيها التعذيب إلى الوفاة.

وفي عام 2018،[109] وثقت منظمة مواطنة 62 حالة تعذيب، من بينها 45 حالة على الأقل ارتكبتها قوات الحزام الأمني وقوات النخبة الحضرمية وقوات النخبة الشبوانية (القوات الإماراتية بالوكالة) والقوات الموالية للرئيس هادي في محافظات أبين وشبوة وتعز وعدن وحضرموت. وتوفي أربعة أشخاص نتيجة التعذيب الموثق.

أنماط التعذيب

كما هو موثق في التقرير السنوي لمنظمة مواطنة لحقوق الإنسان لعام 2017، فإن حركة أنصار الله الحوثية، وكذلك الجماعات المسلحة التابعة للتحالف بقيادة السعودية والإمارات، مثل الحزام الأمني وقوات النخبة الحضرمية، تمارس التعذيب والتعذيب المميت باستخدام الضرب بالهراوات والقضبان المعدنية والركل والصفع والحرق والغمر بالماء. وفي بعض الحالات التي وثقتها منظمة مواطنة أدى التعذيب إلى الموت. يتم استخدام التعذيب كوسيلة للإكراه على الاعتراف أثناء الاستجواب.

ووفقًا للتقرير السنوي لمنظمة مواطنة لحقوق الإنسان لعام 2018، «على الرغم من وحشية التعذيب التي تُمارس بشكل متكرر، إلا أن الجناة من جميع الأطراف أفلتوا من العقاب. وعادة لا يتقدم ضحايا التعذيب بشكاوى، إما بسبب انعدام الثقة بشكل كبير في المؤسسات القضائية أو بسبب خوفهم من انتقام السلطات المسؤولة عن تعذيبهم».

في الحالات الثماني التي تمت مراجعتها من أجل هذا التقرير، **تعرضت جميع الحالات الثمانية للتعذيب، وتوفي شخص واحد منهم نتيجة لذلك**. وشمل التعذيب الضرب المبرح بقضبان حديدية أو بالهراوات الخشبية أو بالأسلاك، والركل، والصعق بالكهرباء، والحرمان من التعرض لأشعة الشمس، وإغراقهم في الماء وهم معلقون من أقدامهم.

- قال علي صالح لمنظمة مواطنة: «كنت معصوب العينين ومقيّد اليدين، وضربوني بقسوة بعصا خشبية سميكة، حتى فقدت الوعي».
- قال علي أحمد: «جردوني من ملابسي وعلقوا يدي وربطوها في الزنزانة وبدؤوا في ضربي برباط الرأس الذي يرتديه الإماراتيون (العقال)، وبسلك كهربائي سميك، ثم نقلوني إلى زنزانة فيها سجين واحد فقط معي. وبقيت فيها لمدة شهر تقريبا». ويضيف الناجي: «وخلال هذا المدة، اعتادوا إخراجنا ثلاث مرات في الأسبوع لاستجوابنا وتعذيبنا. وكان الجنود الإماراتيون يعذبوننا بالكهرباء ونحن عراة تحت الماء».
- قال سامي لمنظمة مواطنة: «بعد 11 يوماً من اعتقالي [في مكان مجهول]، تم نقلي إلى غرفة الاستجواب وتعرضت هناك للتعذيب، حيث قاموا بربط كل يد من يداي بالساق التي تقابلها وضربوني بالأسلاك وصعقوني بالكهرباء وضربوني بهراوات خشبية كبيرة. وفي سجن بير أحمد القديم استمرت جلسات التعذيب والضرب لمدة 6 أيام».
- تم احتجاز كريم في سجن بلحاف [انظر الإطار الخاص بـ بلحاف] حيث قال «في معظم الأيام كان يعذبني بالكهرباء ضابط إماراتي يرتدي نظارة سوداء طوال الوقت وكان دائماً يستخدم ألفاظاً نابية». قام الضابط الإماراتي بإحراق ملابس كريم وتركه عارياً في الحجز لمدة خمسة أشهر لا يرتدي سوى ملابسه الداخلية فقط.

108. التقرير السنوي لمنظمة مواطنة لحقوق الإنسان لعام 2017، «ويلات العربية السعيدة»، الصفحة 76.

109. التقرير السنوي لمنظمة مواطنة لحقوق الإنسان لعام 2018، «حياة تذوي»، الصفحة 64.

العنف الجنسي والجنساني

على الرغم من صعوبة جمع شهادات ممارسة العنف الجنسي، فمن المسلم به أن العنف الجنسي يستخدم إلى حد كبير ضد المعتقلين في اليمن. ووفقًا التقرير السنوي لمنظمة مواطنة لعام 2019، "من المرجح أن يكون العدد الحقيقي لضحايا العنف الجنسي كبير جداً، لأن الخوف من الوصم يشكل عائقاً أمام الإبلاغ عن هذه الحوادث. يعاني ضحايا العنف الجنسي من النبذ من الأسرة والمجتمع بعد تعرضهم لهذا النوع من العنف. وغالبًا ما يُلامون على ما يعتبر خسارة للشرف. لذلك لا يقوم الناجون وعائلاتهم في كثير من الأحيان بالإبلاغ عن العنف الجنسي بسبب خوفهم من الأجهزة الأمنية والقوات المهيمنة التي ينتمي إليها المعتدون. ولا تعلم منظمة مواطنة بأي خطوات تم اتخاذها لاتهام أو مقاضاة الجناة في أي من القضايا الموثقة [بالفعل] بهذا الشأن".

تحقق فريق الخبراء البارزين في تقريره الثالث من تعرض 14 رجلاً وصبيًا للتعذيب، بما في ذلك تعرض ثماني حالات للعنف الجنسي، بغرض انتزاع اعترافات مكتوبة منهم أو معاقبتهم أثناء توجيه اتهامات بالانتماء إلى جماعات سياسية وعسكرية مختلفة.

وقد وثقت منظمة مواطنة لحقوق الإنسان سبع حالات عنف جنسي تم ارتكابها ضد 8 أطفال في عام 2018.[110] وكانت القوات الموالية للتحالف بقيادة السعودية والإمارات والرئيس هادي مسؤولة عن أعمال عنف جنسي ضد 6 أطفال، فيما كانت جماعة أنصار الله الحوثي مسؤولة عن ممارسة العنف الجنسي ضد طفلين.

وهنا من بين الحالات الثماني التي تم استعراضها، تم وصف روايات عن العنف الجنسي في ست حالات. ويشمل ذلك الاستهداف العنيف للأعضاء التناسلية، والتجريد القسري من الملابس، والاغتصاب ("قام أحدهم بوضع إصبعه في فتحة الشرج خاصتي بحجة التفتيش[111]").

110. التقرير السنوي لمنظمة مواطنة لحقوق الإنسان لعام 2018، «حياة تذوي»، الصفحة 68.

111. على النحو المحدد في أركان الجرائم المصاحبة لنظام روما الأساسي، والتي تنص على أن الاغتصاب قد يحدث عندما:

• يعتدي مرتكب الجريمة على جسد شخص بأن يأتي سلوكا ينشأ عنه إيلاج عضو جنسي في أي جزء من جسد الضحية أو جسد مرتكب الجريمة أو ينشأ عنه إيلاج أي جسم أو أي عضو آخر من الجسد في شرج الضحية أو في فتحة جهازها التناسلي مهما كان ذلك الإيلاج طفيفا.

• يُرتكب الاعتداء باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها أو بالقسر، من قبيل ما ينجم عن الخوف من تعرض ذلك الشخص أو الغير للعنف أو الإكراه أو الاحتجاز أو الاضطهاد النفسي أو إساءة استعمال السلطة، أو باستغلال بيئة قسرية، أو يُرتكب الاعتداء على شخص يعجز عن التعبير عن حقيقة رضاه.

شبكة مرافق اعتقال سرية وغير رسمية

على النحو المذكور سابقًا في هذا التقرير، استبقت الإمارات بعد انسحابها العلني من اليمن في عام 2019 قواتها الخاصة في عدن ولحج والمخا وشبوة وحضرموت وباب المندب وسقطرى. ففي محافظة شبوة، استحوذت على اهتمامنا قاعدتان عسكريتان ومطار واحد وسجن واحد، وهما قاعدة بلحاف وقاعدة العلم ومطار الريان (في المكلا) وسجن بير أحمد الأول، حيث يُزعم أن القوات الإماراتية والقوات المدعومة من الإمارات العربية المتحدة متورطة بشكل مباشر في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في مرافق الاعتقال غير الرسمية هذه. وإلى يومنا هذا، تم إغلاق السجون السرية في بلحاف والعلم ومطار الريان. ولكن سجن بير أحمد ما يزال قيد الاستخدام.

وثقت تقارير سابقة صادرة عن منظمات غير حكومية وصحفيين وخبراء تابعين للأمم المتحدة على نطاق واسع وجود أماكن احتجاز سرية تديرها الإمارات العربية المتحدة منذ عام 2017. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كشف تقرير صادر عن مرصد التسليح في نوفمبر 2019 عن تورط شركة توتال في سجن بلحاف السري[112]؛ ووثق تقرير هيومن رايتس ووتش وتقرير أسوشيتد برس[113] في يونيو 2017 وجود ما لا يقل عن 18 مرفق احتجاز غير رسمي تديرها الإمارات في جنوب اليمن، كما وثق تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2018 أن "الإمارات العربية المتحدة أنشأت فعليًا هيكلًا أمنيًا كاملاً في اليمن بالتوازي مع حكومة الرئيس هادي"؛ وكذلك فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة الذي ذكر مرارًا وتكرارًا وجود سجون سرية في اليمن (كما ورد في رسالته في مارس 2020)[114].

لم تعترف الإمارات أو حلفائها الغربيين رسميًا حتى الآن بتورطهم في إدارة هذه السجون أو انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة هناك. ويدعي المسؤولون الإماراتيون أن السجون تخضع لسيطرة سلطة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، بينما ينفي المسؤولون اليمنيون أن لديهم أي رقابة على تلك المنشآت الواقعة في الأراضي التي يسيطر عليها المجلس الانتقالي الجنوبي. وأثبت فريق الخبراء البارزين في تحقيقه مسؤولية الإمارات المباشرة [انظر الجناة] عن هذه المرافق وما يرتكب بها من انتهاكات. وقد تمكن وكلاء النيابات العامة اليمنيون من الوصول إلى ما لا يقل عن مرفقين للاحتجاز تشرف عليهما الإمارات في عدن وبدؤوا في إصدار أوامر بالإفراج المعتقلين فيهما في أكتوبر 2017 [115]. وخرجت عائلات المعتقلين في مدينة عدن ومدينة المكلا الجنوبية في مظاهرات منتظمة تطالب التحالف بتنفيذ أوامر النيابة والإفراج عن أبنائها بعد تبرئتهم من التهم المنسوبة إليهم [116]. وتم الإفراج عن عدد كبير من المعتقلين في موجات تحرير مختلفة في يوليو 2018 [117]. وتم بعد ذلك نقل معتقلين آخرين من أماكن احتجاز غير رسمية إلى بئر أحمد الثاني المشيد حديثًا في عدن وإلى السجن المركزي في مدينة المكلا بحضرموت[118]، كما كان الحال بالنسبة لبعض الحالات التي تم استعراضها من أجل هذا التقرير، والتي عاودت الظهور إما في سجن بئر أحمد الثاني أو السجن المركزي في المكلا حيث سُمح لهم أخيرًا بالزيارة من قبل عائلاتهم.

- على سبيل المثال، نُقل علي صالح، بعد احتجازه في عدة مراكز احتجاز غير رسمية منذ من أغسطس 2016، إلى سجن المكلا المركزي بداية عام 2019. ومنذ ذلك الحين سُمح لأفراد أسرته بزيارته بشكل أسبوعي تقريبًا.
- كريم علي، نُقل إلى سجن المكلا المركزي في نوفمبر 2019 بعد خمسة أشهر من اعتقاله، التي نُقل خلالها أربع مرات إلى مرافق احتجاز سرية، من ضمنها سجن بلحاف السري (انظر أدناه). وأخيراً تم إطلاق سراح كريم علي في أبريل 2021.

112. http://obsarm.org/spip.php?article325

113. https://www.hrw.org/news/2017/06/22/yemen-uae-backs-abusive-local-forces

114. «مرافق الاعتقال السياسية والأمنية والعسكرية على حد سواء»

115. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/07/timeline-uaes-role-in-southern-yemens-secret-prisons/

116. https://apnews.com/article/2ff1101408a24c6ca8d5a2c2e5ecd5f7

117. https://apnews.com/article/2ff1101408a24c6ca8d5a2c2e5ecd5f7

118. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/07/timeline-uaes-role-in-southern-yemens-secret-prisons/

- علي أحمد ، 27 عامًا، نُقل إلى سجن بير أحمد الثاني، حيث تمكن من التواصل مع أسرته لأول مرة منذ اعتقاله قبل نحو عام وشهرين. ثم أطلق سراحه أواخر عام 2018 بعد عامين من الاعتقال التعسفي.

- سامي البالغ من العمر 44 عامًا، عاد أيضًا إلى الظهور في سجن بئر أحمد الثاني الذي كان رابع مرفق اعتقال يُنقل إليه خلال فترة تزيد عن عامين من الاعتقال. وأُطلق سراحه في يوليو 2018.

- بالنسبة لمحسن محمد، 47 عامًا، فقد كان آخر مكان احتجاز له في بير أحمد الثاني أيضًا والذي نُقل إليه في أكتوبر 2017، وذلك بعد خمسة أشهر من اعتقاله، وهو المكان الذي سُمح لعائلته بزيارته لأول مرة. وقد أطلق سراحه في يوليو 2018 بعد أكثر من عام من الاعتقال التعسفي. حققت النيابة في سجن بير أحمد مع الضحية ولم تعيد ملف التهم الموجهة إليه.

- ناصر، 23 عاماً، ظهر أيضاً في سجن بير أحمد الثاني بعد أن كان مختفياً قسراً لمدة ثلاثة أشهر، وتم إطلاق سراحه في أبريل 2020.

من المهم أيضًا ملاحظة أنه على الرغم من كونها مرافق احتجاز رسمية وليست سرية، فإن أماكن الاحتجاز التي يظهر فيها المحتجزون مرة أخرى هي أيضاً تنتهك حقوقهم. فعلى سبيل المثال، في السجن المركزي بمدينة المكلا، واعتبارًا من أبريل 2021، لا يزال ما لا يقل عن 27 شخصًا رهن الاحتجاز على الرغم من وجوب الإفراج عنهم. فقد صدرت أحكام براءة بحق 13 شخصاً، وألغت المحكمة قضايا ثلاث منهم، وقضى 11 مدة عقوبتهم كاملة. وبحسب إفادات الشهود وأهالي المعتقلين، فإن القادة الإماراتيين يمارسون الضغط على سلطات محافظة حضرموت لمنع الإفراج عن المعتقلين. وشهد السجن المركزي بالمدينة، منذ منتصف مارس 2021، ست محاولات انتحار لأفراد رهن الاحتجاز التعسفي. وجاءت محاولات الانتحار احتجاجًا على استمرار اعتقالهم على الرغم من تبرئتهم من قبل النيابة والمحكمة الجزائية المتخصصة في حضرموت. وقالت مصادر موثوقة لمنظمة مواطنة إنه في أربع وقائع على الأقل من محاولات الانتحار حاول المحتجزون الانتحار في حمامات السجن باستخدام شفرات الحلاقة، تم بعدها نقل الضحايا سرًا إلى أحد مستشفيات مدينة المكلا لتلقي العلاج وإعادتهم بعد ذلك إلى السجن مرة أخرى. وبحسب شهادات أقارب هؤلاء المحتجزين الستة، فإنهم الآن في حالة مستقرة[119].

وحتى يومنا هذا، لا تزال بعض مرافق الاعتقال غير الرسمية هذه مستخدمة في عمليات الاحتجاز التعسفي، ولا يزال العشرات من المعتقلين في بعض هذه السجون غير الرسمية يتعرضون للانتهاكات على الرغم من موجات عديدة من الإفراج عنهم في عام 2018. فهناك حاجة إلى الإفراج الفوري عن أولئك الذين لا يزالون محتجزين تعسفيًا في ظروف سيئة للغاية، لا سيما عند النظر إلى انتشار فيروس كورونا (كوفيد - 19) في أماكن الاحتجاز. وهناك حاجة أيضاً إلى تنفيذ إجراءات الحقيقة والعدالة بما في ذلك التعويض والإنصاف للضحايا والناجين الذين تم إطلاق سراحهم وضمان عدم تكرار وقائع الاعتقال التعسفي.

119. https://mwatana.org/en/al-munawara-central-prison/

1. مرفق بلحاف والقاعدة العسكرية فيها - (محافظة شبوة):

منذ عام 2017 وحتى عام 2019 على الأقل، كان الموقع الذي تديره الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال، والذي كانت شركة توتال المساهم الرئيسي فيه[120]، مستخدماً من قبل قوات النخبة الشبوانية، المتهمة بارتكاب جرائم حرب وحالات اختفاء قسري، والقوات الخاصة الإماراتية. وتعتبر وزارة القوات المسلحة الفرنسية موقع بلحاف قاعدة للقوات الإماراتية (وثيقة صادرة عن إدارة المخابرات الفرنيسة) في إطار مكافحتها للإرهاب وعملياتها الجوية والبرية في اليمن.

تقع منطقة بلحاف بمديرية رضوم بمحافظة شبوة على بحر العرب على الساحل الجنوبي لليمن، وهي منطقة ساحلية تمتد من بلحاف بمحافظة شبوة إلى شواطئ بروم ببحر العرب بمحافظة حضرموت، وتبعد 150 كم من مدينة المكلا عاصمة محافظة حضرموت، و130 كم عن مدينة عتق عاصمة محافظة شبوة. يعتبر ميناء بلحاف من الموانئ الرئيسية لتصدير النفط في اليمن، ويقع على الساحل اليمني المطل على بحر العرب. يستخدم ميناء بلحاف لتصدير مزيج من النفط الخام المستخرج من القطاع 14 في منطقة المسيلة. وقد تم إنشاء الميناء عام 1993، بعد اكتشاف النفط غرب منطقة "عياذ" التابعة لمحافظة شبوة، ويعتبر أكبر مشروع صناعي في تاريخ اليمن بتكلفة 4.5 مليار دولار. تم الانتهاء من العمل في المشروع وتصدير أول شحنة نفط في أكتوبر 2009، وتم إضافة خط ثان في أبريل 2010. كما أنه يستخدم لتصدير نفط شبوة الخفيف. وتقوم الشركة اليمنية للغاز المسال أيضاً بتشغيل خط أنابيب بطول 320 كم لتصدير الغاز من وحدات إنتاج ومعالجة الغاز في محافظة مأرب وكذلك النفط المستخرج من حقول "جنة" بمديرية عسيلان بمحافظة شبوة.

توقف العمل المنتظم في شركة بلحاف في 13 أبريل 2015، بعد سيطرة الحوثيين على معظم مناطق محافظة شبوة، مما أجبر الشركة اليمنية للغاز المسال على وقف عمليات الإنتاج والتصدير وإجلاء موظفيها من الشركة. وتوقفت الشركة عن العمل تمامًا، حتى سيطرت عليها قوات النخبة الشبوانية المدعومة من الإمارات في أغسطس 2017. ومكّن ذلك قوات التحالف من السيطرة على المنشأة وتحويلها إلى قاعدة عسكرية وغرفة عمليات لقوات التحالف. غادر موظفو الشركة منشأة بلحاف مؤقتا. وقد كانت جميع الشركات قد وقعت عقداً مع حكومة الرئيس السابق على عبدالله صالح في عام 2009 للعمل في المشروع لمدة 20 عاماً، وكانوا يأملون في إيجاد حل مع حكومة الرئيس هادي وقوات التحالف يمكنهم من العودة واستئناف العمل في المنشأة. وفي غضون ذلك، استغلت قوات النخبة الشبوانية المنشأة كمطار لإنزال الطائرات الحربية (الأباتشي) وناقلات

120. يتكون تحالف الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال من مجموعة من سبع شركات ومؤسسات مساهمة: شركة توتال الفرنسية وهي الشركة التي تدير المشروع وصاحبة أكبر حصة في الشركة. كما يضم التحالف شركة هنت النفطية (شركة إماراتية)؛ والشركة اليمنية للغاز المسال؛ وشركة كوريا الجنوبية SK؛ وشركة هيونداي؛ والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والمعاشات (شركة يمنية)؛ و شركة BBR الأمريكية.

الجند، بالإضافة إلى تخصيص مساحة لسكن عشرات الجنود التابعين لقوات التحالف وتخزين الأسلحة والعربات العسكرية المختلفة.

كانت القوات الإماراتية التي جاءت لدعم قوات النخبة الشبوانية حاضرة بالمنشأة وكانت هي المسؤول الأول عن إدارة هذه القاعدة العسكرية. كما كانت القوات السعودية والسودانية، باعتبارها قوات عسكرية تابعة للتحالف الذي تقوده السعودية والإمارات، متواجدة أيضًا داخل المنشأة. وبدأت عملية التوسع العسكري في محافظة شبوة من خلال قوات النخبة الشبوانية من هذه القاعدة العسكرية، فيما كان القادة الإماراتيون يتناوبون على قيادة المنشأة. إن الأسماء الحقيقية لهؤلاء القادة الإماراتيين غير معروفة، حيث كانوا يتعاملون بالألقاب فقط وذلك للمساعدة في التعرف عليهم، مثل، أبو خالد، أبو سلطان، أبو أحمد. وتشير التقديرات إلى وجود أكثر من 200 جندي تابعين للنخبة الشبوانية داخل المنشأة لحمايتها. كما اشتملت المنشأة على معسكر تدريبي لقوات النخبة الشبوانية تحت إشراف القوات الإماراتية.

يوجد داخل القاعدة العسكرية مطار صغير، شاهدته مصادر تم التحقق منها، به طائرات هليكوبتر نوع أباتشي وطائرات حربية والعديد من المركبات والمدرعات العسكرية وناقلات الجنود. **كما كان يوجد فيها مرفق اعتقال سري تابع لقوات التحالف تشرف عليه القوات الإماراتية، وتم إغلاقه في أغسطس** 2019 عندما قامت القوات الإماراتية بنقل عدد غير محدد من المعتقلين والمختفين قسريًا إلى مراكز احتجاز أخرى في محافظة حضرموت.

ومنذ أغسطس 2019، لم تعد منشأة بلحاف تستخدم كمرفق اعتقال سري، لكنها ظلت قاعدة عسكرية وغرفة عمليات لقوات التحالف بقيادة الإمارات، حتى أثناء حلقة العنف التي حدثت في نهاية أغسطس 2019، عندما نشب قتال في نهاية أغسطس 2019 بين قوات تابعة للرئيس هادي من جهة وقوات النخبة الشبوانية مع قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات من جهة أخرى واستمر قرابة أسبوع. وإلى يومنا هذا، لا تزال منشأة بلحاف تحت سيطرة قوات التحالف، على الرغم من سيطرة قوات حكومة الرئيس هادي المعترف بها دولياً على المحافظة بأكملها.

ومنذ نشر تقرير أوبسارمز عام 2019 والذي يكشف عن وجود سجن سري في قاعدة بلحاف العسكرية، تم طرح العديد من الأسئلة بشكل منتظم حول تورط شركة توتال والسلطات الفرنسية في ذلك، سواء في الاجتماعات الخاصة بين ممثلي المنظمات غير الحكومية ووزارة الخارجية، أو بشكل علني من قبل الصحفيين، أو من قبل البرلمانيين في الجمعية الوطنية. لكن السلطات الفرنسية لم تقدم أبدًا عناصر تقر فيها بأي تورط ضمني لها في ذلك، كما أنها لم تقدم أي دليل على عدم تورطها من خلال مسؤوليتها بهذا الشأن[121].

ومن بين الشهادات الثمانية التي تم جمعها لغرض هذا التقرير، هناك حالة تعذيب واحدة، وهي حالة كريم علي، حدثت مباشرة في معتقل بلحاف السري، ارتكبتها قوات النخبة الشبوانية عام 2019.

شهادة عن التعذيب في معتقل بلحاف:

- داهم مسلحون ينتمون لقوات النخبة الشبوانية التابعة لـ "المجلس الانتقالي الجنوبي" المدعوم إماراتيا، يوم الاثنين الموافق 10 يونيو 2019، منزل الإعلامي والناشط المدني كريم علي، 24 عاما، في مدينة عتق بمحافظة شبوة. وتم اعتقاله في سجن معسكر النخبة بمديرية عزان، وفي وقت لاحق من ذلك اليوم تم نقله إلى سجن بلحاف بمحافظة شبوة.

وقال والد كريم: «كانت هناك 6 عربات عسكرية تابعة لقوات النخبة الشبوانية أمام منزلي وعلى متنها عشرات المسلحين. قام ثلاثة منهم بأخذ ابني في إحدى تلك المركبات وانطلقوا بعيدًا. وقلت لعائلتي بأن قوات النخبة هي من أخذته، وسقطت والدته المريضة مغمياً عليها».

وبعد اندلاع الاشتباكات بين القوات الحكومية وقوات النخبة الشبوانية التابعة للمجلس الانتقالي في أغسطس 2019، نقلوه برفقة أشخاص آخرين من بلحاف إلى حضرموت. «علمت فيما بعد من أحد المعتقلين المفرج عنهم وكان مع كريم في نفس السجن الذي تديره القوات الإماراتية بأن كريم كان في سجن الضبا في الشحر بمحافظة حضرموت. ولم يعترفوا بوجود كريم وبقي هناك لمدة شهرين. بعد ذلك، نُقل كريم إلى سجن البحث الجنائي بمدينة المكلا، ومكث فيه ثلاثة أشهر. وفي الأخير تم نقله إلى السجن المركزي بالمكلا أيضاً. قابلت مدير أمن حضرموت [مسؤولاً من قوات الأمن اليمنية في حضرموت] وأخبرني أنه لا يستطيع فعل أي شيء من أجلي لأن القرار ليس قراره».

121. https://basedoc.diplomatie.gouv.fr/vues/Kiosque/FranceDiplomatie/kiosque.php?fichier=bafr2020-09-30.html#Chapitre10

وأضاف: "عندما تم نقل كريم إلى السجن المركزي بالمكلا، تمكنت من زيارته عدة مرات. حكى لي عن معاناته داخل السجون التي ينقل إليها ابتداءً من سجن بلحاف في شبوة وانتهاءً بالسجن المركزي في حضرموت. قال لي إنه تعرض للتعذيب الجسدي والنفسي في معتقل بلحاف، حيث تعرض فيه للتعذيب بالكهرباء. وقال لي: 'كنت أتعرض للتعذيب بالكهرباء معظم الأيام من قبل ضابط إماراتي كان يرتدي نظارات سوداء ويقسم الأيمان طوال الوقت'. قام الضابط الإماراتي بإحراق ملابس كريم، فظل كريم محتجزًا وهو يرتدي فقط ملابسه الداخلية لمدة خمسة أشهر كاملة".

2. معسكر قاعدة العلم العسكرية (محافظة شبوة):

بحسب روايات شهود عيان والصحف اليمنية، يبدو أن سجناء تم احتجازهم في هذه القاعدة منذ أواخر عام 2019 وحتى منتصف عام 2020[122]. ويبدو أن هذه القاعدة أصبحت مغلقة في الوقت الحالي[123]. يسمى هذا السجن السري بالسجن الأسود، وهو تابع لقوات التحالف داخل المعسكر، ولكن لا يوجد فيه معتقلون في الوقت الحالي، حيث تم إغلاق السجن بعد أحداث شبوة في أغسطس 2019، والتي أسفرت عن اشتباكات مسلحة بين قوات حكومة الرئيس هادي المعترف بها دولياً من جهة وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي والنخبة الشبوانية من جهة أخرى.

قاعدة العلم العسكرية هي عبارة عن معسكر قديم من فلول الحزب الاشتراكي اليمني، يقع في جبل بصحراء شبوة، على بعد 40 كيلومترا من مدينة عتق وسط محافظة شبوة. وتبلغ مساحة المعسكر حوالي 2 كيلو متر مربع، تحده من الشمال شركة العقلة النفطية، ومن الشرق مديرية جردان، ومن الجنوب مدينة عتق عاصمة محافظة شبوة التي تبعد حوالي 40 كيلو مترًا عن المعسكر، ومن الغرب صحراء شبوة ومديرية المرخة.

وجددت قوات التحالف المعسكر في مارس 2016 ليصبح معقلا لقوات التحالف وقوات النخبة الشبوانية في محافظة شبوة. ويدير المعسكر قوات تابعة للتحالف والإمارات منذ عام 2016، ويستضيف حاليًا ضباطًا من السعودية والإمارات والبحرين. تولى قيادة المعسكر قادة إماراتيون يتناوبون على قيادته كل شهر، حيث يتغير القادة والقوات الإماراتية نهاية كل شهر ويأتون من المقر الرئيسي للقوات الإماراتية في منطقة بلحاف. ويبلغ عدد أفراد قوات النخبة الشبوانية في المعسكر حالياً قرابة 1000 جندي بالإضافة إلى وجود ضباط تابعين للتحالف ويقدر عددهم على النحو التالي: 10 جنود إماراتيين، 10 جنود سعوديين، 10 جنود بحرينيين.

يوجد داخل المعسكر قاعدة عسكرية تابعة للتحالف ومطار عسكري ومنظومة صواريخ باتريوت أمريكية والعديد من المركبات العسكرية ومخازن أسلحة وطائرات بدون طيار، وهناك أجهزة مراقبة حول المعسكر بالكامل.

كما يوجد داخل المعسكر شركات مقاولة مملوكة لمجموعة من المستثمرين الشباب من محافظة شبوة تربطهم علاقات وثيقة مع دولة الإمارات وموالون لها. وهناك داخل المخيم أيضاً قوى عاملة كبيرة تنفذ أعمال التطوير القائمة داخل المعسكر، كما يوجد بئر ارتوازي ومطاعم ووحدات سكنية بعيدة عن مقرات قوات التحالف داخل المعسكر.

3. مطار الريان

تم إغلاق مطار الريان بالمكلا (محافظة حضرموت) بعد سيطرة القاعدة على المكلا عام 2015. وبعد أن استعادت القوات المدعومة من الإمارات احتلال المدينة في أبريل 2016، أصبحت هذه المنشأة قاعدة عسكرية ومقرًا للقوات الإماراتية والسعودية. وفي نوفمبر 2019، قال مسؤولون يمنيون إن المطار أعيد فتحه بعد إغلاق دام خمس سنوات، قامت القوات الإماراتية خلالها باستخدامه كقاعدة عسكرية وسجن سري، بعد شهرين من تسليم الإمارات لهذه المنشأة إلى السلطات اليمنية. وقال المسؤولون إن المحتجزين، الذين يُزعم أنهم مسلحون ينتمون إلى تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، تم نقلهم إلى سجون أخرى تديرها الإمارات في اليمن، وطالب هؤلاء المسؤولون بعدم الكشف عن هويتهم لأنهم غير مخولين بإطلاع وسائل الإعلام بهذا الشأن[124]. ولكن في يناير 2021، نقل تقرير إخباري آخر عن مستشار وزير الإعلام اليمني قوله إن "القوات

122. https://www.yemenakhbar.com/2244502

123. https://almawqeapost.net/news/48617

124. https://apnews.com/article/a8946bba6ce04c838860da4ffd0c9e02

الإماراتية رفضت تعليمات الحكومة اليمنية بإعادة فتح مطار الريان"، بحسب ما قاله مختار الرحبي، مستشار وزير الإعلام اليمني. وقال إن "القوات الإماراتية تواصل استخدام المطار كسجن غير قانوني لارتكاب أشكال بشعة من التعذيب بحق اليمنيين". وفي 9 أبريل 2021، أعلن محافظ حضرموت عن إعادة فتح مطار الريان أمام الرحلات الجوية.

وبحسب منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، لم يعد مطار الريان يستخدم كسجن غير رسمي بعد ذلك التاريخ، حيث قام مسؤولو المطار بنقل السجناء إلى سجن الربوة غير الرسمي، والذي يقع أيضاً في محافظة حضرموت.

والواضح أن انتهاكات حقوق الإنسان قد ارتكبت على نطاق واسع في هذه المنشأة أثناء سيطرة دولة الإمارات العربية المتحدة عليها، حيث أفادت منظمة مواطنة في تقريرها السنوي لعام 2020 «في العتمة» أن القوات الإماراتية حولت مطار الريان الدولي في مدينة المكلا بمحافظة حضرموت إلى مركز اعتقال غير رسمي. وحققت مواطنة في 38 حالة على الأقل من حالات الاعتقال التعسفي و10 حالات تعذيب في معتقل مطار الريان. وقال معتقلون سابقون إنهم احتُجزوا في مستودعات مظلمة وضيقة وتعرضوا لأشكال مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة[125]. وخلال الفترة بين مايو 2016 وأبريل 2020، أجرت منظمة مواطنة تحقيقاً في ما لا يقل عن 38 حالة اعتقال تعسفي و10 حالات تعذيب في سجن مطار الريان. وتم إطلاق سراح ما لا يقل عن 23 شخص من هؤلاء المعتقلين[126].

هناك شهادتان من بين الثماني شهادات التي تمت دراستها في هذا التقرير تتضمن استخدام التعذيب في سجن الريان.

- نُقل محمد أحمد، 23 عامًا، إلى سجن الريان، وهو مقر احتجازه الثالث الذي مكث فيه 15 يومًا، حيث استمر الضباط الإماراتيون في استجوابه وتعذيبه حتى كان يتقيأ دماً. وتم الإفراج عنه في أكتوبر 2017، وحصل على 2000 ريال سعودي مقابل توقيع تعهد خطي بعدم الكشف عما حدث له.

- احتُجز علي صالح، 46 عامًا، بعد مرور عام من اختفائه قسراً، في سجن مطار الريان للفترة من أغسطس 2017 وحتى بداية 2019، حيث نُقل بعدها إلى سجن المكلا المركزي. وأثناء وجوده في سجن الريان، تعرض لأشكال مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك الضرب والركل والصعق بالكهرباء والحرمان من أشعة الشمس والإغراق في الماء وهو معلق من قدمية، على يد ضباط إماراتيين. وتم إطلاق سراحه في يناير 2020.

4. سجن بئر أحمد 1

إن سجن بير أحمد الأول أو سجن بير أحمد القديم (يجب عدم الخلط بينه وبين سجن بئر أحمد الثاني أو سجن بير أحمد الجديد - انظر أعلاه في شبكة مرافق اعتقال سرية وغير رسمية) [هو / كان] مرفق اعتقال سري ضمن تلك السلطات، حتى أوائل نوفمبر 2017، ولم يتم الكشف عن وجوده لعائلات المعتقلين. وكان الأشخاص المحتجزين في ذلك المرفق مختفيين قسراً إلى أن تم نقلهم إلى سجن بئر أحمد الثاني[127]. ووفقًا لتقرير هيومن رايتس ووتش لعام 2017، فإن سجن بير أحمد هو مرفق احتجاز مكتظ وغير رسمي في معسكر تابع للجيش يسيطر عليه المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات. وقالت جمعية أمهات المختطفين (MAA)، وهي جماعة بدأت نشاطها في عام 2017 من قبل نساء يمنيات تم اعتقال أقاربهن وغالبا إخفاؤهم قسراً، إن المعتقلين تم احتجازهم في سجن بير أحمد دون تهمة أو محاكمة لمدة تصل إلى عامين[128]. ووصف توفيق الحميدي، رئيس منظمة سام لحقوق الإنسان، ومقرها جنيف، معتقل بير أحمد الأول في جنوب اليمن بأنه "سجن سيء السمعة ومظلم، أنشأته الإمارات لإذلال اليمنيين وممارسة جميع أنواع التعذيب ضدهم"[129]. إن موظفي سجن بير أحمد الأول يمنيين بالدرجة الأولى، لكن الضباط العسكريين في السجن هم من الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى وجود أفراد أمريكيين يرتدون البزات الرسمية. ويتولى الحزام الأمني حراسة

125. https://mwatana.org/wp-content/uploads/2020/06/In-the-Darkness.pdf الصفحة 13.

126. https://mwatana.org/wp-content/uploads/2020/06/In-the-Darkness.pdf الصفحة 82.

127. تقرير مجلس الأمن رقم S/2018/68، الصفحة 306،
https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7b65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7d/s_2018_68.pdf

128. https://www.hrw.org/news/2020/07/02/yemen-aden-detainees-face-dire-covid-19-risk

129. https://emiratesleaks.com/en/violations-prison-bir-ahmed-yemen-makes-uae-version-abu-ghraib/

السجن [انظر الجناة]. بعد أن كشفت عدة تقارير عن الأوضاع في سجن بير أحمد الأول وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب فيه، وبعد إضراب المعتقلين عن الطعام وتظاهرات أهاليهم، تم نقل أغلب المعتقلين إلى سجن بير أحمد الثاني الرسمي.

وفي نوفمبر 2017، استلم النائب العام اليمني ملفات قضايا المعتقلين، وبعد تدخله، تمكن بعض المعتقلين من الحصول على زيارات عائلية وتم الإفراج عن بعضهم. وفي مطلع عام 2018، أصدر وزير الداخلية قرارًا وزاريًا باعتماد سجن بئر أحمد الثاني ضمن السجون الرسمية، وهو في الوقت الحالي يتبع النيابة الجنائية، ولا يزال تحت سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي.

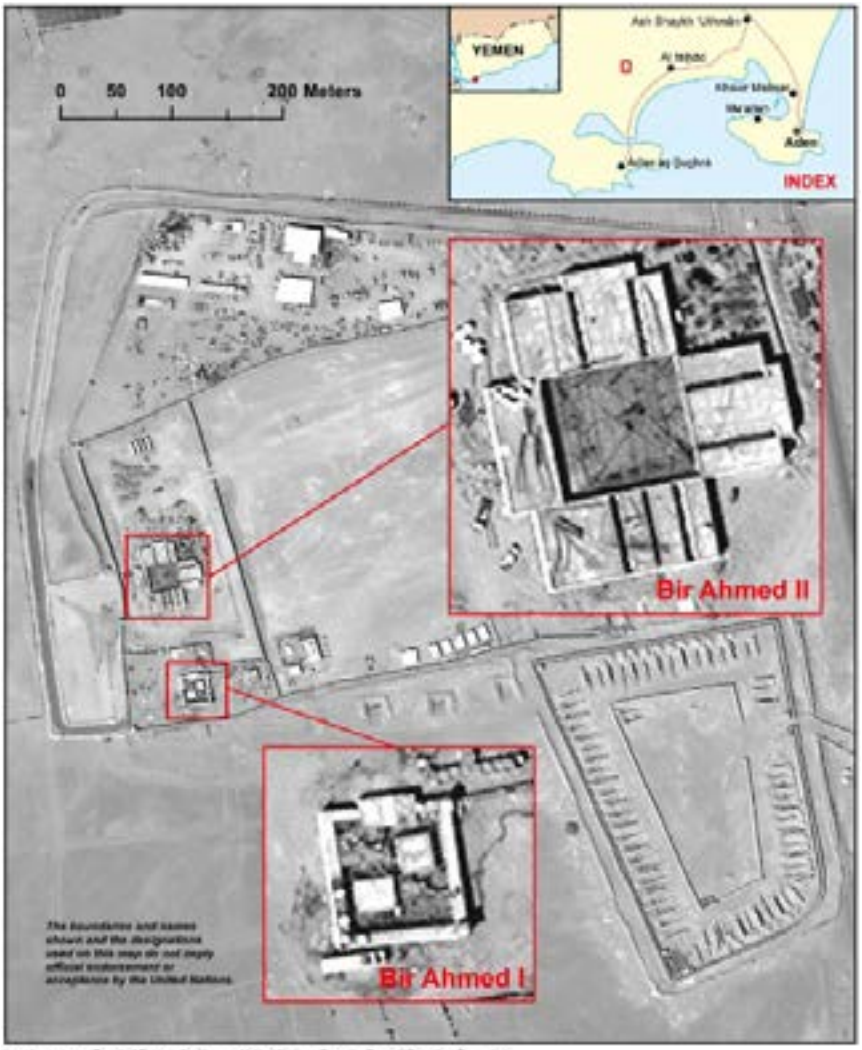

واحدة من الثماني حالات التي تم دراستها من أجل هذا التقرير تعرضت للتعذيب أثناء احتجازها في سجن بير أحمد الأول.

- إنها حالة سامي البالغ من العمر 44 عامًا، والذي قال: "بينما كنت في سجن بير أحمد القديم، كانوا يأخذوني بشكل دوري إلى سجن التحالف حيث يقوم الضباط الإماراتيون باستجوابي وتعذيبي". وأضاف: "في سجن بير أحمد القديم استمرت جلسات التعذيب والضرب ستة أيام متتالية ".

الجزء 2: التعاون العسكري بين فرنسا والإمارات العربية الدة

كان لفرنسا دور كبير في تطوير المجمع الصناعي العسكري الإماراتي. ووفقًا للنائب الفرنسي غاي تيسييه، حصلت الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 1976 إلى 2011 على 70 ٪ من عتادها العسكري من فرنسا.[130] فعلى مدار الأربعين عامًا الماضية، كانت فرنسا تبيع تقنياتها المتقدمة (الطائرات المقاتلة، والفرقيطات، والأقمار الصناعية، وما إلى ذلك) إلى أبو ظبي. وفي مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تم إجراء عمليات نقل كبيرة للتقنيات إلى جانب هذه الصادرات، مما سمح للدولة الخليجية الصغيرة بتطوير صناعة الأسلحة الخاصة بها، وفوق هذا كله إجراء عمليات عسكرية (ليبيا واليمن).

جاءت مبيعات الأسلحة هذه نتيجة لاتفاقيات سياسية بين باريس وأبو ظبي، تم توقيعها خلال فترة التسعينيات وفي عام 2009، والتي جعلت من البلدين شريكين في الشرق الأوسط وأفريقيا. تشترك الإمارات وفرنسا في رؤية جيو-سياسية مشتركة في اليمن وبقية دول الخليج، وفي الجزائر وليبيا والصومال وموزمبيق، وغيرها. فبالرغم من أن فرنسا هي الحليف المفضل لدولة الإمارات العربية المتحدة، فإنها تتنافس أيضًا مع عدد متزايد من الدول فيما يتعلق بمبيعات الأسلحة، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا والصين وألمانيا وجنوب إفريقيا. وتتمتع الإمارات العربية المتحدة، في سعيها لتحقيق الحكم الذاتي العسكري، بسمعة طيبة في دمج أفضل التقنيات العسكرية في السوق، بغض النظر عمن يمتلكها. وتواصل صناعة الدفاع الإماراتية الاعتماد على العمالة الأجنبية، وخاصة من شركات الأسلحة الغربية، لتطوير منصاتها الأصلية. ولا يزال هناك طريق طويل لتقطعه قبل أن تتمكن الدولة من إتقان سلسلة التصميم الشاملة للمنتجات العسكرية الأكثر تعقيدًا، مثل السفن أو الطائرات المقاتلة. ومع ذلك، عند الفحص الدقيق، فإن التقنيات التي استثمرت فيها الإمارات العربية المتحدة كأولوية (الطائرات بدون طيار وقوارب الدوريات البحرية والمركبات المدرعة الخفيفة)، والتي يمكن أن تنتجها بشكل مستقل في الوقت الحالي، توجد في صميم حروب اليوم المدنية والبحرية.

130. https://www.assemblee-nationale.fr/13/rapports/r3514.asp

لذلك تطور دور فرنسا من دور بائع الأسلحة إلى دور الشريك في إنتاج الأسلحة المصنوعة مباشرة في الإمارات العربية المتحدة، إلى الدرجة التي انعكست فيها الأدوار نفسها. فلم تعد الإمارات بحاجة إلى شراء منظومات أسلحة كبيرة من فرنسا لتضمن دعمها السياسي، فهذا الدعم مضمون أصلاً بالنسبة لها. يشتري المسؤولون الإماراتيون الأسلحة من فرنسا عندما يريدون مشاركة مشروع عسكري معها بشكل مباشر (مثل، السيطرة على البحر الأحمر والمحيط الهندي عبر شراء قوارب دوريات سي إم إن أو فرقيطات جوويند). وبخلاف ذلك، تتزايد المساهمة الفرنسية في الصناعة الدفاعية الإماراتية على شكل وحدات ومكونات، حيث يتم تجميع أو تجديد نسبة متزايدة من المعدات على أرض في الإمارات العربية المتحدة. ومنذ عام 2007، أنشأت فرنسا شركاتها الخاصة في الإمارات العربية المتحدة وأصبحت جزءًا من منصات تصميم المعدات العسكرية الجديدة التي تشارك فيها دول أخرى.

تشارك فرنسا في الصناعة الدفاعية الإماراتية بأربع طرق:

- **من خلال التصدير المباشر للأسلحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة (الجزءان 1 و2)؛**
- **من خلال نقل المعرفة والمهارات (الجزء 3)؛**
- **من خلال تطوير مشترك للأسلحة مع دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار مشروع يشارك فيه موردون آخرون (ألمان، بريطانيون، وما إلى ذلك) (الجزء 4)؛**
- **من خلال تطوير الأسلحة من قبل شركات أجنبية تابعة للشركات الفرنسية (الجزء 5).**

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة في السنوات الأخيرة بتطوير قاعدة صناعية دفاعية كبيرة تضم أكثر من 80 شركة تصنيع دفاعي أجنبية عاملة في الإمارات ويعمل بها 10000 موظف، حيث أن المنطقة الحرة في أبو ظبي، والتي تجتذب العديد من الشركات الأجنبية، تقوم باستقطاب العديد من المتخصصين من قطاع التكنولوجيا العسكرية الفائقة والمديرين السابقين لشركات تسليح أوروبية كبيرة، مثل شركة BAE أو شركة Leonardo أو شركة Raytheon أو شركة Ruag. ويسمح فتح شركات فرعية أو مشاريع مشتركة لهذه الشركات بالحصول على موطئ قدم في سوق الإنتاج المحلي، لتطوير التعاقد من الباطن ومواجهة منافسة الشركات الصينية والهندية والروسية، ولكن أيضًا، لتحقيق وفورات في تكاليف صيانة المعدات المباعة لدول الخليج من خلال توظيف قوة عاملة محلية منخفضة الأجر. تفسر سياسة الجذب التي تتبعها أبو ظبي مشاركة فرنسا في القاعدة الصناعية للإمارات، وذلك من خلال مبيعات الأسلحة الخاصة بها، وأيضًا من خلال الشراكات التي أقامها عملاؤها الآخرون (هولندا وجنوب إفريقيا وروسيا...).

وبالتالي فإن مسؤولية فرنسا في اليمن تتجاوز تلك التي تم توثيقها مسبقاً. كما أنها تشارك في عمليات تقع جزئيًا خارج نطاق التشريعات الحالية: الإنتاج أو بالأحرى الإنتاج المشترك للمعدات العسكرية الأصلية في أبو ظبي من قبل الشركات التابعة للشركات الفرنسية، وهي المعدات التي يتم استخدامها بعد ذلك، على وجه الخصوص، في اليمن.

مقدمة وخلفية تاريخية

التسعينيات: المراحل الأولى من التعاون

منذ تسعينيات القرن الماضي، تطورت العلاقة بين فرنسا والإمارات العربية المتحدة بشكل كبير. ففي ذلك الوقت، كان المشروع العسكري لهذه الدولة الخليجية الصغيرة واضحًا للعيان في وسائل الإعلام، حيث كان هدفها هو "بناء جيش مشترك مكون من 100000 رجل على أساس برنامج معدات بقيمة 9 مليارات دولار سنويًا على مدى عقد من الزمن"[131]. كانت عمليات الاستحواذ موضوع خطة معدات عسكرية عالمية داخل مجلس التعاون الخليجي. وبعد حرب العراق الأولى في عام 1990، "تلاعبت [دول الخليج] بنجاح بهذا السوق لتأمين الوصول إلى أحدث التقنيات العسكرية الغربية بأسعار معقولة"[132]، وفقًا لخبراء دفاع تابعين لمجموعة Jane's.

اختارت الإمارات العربية المتحدة مزيجًا من الموردين لتجنب القيود. وهكذا وجدت فرنسا نفسها في منافسة مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة. عانت المملكة المتحدة من سمعتها السيئة كمستعمر سابق. واعتُبرت واشنطن قريبة جدا من الرياض وإسرائيل[133]. لذلك تعاقدت أبوظبي مع فرنسا، التي فازت بعقود رمزية، وهي شراء عدد 62 طائرة حربية نوع ميراج 2000 في عام 1998 وعدد 388 دبابة نوع ليكليرك الإماراتية في عام 1993. قال سيرج داسو في عام 1993: "لا يريد الفرنسيون أن يكونوا مجرد موردين. نريد أن نكون شركاء يقبلون عمليات نقل التكنولوجيا والتعاون في الأسواق المفتوحة"[134]. بالإضافة إلى ذلك، نصت اتفاقية التعاون العسكري الموقعة بين فرنسا والإمارات العربية المتحدة عام 1997 على مساعدة فرنسا للإمارات في حالة وقوع عدوان عليها. وأخيرًا، شجع الاعتماد على الهيدروكربونات الارتباط الفرنسي الإماراتي. وفي مقابل طائرات الميراج، تفاوضت فرنسا في عام 1985 على تسليمها مليوني طن من النفط الخام[135].

خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، قدمت فرنسا مساعدة فنية بشأن خدمة المعدات وصيانتها، لكن الإمارات احتاجت أيضًا إلى مساعدة من باكستان، الحليف الوثيق لباريس في ذلك الوقت[136]. حتى أن إسلام أباد ساعدت في تأمين العقود[137]. وفي المنطقة، كانت فرنسا تعتمد على باكستان منذ فترة طويلة كمركز دعم عسكري لها في الشرق الأوسط لتوفير مهندسين لصيانة المعدات الفرنسية التي تشتريها دول الخليج. ولكنها اختلفت مع إسلام أباد في أعقاب هجوم كراتشي. ومن ثم اعتمدت فرنسا على الإمارات التي لم تكن بمثابة "قاعدة عسكرية متقدمة" لها فقط ولكن أيضًا كمركز صيانة للمعدات الفرنسية في المنطقة.

التطورات الأخيرة في مبيعات الأسلحة الفرنسية إلى الإمارات العربية المتحدة

على مدى السنوات العشر الماضية، كانت الإمارات العربية المتحدة خامس أهم عميل للمعدات العسكرية الفرنسية (للطلبيات الصادرة بين عامي 2011 و 2020)[138]، وتم منح 1093 إذن تصدير للفترة الوحيدة 2015 - 2020 [139]. تفاوتت طلبيات الإمارات بشكل عام بين 180 و400 مليون يورو، وبلغت ذروتها في 2014 و2017 و2020.

---

131. Jacques Isnard, "Français et Américains sont en compétition sur un marché d'une soixantaine d'avions de combat à Abou Dhabi", Le Monde, 11 November 1993.

132. «سري – معلومات أساسية عن اليمن»، رسالة إلكترونية بتاريخ 11 مارس 2013، موقع ويكيليكس (Wikileaks.org) https://wikileaks.org/gifiles/docs/90/90301_confidential-background-material-on-yemen-.html

133. Jean-Dominique Merchet and Jean-Pierre Perrin, "La carte française d'Abou Dhabi", Libération, 30 October 1996.

134. مقتبس من المرجع السابق في الحاشية رقم 132 أعلاه.

135. "Abou Dhabi s'apprête à commander dix-huit Mirage 2000 à la France", Le Monde, 18 January 1985.

136. La France et les Etats-Unis sont en compétition pour la vente de nouveaux avions à Abou-Dhabi", Le Monde, 7 January 1974 https://www.lemonde.fr/archives/article/1976/12/20/du-pistolet-automatique-a-l-avion-mirage_2954464_1819218.html

137. Jacques Isnard, "Du pistolet automatique à l'avion Mirage", Le Monde, 20 December 1976, https://www.lemonde.fr/archives/article/1976/12/20/du-pistolet-automatique-a-l-avion-mirage_2954464_1819218.html

138. انظر الملحق رقم 14 من تقرير وزارة القوات المسلحة إلى البرلمان لعام 2021 بشأن صادرات الأسلحة الفرنسية.

139. المرجع نفسه، الملحق رقم 6.

في عام 2020، العام الماضي، منحت الحكومة الفرنسية اتفاقيات ترخيص تصدير لطلبيات أسلحة عسكرية من الإمارات بقيمة 14 مليار يورو[140]، وسلمت ما قيمته أكثر من 2،29 مليار يورو من الأسلحة[141] (مقابل 155 ترخيصًا تم منحها سابقًا).

ملخصات تقرير وزارة القوات المسلحة إلى البرلمان لعام 2021 حول صادرات الأسلحة الفرنسية

الإمارات العربية المتحدة

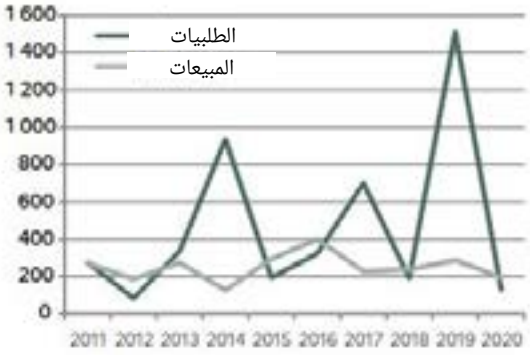

تطور الطلبيات / المبيعات
2011 - 2020
(بملايين الاورو)

من بين أحدث العقود، وقعت باريس في عام 2019 عقدًا لخمس طائرات إيرباص متعددة الأدوار[142] وفرقيطات جووينند (مجموعة نافال)[143]. ووفقًا للصحفية إيفا ثيوبو، تريد شركة نيكستر في عام 2021 تقديم عرض جديد لبيع 400 ناقلة جند مصفحة من طراز تيتوس[144].

كما زادت الإمارات من مراقبتها للأراضي الوطنية، بمساعدة الشركات العسكرية الأمريكية[145] والإسرائيلية والفرنسية[146] الخاصة.

وبحسب ما كشف عنه الصحفي الاستقصائي آرام روستون، تضم شركة Spear Operations Group العسكرية الأمريكية الخاصة، والتي شاركت في عمليات قتل مستهدفة في اليمن، أعضاء في الفيلق الأجنبي الفرنسي[147].

140. المرجع نفسه، الملحق رقم 8.

141. المرجع نفسه، الملحق رقم 9.

142. «الإمارات العربية المتحدة تطلب خمس طائرات إيربص طراز 15 ،"C295" نوفمبر 2017، 8 اجزاء.

143. «Émirats arabes unis: et un nouveau contrat important à l'export pour Naval Group» La Tribune, 7 June 2019
https://www.latribune.fr/entreprises-finance/industrie/aeronautique-defense/emirats-arabes-unis-et-un-nouveau-contrat-important-a-l-export-pour-naval-group-812087.html

144. Made in Auvergne-Rhône-Alpes': ces armes fabriquées près de vous, utilisées dans la sale guerre du Yémen", Médiacités, 26 January 2021'"
https://www.mediacites.fr/enquete/lyon/2021/01/26/made-in-auvergne-rhone-alpes-ces-armes-fabriquees-pres-de-vous-utilisees-dans-la-sale-guerre-du-yemen/

145. جينا ماكلولين، «Deep Pocket, Deep Cover»، صحيفة فورين بوليسي، 21 ديسمبر 2017
https://foreignpolicy.com/2017/12/21/deep-pockets-deep-cover-the-uae-is-paying-ex-cia-officers-to-build-a-spy-empire-in-the-gulf/

146. شركة أميسيس تبلي بلاء حسناً في دبي»، إنتليجينس أونلاين، 18 ديسمبر 2013.

147. تحقيق أجراه آرام روستون، https://www.buzzfeednews.com/article/aramroston/mercenaries-assassination-us-yemen-uae-spear-golan-dahlan

1. اتفاقية التعاون العسكري لعام 2009 الموقعة بين فرنسا والإمارات

في عام 2009، أبرمت فرنسا اتفاقية تعاون عسكري بالغة الأهمية مع الإمارات العربية المتحدة تغطي قطاعات مختلفة: أ) الاستخبارات. ب) التعليم والتدريب. ج) التخطيط. د) التدريبات المشتركة. هـ) القوات الخاصة. وفي حالة وجود "تهديد" بالعدوان على الإمارات، فإن فرنسا ستقدم المساعدة "بالوسائل المتفق عليها"، والتي لم تحددها الاتفاقية.

ولتحقيق هذه الغاية، تم افتتاح قاعدة بحرية وبرية وجوية فرنسية في أبو ظبي. ووفقًا لمسؤول في وزارة الخارجية الفرنسية المشار إليه في برقية على موقع ويكيليكس، فإنها تعمل على: (1) تلبية احتياجات فرنسا من الطاقة؛ (2) إقامة قاعدة عسكرية في الخليج. (3) تسهيل مبيعات الأسلحة الفرنسية[148].

تضم هذه المنشأة منذ عام 2016 القيادة البحرية للسفن الفرنسية المنتشرة في المحيط الهندي. تثير هذه البنية أسئلة حول مدى التنسيق السياسي والتقني مع الإمارات، لا سيما في سياق الحصار البحري في اليمن. فما هي المعلومات التي تمتلكها فرنسا حول المناورات الإماراتية؟ من الصعب ألا نتخيل على الأقل تبادلًا نشطًا للمعلومات الاستخباراتية. أما بالنسبة للتدريبات العسكرية، فقد تشكلت واستمرت خلال الحرب في اليمن في عامي 2017 و2018، كما هو مفصل في مذكرة سابقة صادرة عن مرصد التسليح[149].

تضمنت الشراكة العسكرية مقايضة لباريس في ذلك الوقت، بحسب ما تثبته البرقية المرسلة من السفارة الأمريكية في الإمارات العربية المتحدة في عام 2009: "دعمت السفارات الفرنسية الجولة الأخيرة التي قام بها وزير الخارجية عبد الله بن زايد في إفريقيا. والآن، وفي مقابل سياسي للدول الأفريقية التي تدعم محاولة الإمارات العربية المتحدة، سيتم وضع الدبلوماسيين الإماراتيين في السفارات الفرنسية بشكل أساسي في غرب إفريقيا[150]".

تستخدم الإمارات الشبكة الدبلوماسية الفرنسية المنبثقة من إمبراطوريتها الاستعمارية السابقة لكسب موطئ قدم في القارة الأفريقية، بينما تستفيد فرنسا من الأموال الإماراتية (تمويل مجموعة دول الساحل الخمس وعقود الأسلحة) لدعم سياسة النفوذ الخاصة بها.

ويتضح تقارب فرنسا والإمارات من خلال التبادلات المتعلقة بالجوانب الأكثر تكتيكية للحرب، مثل المعلومات الاستخباراتية ومساعدة القوات الخاصة. تكتسب العمليات التكتيكية أهمية كبيرة لأن نزاعات اليوم غير متكافئة وحضرية وتسهم في محو الحد الفاصل بين "السكان المدنيين" و"المقاتلين". وعلى الجانب الاستخباراتي، قامت الإمارات بشراء قمرين صناعيين من طراز إيرباص تاليس في عام 2013 [151] مما ساعد على ضمان استقلاليتها في هذا المجال، وبذلك اكتسبت أبو ظبي بعضًا من أقوى التقنيات الموجودة في السوق ولم تعد بحاجة إلى مطالبة الفرنسيين أو الأمريكيين بالوصول إلى صور الأقمار الصناعية، والتي يمكن أن تُمنع عنها.

وفيما يتعلق بالطائرات بدون طيار، قدمت فرنسا أيضًا عروض تجارية. وفي الوقت الذي رفضت فيه الولايات المتحدة منذ فترة طويلة منحها تقنيات الطائرات بدون طيار المسلحة، طلبت الإمارات العربية المتحدة مسبقًا طائرة باترولر الفرنسية المسلحة بدون طيار من شركة Safran الفرنسية عام 2018 [152].

أخيرًا، على المستوى التكتيكي، استفادت الإمارات من مساهمة القوات الخاصة الفرنسية في اليمن: توجيه المساعدة، واعتراض الاتصالات، والتعديلات المدفعية، وإزالة الألغام، وما إلى ذلك[153].

148. https://wikileaks.org/plusd/cables/09PARIS832_a.html

149. http://obsarm.org/spip.php?article303

150. https://wikileaks.org/plusd/cables/09ABUDHABI529_a.html

151. «الإمارات: خلف كواليس اتفاق نظام عين الصقر»، إنتليجينس أونلاين، 20 نوفمبر 2013
https://www.intelligenceonline.fr/intelligence-economique_ligne-rouge/2013/11/20/eau--les-secrets-du-contrat-falcon-eye,107995542-art

152. La France partie prenante de la guerre contre le Yémen", OrientXXI, 4 October 2018
https://orientxxi.info/magazine/la-france-partie-prenante-de-la-guerre-contre-le-yemen,2662

153. يقول مصدر عسكري فرنسي: «القوات الخاصة الفرنسية المنتشرة في اليمن، بفضل صور الأقمار الصناعية، ساعدت في توجيه لوحة التحكم في الهجوم النهائي المشترك (jtac)، ولكن أيضًا في تعديل واعتراض المدفعية»، @malbrunot، تويتر، 16 يونيو 2018 (مترجم من الفرنسية)،
https://twitter.com/Malbrunot/status/1007891247007191042

2. الإمارات كمركز تسلح وعرض للمعدات الفرنسية

روجت الإمارات لسوقين للأسلحة على أراضيها: سوق إقليمي للتقنيات المتقدمة من الدول الغربية الموجهة لممالك النفط؛ وسوق "السلع المستعملة" الذي تقوم فيه الدول غير الغربية بشكل رئيسي (روسيا، الإمارات العربية المتحدة) بتزويد الدول "الناشئة" والدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء بالأسلحة المستعملة.

فيما يتعلق بالسوق الإقليمي، باعت فرنسا، على سبيل المثال، في السنوات الأخيرة بعض أجزاء من منظومة الدفاع الجوي Mark 3 Crotale الخاص بها إلى الإمارات[154]. ومن خلال "وضع هذه المنظومة" في أبو ظبي، تأمل فرنسا في بيعها إلى دول أخرى في المنطقة (مثل، المملكة العربية السعودية، قطر، الكويت). حتى أن شبكة الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة رون ألب إيدن في ليون انتقلت إلى الإمارات العربية المتحدة للتفاوض على عقود صغيرة. فعلى سبيل المثال، فازت شركة Ouvry التي تتخذ من ليون مقراً لها بعقد قيمته 22 مليون يورو لبيع معدات حماية في أبو ظبي في معرض الأسلحة (Idex) في أوائل عام 2021 [155]. وبهذه الطريقة تأمل شركات السلاح في بناء شبكة من المشترين في دول الخليج.

وبخصوص **سوق السلع المستعملة**، يقع في أبو ظبي مقر شركة (Secamic) التي توفر الدعم التشغيلي لطائرات الهليكوبتر (Alouette) وطائرات ميراج (Mirage) القديمة[156].

3. المشاركة الفرنسية في صناعة الدفاع الإماراتية، مما يتيح نقل المهارات الفرنسية إلى الإمارات

- **مواطنون فرنسيون يديرون شركات إماراتية**: بين عامي 2014 و2019، تولى الرئيس السابق لشركة تاليس (Thales)، لوك فيجنيرون، فرنسي الجنسية، رئاسة شركة EDIC، وهي أكبر مجموعة في مجال الصناعات الدفاعية في الإمارات العربية المتحدة، مما يشير إلى وجود استعداد لنقل تقنيات شركة تاليس إلى الإمارات العربية المتحدة مقابل مبيعات الأسلحة (انظر أدناه، الإطار الخاص بـ EDIC).

- **إنشاء مشاريع مشتركة بين شركات فرنسية وشركات إماراتية**

- في عام 2009، أقامت الشركات الفرنسية (Airbus وSafran وConstructions mecaniques de Normandie (CMN) وDassault وLacroix) مشاريع مشتركة مع شركات إماراتية[157]. وفي عام 2015، قامت شركة MBDA، وهي شركة إنجليزية فرنسية، بتجهيز مركبات Hafeet و Ajban 440 (من شركة نمر الإماراتية) بمنظومة الدفاع الجوي الخاص بها[158]. تم اقتراح هذه المعدات لاحقًا لمركبات Ajban 440.[159] كان من المقرر أن تشتمل نسخة من مركبات نمر الإماراتية على نظام ميلان (MILAN) المضاد للدبابات الفرنسي[160]، ولكن في النهاية تم اختيار نظام من شركة روسية[161].
- تضاعفت هياكل نقل التكنولوجيا التي أنشأتها شركة تاليس في الإمارات العربية المتحدة منذ عام 2009

154. تاليس في صحيفة وقائع الإمارات العربية المتحدة،
http://docplayer.net/52761962-Thalesgroup-com-thales-in-the-uae-factsheet.html

155. "Les bonnes affaires du lyonnais Ouvry au salon de l'armement d'Abou Dhabi", Médiacités, 4 March 2021,
https://www.mediacites.fr/breve/lyon/2021/03/04/les-bonnes-affaires-du-lyonnais-ouvry-au-salon-de-larmement-dabou-dhabi/

156. https://www.secamic.com/support_assistance_aeronautique.php

157. على سبيل المثال، يُطلق على المشروع المشترك مع شركة MBDA اسم Baynuna MBDA Technology BMT. وتعتبر شركة Dassault جزء من شركة Dasbat Aviation، إلخ.

158. «كشفت شركة النمر التابعة لمجموعة EDIC الإماراتية وشركة MBDA النقاب عن مركبة HAFEET للدفاع الجوي (HAFEET ADV)»، بيان صحفي، 22 فبراير 2015، https://www.mbda-systems.com/wp-content/uploads/2015/07/Press-release-2015-02-19-EN-2.pdf

159. ورقة معلومات منتجات شركة MBDA
https://www.mbda-systems.com/?action=force-download-attachment&attachment_id=18761

160. مركبة النمر، موقع *Military Today* http://www.military-today.com/trucks/nimr.htm

161. «ناقلات جند مدرعة إماراتية من طراز النمر محملة بصواريخ موجهة مضادة للدبابات من طراز Kornet-E تشارك بأهداف ساحلية. جزء من صفقة أسلحة مشتركة أخيرة مع الأردن»، تويتر، 8 يوليو 2019، https://twitter.com/EgyptDefReview/status/1148301387333361666

(انظر أدناه مشاريع مشتركة أخرى تظهر في عام 2009) لتأمين العقود في القطاعات الاستراتيجية للتسلح والسيطرة على السكان، مثل تقنيات مراقبة المدن والرادار والاتصالات العسكرية وأنظمة التوجيه والاستهداف. ومن خلال مشروع أنظمة تاليس المتقدمة (Thales Advanced Systems)، وهو مشروع مشترك مع شركة C4 للأنظمة المتقدمة (C4AS)، وهي شركة تابعة لمجموعة الإمارات المتقدمة للاستثمارات)، تقوم تاليس بتثبيت وتحديث أنظمة اتصالات162 القوات الجوية الإماراتية[163]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الشركة الفرنسية مسؤولة عن صيانة أنظمة الملاحة الإلكترونية (وبالتالي انظمة إطلاق النار) الخاصة بالطائرة المقاتلة الإماراتية ميراج 2000 [164].

وفي عام 2016، تم توقيع اتفاقية مع شركة أبو ظبي لبناء السفن، تحت إشراف شركة Privinvest (انظر أدناه، الإطار الخاص بـ Privinvest). تنص هذه الاتفاقية على توريد خدمات صيانة السفن في الشرق الأوسط في مجال الإلكترونيات العسكرية[165]. وفيما يتعلق بالقوات البرية، فإن مركبات نمر المدرعة (المصنعة في الإمارات العربية المتحدة) مرتبطة إلكترونياً بالأقمار الصناعية التي إشترتها الإمارات من شركة Airbus-Thales الفرنسية.

مشاريع مشتركة أخرى تظهر في عام 2009:[166]

مشروع Gamco Thales Systems GTS، وهو مشروع مشترك مع شركة ADAT، وهي شركة تابعة لشركة مبادلة، ومتخصصة في صيانة الأنظمة الإلكترونية؛ مشروع CERT Thales Institute CTI، وهو مشروع مشترك مع مركز التفوق للأبحاث التطبيقية والتدريب (CERT)، وهو مركز مرتبط بكليات التقنية العليا، ويقدم برامج تدريبية في مجالي الإلكترونيات والصيانة؛ مشروع Thales Advanced Systems TAS، وهو مشروع مشترك مع شركة C4AS للحلول المتقدمة، وهي شركة تابعة لمجموعة الإمارات المتقدمة للاستثمارات (EAI)؛ مشروع NTS (أنظمة الإتصالات الوطنية وخدماتها)، وهو مشروع مشترك مع مجموعة بن جبر المحدودة، ومجموعة أبوظبي وشركة تاليس؛ مشروع Gulf Energy Maritime GEM بالشراكة مع شركة بترول الإمارات الوطنية (ENOC) وشركة الاستثمارات البترولية الدولية (IPIC) وشركة النفط العمانية.

من خلال شركة CMN، وهي شركة مملوكة لشركة Privinvest (انظر الإطار الخاص بـ Privinvest أدناه)، شاركت فرنسا والإمارات العربية المتحدة في عقود كبيرة لبيع زوارق دوريات في موزمبيق[167] وأنغولا[168]، وهما دولتان ترتبط فرنسا فيهما بمصالح متعلقة بالطاقة، ولا سيما من خلال شركة توتال النفطية. وفي خضم أعمال التمرد في موزمبيق، إستولت الجماعة المسلحة المتمردة على أحد زوارق الدورية هذه[169]. كما وقعت شركة CMN في عام 2018 عقدًا مع المملكة العربية السعودية لشراء 39 قارب دورية[170]، تم تسليم أول دفعة منها إلى المملكة

162. فيكتور جيرفيس، مقتبس من «Thales in the UAE»، الصفحة 200.

163. مقتبس من «Thales in the UAE».

164. فيكتور جيرفيس، « Du pétrole à l'armée: les stratégies de construction de l'Etat aux Emirats arabes unis»، تقرير معهد البحوث الإستراتيجية التابع للكلية العسكرية IRSEM، رقم 8، 2011، الصفحة 207.

165. مقتبس من «Thales in the UAE».

166. فيكتور جيرفيس، المرجع السابق أعلاه.

167. «Cherbourg: commmande de 30 bateaux pour les chantiers CMN»، صحيفة لاكروا الفرنسية، 5 سبتمبر 2013، https://www.la-croix.com/Actualite/Economie-Entreprises/Economie/Cherbourg-commmande-de-30-bateaux-pour-les-chantiers-CMN-2013-09-05-1008327

168. «L'Angola s'offre 17 navires de guerre du chantier naval de Cherbourg CMN»، موقع Latribune.fr، 10 سبتمبر 2016، https://www.latribune.fr/entreprises-finance/industrie/aeronautique-defense/l-angola-s-offre-17-navires-de-guerre-du-chantier-naval-de-cherbourg-cmn-598116.html

169. «Bandidos Armados' atacam Quissanga quando ministros da Defesa e Interior estão na provincial»، صحيفة Moz24horas الموزمبيقية، 25 مارس 2020، https://en.moz24h.co.mz/post/bandidos-armados-atacam-quissanga-quando-ministros-da-defesa-e-interior-est%C3%A3o-na-provincia

170. ثوماس كليرجت و إيفا ثيبود، « En plein conflit au Yémen, la France cherche à vendre des navires de guerre à l'Arabie saoudite»، صحيفة Mediapart الفرنسية، 30 يناير 2019، https://www.mediapart.fr/journal/international/310119/en-plein-conflit-au-yemen-la-france-cherche-vendre-des-navires-de-guerre-l-arabie-saoudite

العربية السعودية في عام 2019 [171]. وبحسب خبير عسكري قابلته منظمة "مرصد التسليح"، فإن "زوارق الدورية هذه لغرض السيطرة على البحر الأحمر". وتضمن هذا العقد نقل التكنولوجيا الخاصة بتصنيع هذا النوع من القوارب، حيث انتهت المملكة العربية السعودية من تصنيع أول قارب اعتراضي في أواخر عام 2020 [172]. ومنذ عدة سنوات، كانت فرنسا تتفاوض مع إثيوبيا لبيع سفن عسكرية، وكانت شركة CMN مشاركة في هذه المفاوضات[173].

وفي المجال البحري أيضًا، أبرمت شركة Chantiers Couach في 20 مارس 2018 عقدًا مع شركة أبو ظبي للإمدادات العسكرية (ADD Military Supplies) الإماراتية لنقل التكنولوجيا البحرية المتعلقة بقوارب الدوريات[174].

أقامت الشركات الفرنسية الناشئة صفقات تجارية مباشرة في أبو ظبي لتوفير تقنيات في قطاعات معينة: تعمل شركة Photonis (شركة فرنسية) في أبو ظبي منذ عام 2015 في مجال تصنيع نظارات الرؤية الليلية[175]؛ وشركة ECA في مجال تصنيع الروبوتات في عام 2017 [176]؛ وشركة Atos في مجال تصنيع معدات الاتصالات العسكرية؛ وشركة MC2 Technologies في مجال تقنيات النانو؛ وشركة Rtsys في مجال تصنيع (الدرونز المستخدمة تحت الماء) في عام 2021[177].

171. «Les CMN livrent, discrètement, les premiers intercepteurs à l'Arabie Saoudite»، قناة France 3 Normandie، يوليو 2019، https://france3-regions.francetvinfo.fr/normandie/manche/cherbourg-cotentin/cmn-livrent-discretement-premiers-intercepteurs-arabie-saoudite-1703372.amp

172. «Grâce au 'transfert de technologie' avec les CMN, l'Arabie Saoudite construit son premier HIS»، صحيفة La Presse de la Manche الفرنسية، 17 أكتوبر 2020، https://actu.fr/normandie/cherbourg-en-cotentin_50129/grace-au-transfert-de-technologie-avec-les-cmn-l-arabie-saoudite-construit-son-premier-hsi_36845920.html

173. «Les équipementiers français défilent devant les Ethiopian National Defence Forces»، موقع Africa Intelligence، مايو 2019، https://www.africaintelligence.fr/afrique-est-et-australe_business/2019/05/10/les-equipementiers-francais-defilent-devant-les-ethiopian-national-defence-forces,108356523-art

174. «Bassin d'Arcachon : le chantier naval Couach se renforce dans la péninsule arabique»، صحيفة Sud Ouest الفرنسية، 20 مارس 2018، https://www.sudouest.fr/2018/03/20/bassin-d-arcachon-le-chantier-naval-se-renforce-dans-la-peninsule-arabique-4297647-2904.php?nic

175. راجع الموقع الإلكتروني لشركة المجموعة الذهبية الدولية: http://www.iggroup.ae/subsidiary-ph.html

انظر ايضاً، فلورنس جوب و زوي ستانلي لوكمان، «الصناعات الدفاعية في الدول العربية: اللاعبون والإستراتيجيات»، ورقة شايو، العدد 141، مارس 2017، https://www.iss.europa.eu/sites/default/files/EUISSFiles/CP_141_Arab_Defence.pdf

176. «شركة ECA تفتح شركة جديدة تابعة لها في أبو ظبي تحت اسم "ECA Middle East 19"، فبراير 2017، https://www.ecagroup.com/en/business/eca-group-opens-eca-middle-east-new-subsidiary-abu-dhabi

177. «رغم إنكشافها في ليبيا، لا تزال شركة المجموعة الذهبية الدولية IGG هي المفضلة لدى الشركات الفرنسية Atos و co»، موقع Intelligence Online، 2 مارس 2021، https://www.intelligenceonline.com/international-dealmaking/2021/03/02/despite-its-exposure-in-libya-igg-still-a-favourite-among-french-firms-_atos-and-co,109647306-ar1

طريقة عمل شركة الإمارات للصناعات الدفاعية EDIC/EDGE:[178]

في السوق الإقليمي، توفر شركة الإمارات للصناعات الدفاعية (EDIC)، وهي شركة قابضة لشركات عامة إماراتية، إطار عمل يتم من خلاله تنظيم التدريب وصيانة المعدات بعد البيع ونقل التكنولوجيا، عن طريق سلسلة من المشاريع المشتركة مع الشركات الأجنبية. وقد أقامت كل من شركة Airbus و شركة Safran و شركة Constructions mecaniques de Normandie وشركة Dassault وشركة Lacroix مشاريع مشتركة مع شركات إماراتية[179].

كما تنظم شركة الإمارات للصناعات الدفاعية EDIC أعمال صيانة المعدات وتدريب الطيارين / المهندسين، حيث يتطلب اقتناء المعدات فترة تدريب (لا تقل عن سنة واحدة). وفي غياب EDIC، كان سيكون من الصعب ضمان استمرار الحرب في اليمن لأن المعدات العسكرية تحتاج إلى إصلاح وتحديثات مستمرة تجعلها قادرة على العمل لعدة عقود. ووفقًا لمذكرة إدارة الإستخبارات العسكرية الفرنسية، تتم صيانة وتحديث دبابات ليكليرك (Leclerc) في الإمارات العربية المتحدة[180]. إن طموح هذه القوة، والتي تسعى أيضًا إلى تصوير نفسها كـ "الاستراتيجيين العسكريين" لمجلس التعاون الخليجي، هو أيضًا أن تصبح "مركزًا لإصلاح" المعدات العسكرية في شبه الجزيرة العربية[181].

أخيرًا، تسمح وحدات EDIC بعمليات نقل التكنولوجيا[182] عند إنشاء مشروع مشترك بين شركتين، شركة Dassault الفرنسية وشركة Baynunah Aviation الإماراتية، شريطة أن يعاد استثمار 60 ٪ من القيمة الإجمالية للعقد المستقبلي في الإمارات العربية المتحدة[183]. الغرض من ذلك هو تحديد موقع جزء من الإنتاج في الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك إنتاج المكونات المتعلقة بإلكترونيات الطيران والصواريخ بحيث يمكن للدولة في نهاية المطاف أن تصبح مكتفية ذاتيًا في إنتاج الأسلحة. الهدف الأول سياسي، وهو تلبية احتياجات القوات المسلحة الإماراتية لتمكينها من القيام بعمليات عسكرية.

تعمل المشاريع المشتركة، من وجهة نظر الشركة المصدرة، على الحفاظ على العلاقة مع دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل «تأمين» الحصول على عقود مستقبلية لبيع الأسلحة. «لقد ولى ذلك الزمن الذي كانت فيه البلدان تشتري المنتجات الجاهزة من الأسلحة. فاليوم، أصبح من الضروري على شركة التصنيع أن تكيف منتجاتها مع المطالب والاحتياجات المحددة لكل بلد. ويعني إنشاء مشروع مشترك التكيف مع مطلبات سوق معين. في الوقت الحالي لم تنشئ (شركتنا) مشروعًا مشتركًا بعد، لكن يتعين علينا القيام بذلك على الفور، وإلا فإننا سنختفي»[184].

تصنع الإمارات اليوم أنواعًا معينة من الأسلحة مثل الطائرات بدون طيار والمركبات المدرعة والأقمار الصناعية والسفن بمساهمة العديد من شركائها (النمسا وجنوب إفريقيا بما يخص تصنيع الطائرات بدون

178. فلورنس جوب و زوي ستانلي لوكمان، «الصناعات الدفاعية في الدول العربية: اللاعبون والاستراتيجيات»، الفصل الخامس، «الإمارات العربية المتحدة الصاعدة والقادمة»، الصفحة 50، https://www.jstor.org/stable/resrep06934.10?seq=4#metadata_info_tab_contents

179. مشروع بينونه لتكنولوجيا الصواريخ (BMT) مع شركة MBDA وشركة Dasbat Aviation

180. «Yémen: situation sécuritaire» مذكرة إدارة الإستخبارات العسكرية الفرنسية، 25 سبتمبر 2018، نشرتها منظمة ديسكلوز، https://made-in-france.disclose.ngo/en/

181. «Thales in the UAE» المرجع السابق أعلاه؛ فلورنس جوب و زوي ستانلي لوكمان، المرجع السابق أعلاه.

182. فيكتور جيرفيس، «Du pétrole à l'armée: les stratégies de construction de l'état aux Emirats arabes unis»، تقرير معهد البحوث الإستراتيجية التابع للكلية العسكرية IRSEM، رقم 8، 2011، الصفحة 206

183. فيكتور جيرفيس، «Du pétrole à l'armée: les stratégies de construction de l'état aux Emirats arabes unis»، تقرير معهد البحوث الإستراتيجية التابع للكلية العسكرية IRSEM، رقم 8، 2011، الصفحة 208

184. فيكتور جيرفيس، «Du pétrole à l'armée: les stratégies de construction de l'état aux Emirats arabes unis»، تقرير معهد البحوث الإستراتيجية التابع للكلية العسكرية IRSEM، رقم 8، 2011، الصفحة 208

طيار[185]، وجنوب إفريقيا في مجال تصنيع المركبات المدرعة[186]، وكوريا الجنوبية في مجال تصنيع الأقمار الصناعية[187]، وفرنسا في مجال تصنيع السفن)[188]. هذه ليست دائمًا ابتكارات أصلية ولكنها أيضًا نسخ / تكيفات لمنتجات أجنبية مثل المركبات المدرعة الخفيفة طراز نمر إن 35 (Nimr N35)، المضادة للألغام، وهي نسخة من مركبة طراز أر جي- 35 (RG-35) التي طورتها شركة Denel الجنوب أفريقية[189]. يتم إنتاج المعدات العسكرية المحلية للقوات المسلحة الإماراتية، ولكن يتم تصديرها أيضًا إلى الخارج، حيث يتم تصدير المركبات المدرعة الخفيفة طراز النمر إلى الجزائر وليبيا[190]. كما تترك الإمارات بصماتها في المجال البحري. فقد وضعت شركة أحواض أبو ظبي لبناء السفن (أبو ظبي مار وكذلك أبو ظبي لبناء السفن)، التي استفادت من ما يقرب من ثلاثين عامًا من نقل التكنولوجيا الفرنسية، وعشرة أعوام من التبادلات مع الشركات الألمانية واليونانية، نفسها فيما يتعلق بعقود بيع الأسلحة في إسرائيل[191] والجزائر[192] وموزمبيق[193] وأنغولا[194]. يتم تنفيذ هذه المشاريع بالشراكة مع الشركات الأوروبية (غالباً الشركات الفرنسية والألمانية).

لا تعتبر صناعة بناء السفن الأوروبية الصناعة الوحيدة التي تمت «إعادة هيكلتها» تحت رعاية أبو ظبي، بل أيضًا صناعة الأسلحة الصغيرة، مع شركة Manurhin، وهي شركة فرنسية متخصصة في صناعة الأدوات الآلية الخاصة بتصنيع الذخائر، بعد أن استحوذت عليها شركة EDIC الإماراتية في 2018[195]. وكانت هذه عبارة عن عملية استحواذ تتماشى مع عمليات الاستحواذ السابقة، حيث استحوذت الإمارات العربية المتحدة على مصنعي الأسلحة الألمانين Merkel وCG Haenel[196] في عام 2007[197].

وفي عام 2019، تم استبدال اسم شركة الإمارات للصناعات الدفاعية EDIC إلى مجموعة إيدج (EDGE)، وهي عبارة عن تكتل كبير من الشركات، وذلك لتشجيع تحقيق المزيد من التآزر وزيادة صادرات الأسلحة، لا سيما في مجال المراقبة الرقمية. وهذا التكتل يهدف إلى استكمال «توطين» المعدات العسكرية، من خلال سعي الإمارات العربية المتحدة المتزايد لتطوير خطوط إنتاج خاصة بها. ووفقًا لبيتر ويزمان، وهو باحث أول في برنامج البحث المعني بالأسلحة والإنفاق العسكري التابع لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI): «إن مجموعة إيدج تجسّد بشكل جيد كيف أن الجمع بين الطلب الوطني القوي على المنتجات والخدمات العسكرية، مقترناً بالرغبة في أن تصبح ‹الدولة› أقل اعتمادا على الموردين الأجانب،

185. فلورنس جوب و زوي ستانلي لوكمان، «الصناعات الدفاعية في الدول العربية: اللاعبون والاستراتيجيات»، ورقة شايو، العدد 141، مارس 2017، https://www.iss.europa.eu/sites/default/files/EUISSFiles/CP_141_Arab_Defence.pdf

186. المرجع السابق أعلاه.

187. انظر، https://en.wikipedia.org/wiki/KhalifaSat

188. انظر الفقرة الخاصة بشركة CMN أدناه.

189. فلورنس جوب و زوي ستانلي لوكمان، المرجع السابق أعلاه.

190. نفس المرجع.

191. https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2018/2/6/%D8%A5%D8%B3%D9%83%D9%86%D8%AF%D8%B1-%D8%B5%D9%81%D8%A7-%D8%A5%D9%85%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%84%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B7-%D9%85%D9%87%D9%85-%D8%A8%D9%8A%D9%86

192. «El-Watan.com، 28 يناير 2020، Alger-Abou Dhabi: Les Emirats, ce partenaire ‘encombrant’»
https://www.elwatan.com/edition/actualite/alger-abou-dhabi-les-emirats-ce-partenaire-encombrant-28-01-2020

193. «Cherbourg: commande de 30 bateaux pour les chantiers CMN»، صحيفة La Croix، 5 سبتمبر 2013،
https://www.la-croix.com/Actualite/Economie-Entreprises/Economie/Cherbourg-commmande-de-30-bateaux-pour-les-chantiers-CMN-2013-09-05-1008327

194. «L’Angola s’offre 17 navires de guerre du chantier naval de Cherbourg CMN»، موقع Latribune.fr، 10 سبتمبر 2016،
https://www.latribune.fr/entreprises-finance/industrie/aeronautique-defense/l-angola-s-offre-17-navires-de-guerre-du-chantier-naval-de-cherbourg-cmn-598116.html

195. «France 3 Grand Est 1» Mulhouse : Manurhin repris par un groupe de défense des Emirats Arabes Unis اغسطس 2018،
https://france3-regions.francetvinfo.fr/grand-est/haut-rhin/mulhouse/mulhouse-avenir-manurhin-se-decide-au-tribunal-ce-mercredi-1520546.html

196. انظر، C.G. Haenel https://en.wikipedia.org/wiki/C.G._Haenel

197. «شركة كراكال الإماراتية على مصنع ميركل الألماني»، Khaleej Times ، 15 يوليو 2007،
https://www.khaleejtimes.com/business/caracal-takes-over-germany-s-merkel

هو محرك نمو شركات الأسلحة في الشرق الأوسط»[198]. تم استبعاد لوك فيجنيرون (الرئيس السابق لشركة تاليس الفرنسية) من هذه المنظمة الجديدة. ومع ذلك، لا يزال دور الشركات الفرنسية مهمًا فيها، حيث لا تزال شركة تاليس قريبة من الشركات الإماراتية مثل شركة المجموعة الذهبية الدولية[199] وشركة Lacroix وشركة CMN، وقد شاركت في العديد من المشاريع خلال السنوات الأخيرة (انظر أدناه). وفي الوقت نفسه، ستقوم شركة Nexter قريبًا بافتتاح مشروع مشترك في الإمارات العربية المتحدة، والذي لا يزال هدفه الدقيق غير واضح، بالإضافة إلى مشاركتها في المجموعة الذهبية الدولية بموجب عقد لصيانة / تحديث المعدات الإماراتية[200].

ونتيجة لهذا «التوطين» للمعدات العسكرية، يتغير دور فرنسا، حيث أصبحت مبيعاتها من المنتجات الرئيسية للإمارات (مثل الطائرات الحربية أو المركبات المدرعة) نادرة. ولكن باريس تقدم نفسها كواحد من شركاء أبوظبي المفضلين في مجال إنتاج أنظمة الأسلحة الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال تزويدها بالمعرفة والخطط و التقنيات والأجزاء والمكونات الإلكترونية «عالية المستوى» التي تتطلبها هذه الصناعة. وتجدر الإشارة إلى أن الكيان التمويلي لشركة EDIC، وهو شركة مبادلة للاستثمار، يعمل أيضًا بالشراكة مع صندوق الاستثمار «Lac d'Argent»، الذي أنشأته الدولة الفرنسية في عام 2020 لدعم «الشركات الصناعية الفرنسية المبتكرة»[201].

198. «صناعة الأسلحة العالمية: ارتفاع مبيعات أكبر 25 شركة مصنعة للأسلحة بنسبة 8.5 في المائة؛ لاعبون كبار ينشطون في دول جنوب الكرة الأرضية»، https://www.sipri.org/media/press-release/2020/global-arms-industry-sales-top-25-companies-85-cent-big-players-active-global-south

199. «شركة المجموعة الذهبية الدولية الداعم الإماراتي الرئيسي لحفتر: شركة أبوظبي للأسلحة شبه الحكومية هي حلقة وصل أساسية في سلسلة توريد المعدات الخاصة بخليفة حفتر»، موقع Intelligence Online ، 7 أكتوبر 2020، https://www.intelligenceonline.com/international-dealmaking/2020/10/07/international-golden-group-key-emirati-supporter-of-haftar,109612017-gra

200. إيفا ثيبود، «'Made in Auvergne-Rhône-Alpes': ces armes fabriquées près de vous, utilisées dans la sale guerre du Yémen"، Mediacite's، 26 يناير 2021، https://www.mediacites.fr/enquete/lyon/2021/01/26/made-in-auvergne-rhone-alpes-ces-armes-fabriquees-pres-de-vous-utilisees-dans-la-sale-guerre-du-yemen/

201. « Abu Dhabi va investir 1 milliard d'euros dans le fonds 'Lac d'Argent' pour les fleurons français»، L'using nouvelle، 24 فبراير 2020، https://www.usinenouvelle.com/article/abu-dhabi-va-investir-1-milliard-d-euros-dans-le-fonds-lac-d-argent-pour-les-fleurons-francais.N933414

طريقة عمل شركة المجموعة الذهبية الدولية IGG:

بالإضافة إلى شركة EDIC، تجدر الإشارة إلى وجود مجموعة صناعية أخرى: المجموعة الذهبية الدولية التي تركز على تجهيز القوات البرية الإماراتية، بما في ذلك القوات الخاصة. تأسست هذه المجموعة على يد محمد هلال الكعبي، الذي تفاوض على عقد الدبابة Leclerc في التسعينيات. ويشير موقع إنتليجنس أونلاين إلى أنه بعد فترة وجيزة من تولي لوك فيجنيرون منصب رئيس المجموعة الذهبية الدولية (IGG)، وقعت شركة تاليس [شركته السابقة] عقد شراكة إستراتيجية مع المجموعة الذهبية الدولية «لحماية البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك النفط والغاز»[202]. كانت فرنسا وجنوب إفريقيا أول شركاء هذه المجموعة، حيث تشارك فيها العديد من الشركات الفرنسية، مثل شركة تاليس وشركة Nexter و شركة Atos وشركة MC2 Technologies وغيرها. تتولى المجموعة الذهبية الدولية مسؤولية صيانة دبابات Nexter.[203] ووفقًا لما اورده موقع إنتليجنس أونلاين، «تعد المجموعة الذهبية الدولية IGG في طليعة دعم المجهود الحربي الإماراتي في ليبيا»، ولا سيما لتعزيز قوات المشير خليفة حفتر ومساهمة في شركة يديرها المرتزق إريك برنس. وعلى مر السنين، «بدأت العديد من مجموعات الشركات الدفاعية الغربية في الابتعاد عن المجموعة الذهبية الدولية IGG، مثل شركة BAE Systems، التي أنهت علاقتها بالمجموعة الذهبية الدولية. ومن ناحية أخرى، تظل المجموعات الفرنسية قريبة منها»[204].

4. معدات الأسلحة التي تم تطويرها بشكل مشترك من قبل فرنسا وموردين آخرين، مشاركة بشكل مباشر في اليمن:

فرنسا تزود غالبية المعدات العسكرية الإماراتية بشكل مباشر أو غير مباشر بأنظمة إطلاق النار:

نظام الإطلاق الخاص بـ:	نظام الإطلاق لشركة تاليس (Thales)	نظام الإطلاق لشركة Safran
سلاح المدفعية	> رينو 52 - G6 (جنوب إفريقيا)	
الطائرات الحربية	> ميراج 2000 (فرنسا)	
السفن	> سفن اريالا (هولندا)	> فرقيطات بينونة (فرنسا)
المركبات المدرعة	> Agrab Mk 2 (جنوب إفريقيا) مُركب على RG-31	> دبابات Leclerc (فرنسا) > BMP-3 (روسيا)

202. «المجموعة الذهبية الدولية IGG تفكر بشكل كبير في الصناعة الدفاعية في أبو ظبي»، موقع Intelligence Online، 7 أكتوبر 2020، https://www.intelligenceonline.com/due-diligence/2013/03/13/igg-thinks-big-in-abu-dhabi-defence,107949090-art

203. « شركة المجموعة الذهبية الدولية الداعم الإماراتي الرئيسي لحفتر: شركة أبوظبي للأسلحة شبه الحكومية هي حلقة وصل أساسية في سلسلة توريد المعدات الخاصة بخليفة حفتر»، موقع Intelligence Online، 7 أكتوبر 2020، https://www.intelligenceonline.com/international-dealmaking/2020/10/07/international-golden-group-key-emirati-supporter-of-haftar,109612017-gra

204. «رغم انكشافها في ليبيا، لا تزال شركة المجموعة الذهبية الدولية IGG هي المفضلة لدى الشركات الفرنسية Atos و co»، موقع Intelligence Online، 2 مارس 2021، https://www.intelligenceonline.com/international-dealmaking/2021/03/02/despite-its-exposure-in-libya-igg-still-a-favourite-among-french-firms-atos-and-co,109647306-ar1

- تقوم شركة Lacroix منذ عام 2017[205] بتجهيز المركبات القتالية الروسية طراز BMP-3 التي تستخدمها الإمارات بقاذفات Galix الخاصة بها (نظام الحماية الذاتية والاستجابة للمركبة، بما في ذلك أجهزة الاستشعار والدخان والذخيرة)[206]. كما أنها تقوم بتجهيز المركبات المدرعة الإماراتية نمر عجبان منذ عام 2011 بنفس القاذفات Galix (التي تم تحديدها في اليمن **في حوادث متعددة**[207]). وفي عام 2021، ومن أجل إطلاق المركبة المدرعة الجديدة عجبان طراز 445 2 Mk رباعية الدفع، أضافت شركة Lacroix نظام توطين الإطلاق الصوتي إلى نظام القاذفة Galix الخاصة بها، والذي صممته شركة Metravib Defence ومقرها في رون ألب[208].

كما قامت شركة Lacroix أيضًا بتجهيز مركبات دينيل المدرعة الجنوب أفريقية طراز RG-31 الجيل السادس بهذا المنتج[209]. وهذه المدرعات تستخدمها القوات المسلحة الإماراتية في اليمن. وتم استخدام مركبات نمر عجبان المدرعة، المجهزة بقاذفات قنابل، ضد السكان المدنيين خلال المظاهرات الاحتجاجية في السودان عام 2019[210].

- في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت روسيا حليفة للإمارات العربية المتحدة وشاركت في الصناعة الدفاعية الإماراتية. وفي ذلك الوقت، كانت فرنسا تقترب أيضًا من روسيا. وخلال فترة رئاسة نيكولا ساركوزي، طور البلدان برامج تسليح مشتركة (مشروع لبيع حاملة طائرات الهليكوبتر ميسترال، وشراكة بين شركة رينك فرانس و شركة نيكستر بشأن تصميم المركبات المدرعة، وشراكة بين شركة سافران (Safran) وتاليس (Thales) و شركة طائرات الهليكوبتر الروسية[211]، في خرق للحظر المفروض من قبل الاتحاد الأوروبي على روسيا)، حتى غزوها لجزيرة القرم وسوريا. وهكذا وجدت فرنسا نفسها متورطة مع روسيا في مشاريع تتعلق بالمعدات الإماراتية.

في عام 2013، انضمت شركة الإمارات للتقنيات الدفاعية وشركة رينو للشاحنات الدفاعية (والآن شركة Arquus) والشركة الروسية Uralvagonzavod إلى القوات لتصميم المركبة المدرعة طراز 8x8 Atom. وكان من المقرر أن يتم تجهيز هذه المركبة بكاميرات تصوير حراري من إنتاج شركة Safran، ونتيجة للحرب في شبه جزيرة القرم، فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على روسيا، وعلقت فرنسا شراكتها معها. وواصلت روسيا والإمارات العربية المتحدة تصميم المركبة المدرعة المسماة Enigma.

ولكن، في عام 2011، شاركت شركة Safran في تجديد المدرعات BMP-3s الإماراتية، والتي تعد من بين المركبات المدرعة الخفيفة التي يتم مشاهدتها غالبًا في اليمن[212]. وزودت روسيا الإمارات بـ 250 من هذه المركبات المدرعة الخفيفة خلال الفترة من عام 1992 إلى عام 1994. وتتم عمليات تجديدها في الإمارات.

---

205. « Lacroix showcases its Galix AOS system at MSPO 2017»، Army Recognition، 7 سبتمبر 2017، https://www.armyrecognition.com/mspo_2017_news_official_online_show_daily_coverage/lacroix_showcases_its_galix_aos_system_at_mspo_2017.html

206. الموقع الإلكتروني لشركة Lacroix http://www.lacroix-defense.com/produit.php?langue=en&code=galix&pole=land

207. «المركبات المدرعة نمر عجبان»، موقع Military Today http://www.military-today.com/trucks/nimr_ajban.htm

«لقطة تم تسجيلها من قبل @nytimes في منطقة الكيلو 16 في الحديدة، الساحل الغربي – المركبات هي: نمر عجبان طراز 450 – نمر عجبان طراز 420 – ماكسبرو إم أر أيه بي – كايمان أم أر أيه بي، اليمن، الحرب في اليمن»، @mansourtalk، تويتر، 22 أكتوبر 2018.

208. «LACROIX s'allie à Metravib Defence pour muscler le système d'autoprotection Galix AOS»، موقع Forces Operation Blog، 22 فبراير 2021، https://www.forcesoperations.com/lacroix-sallie-a-metravib-pour-muscler-le-systeme-dautoprotection-galix-aos/

209. الموقع الإلكتروني لشركة Lacroix، المرجع السابق أعلاه.

210. كريستيان تريبرت، «يتم تحديد المدرعات الإماراتية الصنع طراز 440As المزودة بقاذفات القنابل والدخان مرة أخرى في شوارع الخرطوم، #السودان»، تويتر، 8 أغسطس 2019، https://twitter.com/trbrtc/status/1159571023651647491

211. ناثن جاين، « Démonstration de force de l'industrie russe»، موقع Forces Operations Blog، 20 أغسطس 2017، http://forcesoperations.com/demonstration-de-force-de-lindustrie-russe/

212. شركة Safran، مستند مرجعي، 2011، http://www.xavierpaper.com/documents/rap/r.Safran.31.12.11.pdf

ليون هاداي، « Logbook, Part I: The UAE's BMP-3 IFV in Yemen"، Bellingcat.com، 11 أبريل 2019، https://www.bellingcat.com/news/mena/2019/04/11/logbook-part-i-the-uaes-bmp-3-ifv-in-yemen/

تامر إشل، «الإمارات تطور المركبات المدرعة BMP-3 135»، موقع Defence Update، 25 فبراير 2011، https://defense-update.com/20110225_uae_bmp3.html

5. تطوير معدات الأسلحة من قبل الشركات الأجنبية التابعة للشركات الفرنسية

تعتبر فرنسا متورطة أيضًا من خلال مشاركة الشركات الأجنبية التابعة لشركات أسلحة فرنسية في الصناعة الدفاعية الإماراتية.

تشارك فرنسا، من خلال الشركات التابعة لها في جنوب إفريقيا وروسيا وهولندا، في مشاريع أسلحة أجنبية استخدمت في الحرب في اليمن. تتعلق العديد من هذه العقود بعمليات تجديد المعدات العسكرية التي جرت في 2015 أو 2016 أو 2017، في خضم الحرب في اليمن. في حين أن مسؤولية الدولة الفرنسية يتم تقاسمها مع هذه الدول البائعة المختلفة، لا يبدو ذلك أقل واقعية. ومن ناحية أخرى، أقر مقر مجموعة تاليس في فرنسا بالمبيعات التي حققتها الشركات التابعة لها في مراسلاتها[213]. كما أنه من ناحية أخرى، تم تأمين بعض هذه العقود من خلال مجموعات صناعية إماراتية معروفة بقربها من الشركات الفرنسية. وقد حصلت شركة المجموعة الذهبية العالمية، والتي تشارك فيها شركتي تاليس وسافران، على أنظمة مدافع الهاون المصنوعة في جنوب أفريقيا[214]. وأخيرًا، تحافظ فرنسا على التعاون العسكري مع هولندا وجنوب إفريقيا، في الحالة الأولى من خلال العضوية المشتركة في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، في الحالة الثانية من خلال اتفاقية التعاون العسكري الموقع بينهما في عام 1998 [215]. وتشير جميع الأدلة إلى أن هذا التعاون الصناعي يتبلور بموافقة الحكومة الفرنسية.

- في عام 2016، قدمت شركة تاليس في جنوب إفريقيا أنظمة الرؤية لبعض المركبات المدرعة وأنظمة المدفعية. تعد شركة تاليس الجنوب أفريقية مسؤولة عن نظام إطلاق قذائف الهاون عيار 20 ملم المُركب على مركبات آر جي 31 الإسبانية ، و Agrab Mk 2.[216] ووفقًا لما جاء عن منظمة العفو الدولية، يتم استخدام هذا المنتج الجنوب أفريقي الذي يستفيد من معرفة الشركة البريطانية (BAE Systems) والشركة السنغافورية (Singapore Technologies Kinetics) في اليمن من قبل الميليشيات المدعومة من التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات[217]، حيث يتم تجمعه في الإمارات العربية المتحدة، وقد تم طلب 27 وحدة مدفعية من هذا المنتج في عام 2011 لدولة الإمارات العربية المتحدة. ومنذ عام 2003، قوم شركة تاليس في جنوب أفريقيا أيضاً بتوفير نظام إطلاق المدفعية Rhino G6-52،[218] وبحسب مذكرة صادرة عن إدارة المخابرات العسكرية الفرنسية نشرتها منظمة ديسكلوز (Disclose)، فقد تم استخدام هذه الوحدة المدفعية في اليمن في عام 2018 لقصف مواقع من غلفيقة والخوخة[219]. وقد تم توريد 78 وحدة منه إلى الإمارات العربية المتحدة في أوائل التسعينيات.

باعت جنوب أفريقيا عددًا كبيرًا من المركبات المدرعة والمدفعية والذخيرة للإمارات لتستخدمها في الحرب في اليمن. وفي الوقت نفسه، كانت فرنسا شريكًا رئيسيًا لجنوب إفريقيا منذ السبعينيات من خلال Aerospatiale و Matra وThomson، التي زودت نظام الفصل العنصري بالأسلحة واستخدمت جنوب إفريقيا لنقل الأسلحة إلى البلدان التي كانت فيها حروب أو التي تقع تحت حظر الأسلحة، مثل أنغولا في التسعينيات. ومع توقعها بعقوبات حظر دولية، أصبحت جنوب إفريقيا مستقلة في إنتاج الأسلحة في وقت مبكر جدًا، بموافقة الدول الغربية، وخاصة فرنسا. لم يغير نهاية عهد نظام الفصل العنصري وتولي حزب المؤتمر الوطني الأفريقي إلى السلطة في عام 1994 هذه الممارسات. ولا تزال البلاد لا تولي اهتمامًا كبيرًا لعقوبات الحظر الدولية وتستمر في العمل كبوابة لتزويد البلدان التي في حالة حرب بالأسلحة. تمتلك شركة بريتوريا خبرة في صناعة الأسلحة المصممة

---

213. «تاليس تعزز مكانتها في السوق البحرية الإماراتية»، 28 فبراير 2017
https://www.thalesgroup.com/en/worldwide/press-release/thales-consolidates-its-position-uae-naval-market

214. «شركة المجموعة الذهبية الدولية في أبو ظبي تدمج دفعة أخيرة من أنظمة مدافع الهاون المتنقلة Agrab في القوات المسلحة الإماراتية»، 25 فبراير 2015، وكالة أنباء الإمارات http://wam.ae/en/details/1395277092211

215. صفحة إنترنت تابعة لـ Observatoire des armements: http://www.obsarm.org/obsarm/transfert_armes/accords/cooperation.htm

216. «شركة دينيل جنوب أفريقيا ستسلم 24 مركبة حاملة هاون طراز RG31 Agrab 120mm إلى الإمارات العربية المتحدة»، Army Recogniation، 22 يوليو 2016
https://www.armyrecognition.com/july_2016_global_defense_security_news_industry/denel_south_africa_will_deliver_24_rg31_agrab_120mm_mortar_carrier_vehicle_to_united_arab_emirates_12207161.html

217. «عندما تضل الأسلحة طريقها»، منظمة العفو الدولية https://arms-uae.amnesty.org/en/

218. «مدفع هاويتزر ذاتي الدفع طراز G6 155mm»، موقع Army Technology https://www.army-technology.com/projects/g6/
«جنوب أفريقا تظهر نظام مدفعي جديد متقدم»، موقع Defence-aerospace.com،

219. «Yémen: situation sécuritaire»، مذكرة صادرة عن إدارة الاستخبارات العسكري الفرنسية، 25 سبتمبر 2018، نشرتها منظمة ديسكلوز، https://made-in-france.disclose.ngo/en/

لقمع الحركات الاجتماعية و«الجماعات المتمردة»، مثل الطائرات المروحية الأولى، ثم المركبات المدرعة الخفيفة والذخيرة. وقال الطيار العسكري الفرنسي السابق فينسينت كوجون: «أجبرت سنوات من الانتفاضات الحضرية وإرتفاع معدل الجريمة في الوقت الحالي المهندسين المحليين على تطوير أنظمة متطورة، تم العثور عليها بشكل سري لدى العديد من القوات الأجنبية. لا يُعرف عن مواطني جنوب إفريقيا أنهم يضعون عقبات في طريق مصنعيهم». أنتجت شركة بريتوريا عددًا من الذخائر الخاصة بطائرات ميراج 2000 المقاتلة التي تم توريدها للإمارات في عام 2014، عشية الحرب في اليمن.

ولذلك، احتفظت فرنسا بدور رئيسي في توفير الدعم الفني لبعض معدات الطيران السابقة من خلال شركة تاليس[220]، أو شركة إيرباص، التي لديها مركز صيانة تشغيلي كبير لطائرات الهليكوبتر المنتشرة في المنطقة. كما تشارك شركة سافران أيضاً في توفير محركات عدد من طائرات الهليكوبتر من خلال شركة Turbomeca Africa التابعة لها. وكلتا الشركتين، تاليس وسافران، تتعاونان مع شركة الأسلحة الرئيسية في جنوب إفريقيا دينيل (Denel).

وفيما يتعلق بالمعدات الحديثة، قامت الشركة التابعة لتاليس الفرنسية في مدينة بريتوريا بتجهيز العديد من الأسلحة الجنوب أفريقية بأنظمة رؤية (مثل الفرقاطات، والعربات المدرعة ، والمدافع، وما إلى ذلك).

يقول جون بول دن، أستاذ الاقتصاد بجامعة كيب تاون في جنوب إفريقيا: «هناك مشاركة متزايدة لشركات الصنيع الدفاعي الأوروبية، كما أن المستثمرون يشاركون بشكل متزايد في الصناعة الجنوب أفريقية، على مستويات المقاولين الرئيسي والمقاولين من الباطن. هذه المشاركة هي جزء من إعادة الهيكلة المستمرة والتوسع لشركات التصنيع الدفاعي مثل الشركة الأوروبية للدفاع الجوي والفضاء EADS وشركة تاليس. إن التقسيمات المحلية يمكن أن تؤثر على المعاملات بين الحكومات لصالح الشركة الأم والشركة المحلية التابعة لها»[221].

وبالتالي، فإن صناعة الأسلحة في جنوب إفريقيا، التي تعتمد على عمليات نقل التكنولوجيا من الشركات الأجنبية مثل (BAE Systems وBlohm and Voss وThales وSafran، وغيرها)، تبدو وكأنها سلف النموذج الإماراتي. وهي تعتبر على أي حال قاعدة تصدير للأسلحة إلى بلدان قارة أفريقيا والشرق الأوسط.

- في عام 2017، قامت الشركة التابعة لمجموعة تاليس في هولندا بتوريد أنظمة إطلاق النار لسفينتن من طراز Arialah.[222] ووفرت النظام القتالي لزورقي دوريات من طراز Arialah من إنتاج شركة Damen الهولندية ونظام الاتصالات لدبابة Leclerc.[223] ومنذ نهاية عام 2018، تم رصد سفن من طراز Arialah في قاعدة عسكرية في سواحل مدينة عصب بإريتريا، للضرب باتجاه اليمن[224].

220. كريج هويل، «تاليس توقع على صفقة إلكترونيات خاصة بالطائرات العسكرية مع جنوب إفريقيا»، موقع FlightGlobal.com، 28 مايو 2012، https://www.flightglobal.com/thales-lands-military-avionics-deal-with-south-africa/105509.article

221. جون بول دن، «صناعة الأسلحة في جنوب أفريقيا»، مجلة اقتصاديات السلام والأمن، يناير 2006 https://www.researchgate.net/publication/23697504_The_Making_of_Arms_in_South_Africa

222. «شركة تاليس تعزز مكانتها في سوق الإمارات البحري»، 28 فبراير 2017 https://www.thalesgroup.com/en/worldwide/press-release/thales-consolidates-its-position-uae-naval-market

223. «تحت الرادار: الإمارات العربية المتحدة: عمليات نقل الأسلحة والصراع الإقليمي»، Pax Netherlands، 11 سبتمبر 2017، https://www.paxforpeace.nl/publications/all-publications/under-the-radar

224. ليون هادافي، «آخر السفن التي تم تحليلها هي سفينتا دورية بحرية من طراز Arialah. تم تسليم الأولى في عام 2017 وتدشين الثانية في عام 2019. وتم رصد ما لا يقل عن سفينة دورية بحرية من طراز Arialah على الأقل في # مدينة عصب منذ أواخر عام 2018. وشوهدت آخر مرة هناك في 29 مارس 2019»، تويتر، 14 أغسطس 2019 https://twitter.com/leone_hadavi/status/1161529665271607297

إسكندر صفا و شركة بريفينفيست / سي ام ان (CMN/Privinvest)

إسكندر صفا، رجل أعمال فرنسي من أصول لبنانية، يعتبر اليوم أحد الشخصيات الرئيسية في تحالف الأسلحة الفرنسي الإماراتي. كان أول ظهور لها في عام 1988 أثناء المفاوضات المتعلقة بأخذ الرهائن الفرنسيين في لبنان، حيث لعب دور الوسيط وتمكن من تقديم نفسه بقوة في الشبكات التجارية والدولية التي كان يتعهدها تشارلز باسكوا و جان شارل مارشياني[225].

وبحسب تحقيق لقناة الجزيرة، فإن «إسكندر صفا تربطه علاقات طويلة الأمد بالمملكة العربية السعودية، ورث معظمها عن عائلته، الذين ينتمون إلى النخبة اللبنانية المسيحية المارونية، والذين جنوا أموالاً طائلة من خلال أنشطتهم في المملكة. ونتيجة لذلك، لم يرث إسكندر وشقيقه الأصغر أكرم، الذي كان شريكه ومساعده المقرب، ثروة كبيرة من عائلتهم فحسب، بل [...] قاموا أيضًا ببناء وتطوير شبكة لا تقدر بثمن من العلاقات»[226]. دفتر عناوين ساعده في لعب دور الوسيط بين فرنسا ودول الخليج.

في أوائل التسعينيات، عمل إسكندر صفا في شركة Sofremi، وهي وكالة فرنسية شبه حكومية لتصدير الأسلحة، في أطار العقد الذي وقعته مع وزارة الداخلية السعودية (Miska) لتأمين حدود المملكة العربية السعودية (بما في ذلك الرادارات والمروحيات وشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية).

وفي عام 1991، استحوذ صفا أيضًا على أحواض بناء السفن في شيربورج من خلال شركته الإماراتية بريفينفيست، والتي كانت بمثابة البداية لنقل المهارات من شركة CMN إلى الإمارات العربية المتحدة. فمن بين سفن Lewa البحرية التي باعتها شركة نورماندي في عام 1999، حيث كان يتم بناء النموذج الأولي فقط في شيربورج، تم تصنيع 11 سفية منها أخرى في أبو ظبي. وتم توقيع عقد جديد في عام 2009 مع الإمارات العربية المتحدة لاستبدالها بفرقيطات بينونة، التي تم بناء 5 منها (من أصل 6) بشكل مباشر في الإمارات العربية المتحدة. وتقول ليلى منصور، المتخصصة في الشؤون العسكرية ومؤلفة مدونة «Les arcanes de la géostratégie»: «غالبًا ما يشار إلى شركة أبو ظبي مار، وهي الشركة الإماراتية التابعة لمجموعة Privinvest ومقرها أبو ظبي، على أنها مركز إصلاح السفن العسكرية في الشرق الأوسط»[227].

قصة رجل الأعمال الفرنسي اللبناني هي أيضًا قصة أوروبية. ففي عام 2010، اشترى إسكندر صفا العديد من أحواض بناء السفن الألمانية (كيل و نوفسكروغ و تيسينكورب وغيرها) واليونانية (هيلينك شبس) نيابة عن بريفينفيست / سي إم إن. كما شاركت أحواض بناء السفن الألمانية، الموجهة نحو الأسواق الأوروبية، في نقل المهارات إلى الإمارات العربية المتحدة. قامت مجموعة بريفينفيست ببيع فرقاطات وقوارب دوريات البحرية إلى أسواق شمال إفريقيا (الجزائر) والشرق الأوسط (المملكة العربية السعودية والكويت). وبعلاقاتها مع فرنسا، لم تقم الشركة ببيع قوارب دوريات بحرية إلى أنغولا (32 قارباً اعتراضياً)[228] فحسب، ولكن أيضًا إلى موزمبيق (3 قوارب ترايماران و3 قوارب اعتراضية و24 قارب صيد)، وهو عقد كان موضوع دعوى قضائية في الولايات المتحدة[229]. حتى أن أحد قواربها الاعتراضية سقط في أيدي المتمردين في موزمبيق في عام 2020. وقامت شركة أبو ظبي مار، الشركة الإماراتية التابعة لمجموعة بريفينفيست، بإصدار فاتورة فريقطتان باعتهما شركة تيسن كروب للأنظمة البحرية (TKMS) إلى الجزائر. وكانت الشركة أيضًا تعمل من الباطن مع شركات ألمانية في مشروع لتصميم سفن

225. هيرفي جاتيجنو، « Iskandar Safa l'insaisissable»، 7 أكتوبر 2005
https://www.lemonde.fr/a-la-une/article/2005/10/07/iskandar-safa-l-insaisissable_696861_3208.html

226. https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2018/2/6/%D8%A5%D8%B3%D9%83%D9%86%D8%AF%D8%B1-%D8%B5%D9%81%D8%A7-%D8%A5%D9%85%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%84%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B7-%D9%85%D9%87%D9%85-%D8%A8%D9%8A%D9%86

227. https://laylamind.home.blog/

228. جاي مارتن، «أنجولا أكدت أن لديها قوارب اعتراضية نوع HIS 32"، Defenceweb، 24 مارس 2021
https://www.defenceweb.co.za/featured/angola-confirmed-to-be-operating-hsi-32-interceptors/

229. أندرين باربير، « La justice américaine s'empare du scandale des dettes cachées par le Mozambique»، موقع Le Monde.fr، 19 يناير 2019
https://www.lemonde.fr/economie/article/2019/01/19/la-justice-americaine-s-empare-du-scandale-des-dettes-cachees-par-le-mozambique_5411509_3234.html

إسرائيلية، وفشل لاحقًا[230].

وبصفتها الشركة المالكة للعديد من أحواض بناء السفن الأوروبية، فإن مجموعة إسكندر صفا تتمتع بوضع جيد لاقتراح إعادة هيكلة هذه الأحواض، في ظل التحديثات المالية التي يواجهها القطاع. وعند سؤاله عن الاندماج المحتمل بين شركة CMN وأحواض بناء السفن الألمانية، المملوكة أيضًا لمجموعة بريفينفيست، قال بيير بالمر، المدير التنفيذي للمجموعة: «هذا هو أحد الخطوط الأولى لخارطة الطريق [في منصبه الجديد]. يجب علينا مواصلة التقدم في تعاوننا لبناء مجموعة حقيقية، وليس خليطًا من المواقع الصناعية»[231]. سيؤدي هذا الاحتمال، المتوافق مع إنشاء صندوق دفاع أوروبي في عام 2019، إلى زيادة الترابط بين فرنسا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بمبيعات الأسلحة والشراكات الاستراتيجية.

230. الجزيرة، المرجع السابق.

231. فنسنت جروزيلو، « INTERVIEW Pierre Balmer quitte la présidence de CMN»، Mer et Marine، 23 أغسطس 2019
https://www.meretmarine.com/fr/content/pierre-balmer-quitte-la-presidence-de-cmn

الاستنتاجات

إن التحليلات التي توضح بالتفصيل ممارسات الدولة البوليسية والتدخل الإجرامي للسلطات الإماراتية داخليًا وخارجيًا على الأرض في اليمن مخيفة. وقد ندد المقررون الخواص للأمم المتحدة وكذلك فريق الخبراء البارزين المسؤولين عن التحقيق في الحرب في اليمن بمثل هذه الممارسات.

لكن بعد عدة سنوات من تنفيذها لهذه الممارسات الإجرامية، تظل هذه السلطات محصنة من أي عقوبات أو تدهور في علاقاتها الدولية، وخاصة من قبل السلطات الفرنسية.

فبموجب معاهدة الأمم المتحدة لتجارة الأسلحة، التزمت فرنسا بحظر أي بيع أو تصدير للأسلحة عندما تدرك أنه "يمكن استخدامها" لارتكاب انتهاكات للقانون الإنساني الدولي أو حقوق الإنسان.

كما التزمت فرنسا بموجب الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي لعام 2008 بعدم بيع الأسلحة أو نقلها إذا كان هناك "خطر واضح" من أن المعدات المباعة ستُستخدم لارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي.

إن الاستمرار في عمليات بيع معدات عسكرية جديدة وصيانة المعدات المباعة، بعد أن تم التنديد بانتهاكات، لا يمكن إلا أن يثير تساؤلات حول احتمال تواطؤ الشركات الفرنسية المزودة لهذه المعدات، وكذلك تواطؤ السلطات الفرنسية التي وافقت على تصديرها، في ارتكاب الانتهاكات التي ساهمت فيها المعدات المورّدة.

ومن خلال هذا التقرير، تدين الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمات الأعضاء فيها "منظمة مواطنة" و"مركز الخليج لحقوق الإنسان" ورابطة حقوق الانسان بفرنسا ومرصد التسلح الطريقة التي تنفذ بها فرنسا التزاماتها، وتدعو السلطات الفرنسية إلى وضع الشرعية الدولية في صميم علاقتها مع "حلفائها الاستراتيجيين". إذ تتطلب الحقائق التي تبين مشاركتها في الانتهاكات بشكل مباشر أو غير مباشر إيجاد حلول دائمة على وجه السرعة، وذلك لتجنب معاناة السكان المدنيين والعمل من أجل الحد من النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم وتقليص مجال مناورة الأنظمة الديكتاتورية. ويمكن ببساطة القيام بذلك عن طريق وضع القانون في صميم العلاقات الدولية.

التوصيات

توجه الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومنظمة مواطنة لحقوق الإنسان ومركز الخليج لحقوق الإنسان ومرصد التسلح ورابطة حقوق الإنسان الفرنسية دعوتها:

إلى السلطات الإماراتية:

بشأن أوضاع حقوق الإنسان في الإمارات

1. الكف عن الممارسات المنهجية للاعتقالات التعسفية والاحتجاز التعسفي المفرط قبل المحاكمات والإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ وضمان إجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة في مثل هذه الانتهاكات، لا سيما انتهاكات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب؛ وضمان حصول الضحايا إلى العدالة والتعويض، بما يتوافق مع التزاماتهم بموجب القانون الدولي ؛

2. الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأشخاص، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان، المحتجزون في الإمارات العربية المتحدة بسبب قناعاتهم وآرائهم التي أعربوا عنها بطريقة سلمية أثناء ممارسة حقوقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات؛

3. البدء بإجراء تحقيق مستقل في شبهات التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة على الفور، وضمان الدعم الطبي والنفسي وإعادة التأهيل والتعويض وأشكال الجبر الأخرى ذات الصلة لأولئك الذين وقعوا ضحايا لهذه الأفعال؛

4. محاسبة كل من ثبت تورطهم في التعذيب الجسدي والنفسي، سواء الأشخاص الذين ارتكبوا هذه الأفعال بشكل مباشر أو حرضوا عليها؛

5. العمل بوقف اختياري لعقوبة الإعدام بهدف إلغائها نهائياً وتخفيف أحكام الإعدام القائمة؛

6. المصادقة على العهد الدولي للأمم المتحدة الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وعلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

7. التمكين من زيارة البلد للمقررين الخواص التابعين للأمم المتحدة الذين طلبوا القيام بذلك، ولا سيما فريق العمل المعني بالاحتجاز التعسفي (الذي طلب زيارة البلد في عام 2017)، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب (الذي كرر طلبه بزيارة البلد في عام 2021)، والمقرر الخاص بشأن حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، وفريق العمل المعني بحالات الاختفاء.

8. إلغاء وإصلاح التشريعات التقييدية المستخدمة لارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما المعايير المعترف بها دوليًا المتعلقة بحرية التعبير، بما في ذلك المرسوم الاتحادي بقانون رقم 2 لعام 2015 بشأن مكافحة التمييز والكراهية، وقانون الجرائم الإلكترونية رقم 5 لعام 2012 الذي يجرم التشهير بالمؤسسات العامة، وقانون مكافحة الإرهاب رقم 7/2014 بشأن "مكافحة الجرائم الإرهابية" الذي يستغل مكافحة الإرهاب لقمع المعارضة السلمية.

بشأن الوضع في اليمن

متابعة وتنفيذ توصيات فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن التابعين للأمم المتحدة الواردة في تقريره الرابع والأخير إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة[232]، ولا سيما:

1. الموافقة على وقف كامل للأعمال العدائية وتحقيق سلام مستدام وشامل، من خلال عملية سلام شاملة وجامعة بمشاركة كاملة من النساء والشباب والأقليات؛

2. الوقف الفوري لجميع أشكال الدعم للجماعات المسلحة على الأرض، بما في ذلك التسليح والتمويل،

3. الوقف الفوري لجميع أعمال العنف التي ترتكبها دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل مباشر أو بواسطة الجماعات المسلحة المدعومة من الإمارات على الأرض ضد المدنيين في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي النافذين، واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية؛

4. الإنهاء الفوري لأي إجراءات تؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، ولا سيما إزالة جميع القيود المفروضة على الدخول الآمن والسريع إلى اليمن وتوزيع الإمدادات الإنسانية وغيرها من السلع التي لا غنى عنها على السكان المدنيين، ووقف الهجمات التي تؤثر على عمل المستشفيات والمرافق التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، واتخاذ الخطوات المناسبة لضمان إعمال الحق في الحصول على مستوى معيشي لائق للسكان؛

5. المراجعة الفورية، من خلال سلطة قضائية مختصة، لشرعية احتجاز جميع السجناء في كل من مراكز الاعتقال الرسمية وغير الرسمية، والإفراج عن المعتقلين تعسفياً، وضمان احترام جميع حقوق المعتقلين، بما في ذلك الحق في عدم التعرض للتعذيب، ويشمل العنف الجنسي وسوء المعاملة، والحق في الحصول على محاكمة عادلة؛

6. احترام وحماية الحق في حرية التعبير والدين أو المعتقد، فضلاً عن الحقوق والحريات الأساسية الأخرى، ووقف الاعتقالات التعسفية وأعمال المضايقة التي تهدف إلى منع الممارسة الحرة لهذه الحقوق، بما في ذلك تلك الموجهة للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والأقليات؛

7. إجراء تحقيقات سريعة وشفافة ومستقلة وحيادية وشاملة وموثوقة وفعالة ومراعية للاعتبارات الجنسانية في جميع الانتهاكات والجرائم المرتكبة أثناء النزاع، وضمان مساءلة الجناة وتحقيق العدالة للضحايا واتخاذ التدابير لضمان حماية الضحايا والشهود في مثل هذه العمليات.

إلى السلطات الفرنسية

بشأن نظامها الخاص بإصدار تراخيص تصدير الأسلحة والمعدات ذات الاستخدام المزدوج

1. حظر تصدير الأسلحة وتكنولوجيا المراقبة إلى الإمارات العربية المتحدة طالما تم الإبلاغ عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من قبل سلطات وجيش الإمارات والقوات التابعة لها بالوكالة، وطالما لم يتم التحقيق في الانتهاكات المرتكبة؛ وإخضاع عمليات التسليم هذه للاحترام الصارم لحقوق الإنسان من قبل السلطات الإماراتية؛

2. تسليط الضوء على قانونية المبيعات السابقة للأسلحة ومعدات المراقبة، بما في ذلك تلك المذكورة في هذا التقرير، على ضوء الالتزامات القانونية الدولية لفرنسا، وذلك من أجل تحديد المسؤوليات القانونية لكل من الحكومة الفرنسية والشركات الفرنسية؛ على سبيل المثال، من خلال لجنة تحقيق برلمانية بشأن تراخيص عمليات تصدير هذه الأسلحة والمعدات إلى الإمارات منذ بداية الحرب في اليمن؛

3. إنشاء لجنة برلمانية دائمة لمراقبة الصادرات الفرنسية من معدات عسكرية ومعدات مراقبة، والتي قد يشمل

232. «حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ سبتمبر 2014»، تقرير فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين المعنيين بشأن اليمن، مستند رقم A/HRC/48/20، 13 سبتمبر 2021 https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?NewsID=27458&LangID=E

دورها ما يلي:

• إجراء نقاشات منتظمة بشأن هذه الصادرات ؛

• فحص طلبات تصدير الأسلحة إلى وجهات "حساسة"، و / أو الوجهات التي يتجاوز حجم التصدير إليها حدًا معينًا، واعتماد آلية تحذير يتم تفعيلها، قبل اتخاذ قرارات التصدير، من قبل رئيس الوزراء واللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بدراسة صادرات المعدات العسكرية (CIEEMG) واللجنة المشتركة بين الإدارات المعنية بالسلع ذات الاستخدام المزدوج (CIBDU) لجميع عمليات النقل لهذه المعدات والسلع إلى الوجهات الحساسة؛

• إجراء مناقشات منتظمة مع وزارتي الدفاع والخارجية، وكذلك المنظمات غير الحكومية، حول قائمة الوجهات الحساسة التي يُفهم أنها "مناطق خطرة" متأثرة بشدة بتوترات داخلية أو إقليمية، أو الوجهات التي تحدث فيها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. يجب أن تستند هذه القائمة إلى احترام المعايير الثمانية للموقف المشترك للاتحاد الأوروبي لعام 2008، وكذلك الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة تجارة الأسلحة التي صادقت عليها فرنسا في 2 أبريل 2014؛ ويجب أن تأخذ في الاعتبار مخاطر تحويل مسار الأسلحة بعد تسليمها لهذه الوجهات؛

• تنظيم جلسات استماع منتظمة للخبراء المستقلين وممثلي منظمات المجتمع المدني؛

• المطالبة بتبرير الحكومة على عمليات تصدير الأسلحة عندما يكون هناك خطر في احتمالية تعارضها مع التزامات فرنسا الدولية، أو خطر ملحوظ في احتمالية وقوع ذلك في المستقبل؛

• المناقشة والموافقة (أو الرفض) والمراقبة المنتظمة على تنفيذ أي شراكة استراتيجية ترغب وزارتا الدفاع والخارجية في تطويرها أو السعي إليها مع دول أخرى، ولا سيما تلك التي قد تنطوي على تعزيز صادرات الأسلحة أو المواد ذات الاستخدام المزدوج؛

4. اعتماد تدابير شفافية صارمة، ولا سيما:

• إصلاح عملية إصدار تراخيص لتصدير معدات الأسلحة والسلع ذات الاستخدام المزدوج، التي يثير غموضها الحالي القلق بشكل خاص، لا سيما الطريقة التي تقوم بها اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية لتقييم الطلبات وإصدار التراخيص؛

• إصدار منشور مفصل ومنتظم – ويفضل شهريًا - للبيانات التي تصف طلبات تراخيص التصدير لكل أسلحة أو معدات ذات استخدام مزدوج لكل عنصر، مع توضيح اسم المصدر، ووصف المستخدم والوجهة النهائيين، وقيمة الترخيص، وما إذا كان الترخيص قد تم منحه أو رفضه ولماذا – بالمختصر، المعلومات الضرورية التي من شأنها أن تثري النقاش العام حول مبيعات الأسلحة والمواد ذات الاستخدام المزدوج، وهو أمر ضروري لعمل أي مجتمع ديمقراطي؛

• إصلاح أنظمة الرقابة على الصادرات ذات الاستخدام المزدوج لتتوافق مع لائحة الاتحاد الأوروبي الجديدة بشأن هذه المسألة، مع تحديد نوع المواد الخاضعة لهذه الرقابة، وعلى وجه الخصوص:

• تفسير "المراقبة الإلكترونية" لتشمل العناصر التالية الخاضعة أصلاً لعملية إصدار تراخيص التصدير:

- معدات اعتراض أو تشويش اتصالات الهواتف النقالة؛
- برامج التطفل
- أنظمة أو معدات مراقبة اتصالات شبكة بروتوكول الإنترنت IP؛
- البرامج المصممة أو المعدلة خصيصًا للمراقبة أو التحليل من قبل جهات إنفاذ القانون؛
- معدات الكشف الصوتي بالليزر.
- أدوات التحليل الجنائي الحاسوبي التي تستخرج البيانات الأولية من جهاز معين من أجهزة الكمبيوتر أو الاتصالات وتتحايل على ضوابط "التحقق" أو التفويض للجهاز؛
- الأنظمة أو المعدات الإلكترونية، المصممة إما لمراقبة ورصد الطيف الكهرومغناطيسي لأغراض استخباراتية عسكرية أو أغراض أمنية؛
- الطائرات بدون طيار القادرة على إجراء عمليات المراقبة.

• التأكد دون تأخير من أن الأنظمة المصممة خصيصًا لتأدية مهام التعرف على الأشخاص الطبيعيين من خلال سماتهم البيولوجية لأغراض أمنية تخضع للمراقبة وتشكل "مادة للمراقبة الإلكترونية".

5. ضمان الاتساق بين السياسات والمؤسسات الداخلية، لا سيما في مجال توفير المعلومات والتدريب والدعم لأجهزة الدولة والمؤسسات العامة الأخرى (بما في ذلك البنوك الاستثمارية العامة، والبنوك التنموية، ووكالات

ائتمانات التصدير أو الوكالات التي تشارك فيها الدولة)، للتأكد من أنها تعمل جميعًا وفقًا لالتزامات البلد في مجال حقوق الإنسان؛

6. ضمان القوانين الفرنسية التي تحكم تقييم امتثال تراخيص التصدير لالتزامات فرنسا الدولية والأوروبية في مجال حقوق الإنسان ؛

7. ممارسة واجب اليقظة تجاه أنشطة الشركات المملوكة للدولة ومخاطر انتهاكات حقوق الإنسان؛

8. معالجة الإفلات من العقاب على انتهاكات الحقوق، وتحقيقا لهذه الغاية، إنشاء آليات انتصاف لتوفير تعويض فعال عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة باستخدام معدات الأسلحة أو التكنولوجيا المنقولة.

وبشأن الوضع في اليمن، لا سيما كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي وعضو في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

متابعة وتنفيذ توصيات فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن التابعين للأمم المتحدة الواردة في تقريره الأحدث والأخير إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة[233]، ولا سيما،

1. تعزيز ودعم جميع الجهود، ولا سيما المبذولة من قبل المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، للتوصل إلى وقف الأعمال العدائية وتحقيق سلام مستدام وشامل؛

2. اتخاذ جميع التدابير المعقولة لضمان احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف المتحاربة، ولا سيما من خلال التوقف عن تقديم الأسلحة والدعم العسكري لهذه الأطراف؛

3. تقديم الدعم للأطراف في مجال تعزيز آليات المساءلة، واتخاذ مبادرات محددة على المستوى الدولي أو في دول ثالثة، حسب الاقتضاء، سعياً لتحقيق المساءلة؛

4. بعد الفشل التاريخي في تجديد ولاية فريق الخبراء البارزين، يجب على فرنسا دعم إعادة إنشاء هيئة تحقيق دولية مماثلة لفريق الخبراء البارزين بشأن اليمن (GEE).

5. دعم إنشاء آلية تحقيق دولية في اليمن مزودة بموارد مناسبة وعدد كاف من الموظفين تركز على القضايا الجنائية وتلتزم بجمع الأدلة وتوحيدها وحفظها وتحليلها، وتحضير ملفات القضايا، وتحديد الضحايا وتوثيق مدى وأنواع الضرر الذي لحق بهم في ضوء مطالبات التعويض في كل قضية تم التحقيق فيها؛

6. إدراج أبعاد حقوق الإنسان المرتبطة بالنزاع في اليمن بشكل كامل في جدول أعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وضمان عدم وجود إفلات من العقاب على أخطر الجرائم من خلال جملة أمور منها إحالة الوضع في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية، وتوسيع نطاق قائمة الأشخاص الخاضعين لعقوبات مجلس الأمن بموجب قراره رقم 2140 (2014).

إلى الشركات المصدرة للأسلحة ومعدات المراقبة إلى الإمارات، بما في ذلك الشركات الفرنسية:

1. وقف تصدير وتوريد المواد والمعارف العسكرية والمتعلقة بأنظمة المراقبة إلى الإمارات العربية المتحدة امتثالاً لمسؤوليتها الدولية في احترام حقوق الإنسان في جميع البلدان التي تتواجد فيها أنشطتها؛

2. احترام القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق باعتماد تدابير العناية الواجبة في سلسلة التوريد من أجل تحديد ومنع وتخفيف الآثار المحتملة والضارة لعملياتها على حقوق الإنسان وفي جميع مراحل سلسلة القيمة الخاصة بها؛

3. إبلاغ الجمهور بنطاق تنفيذها لإجراءات العناية الواجبة بحقوق الإنسان وطبيعتها ونتائجها القابلة للنقل، وتحقيقا لهذه الغاية وعند الاقتضاء، للامتثال للقانون رقم [399] الصادر في مارس 2017 بشأن واجب اليقظة

233. نفس المرجع https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?NewsID=27458&LangID=E

الملقى على عاتق الشركات الأم و المتعاقدة معها، لوضع وتنفيذ خطة مراقبة يقظة بالتشاور مع أصحاب المصلحة؛

4. إنشاء آليات لتوفير معالجة فعالة لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة باستخدام معدات الأسلحة المصنعة من قبلها، والتي يمكن أن تراجع عقود المشتريات الحكومية، وائتمانات التصدير وغيرها من أشكال دعم الدولة، والامتيازات و / أو المزايا المرتبطة بالعقود المحددة، أو التكنولوجيا المنقولة.

إلى الاتحاد الأوروبي

• يجب على المفوضية الأوروبية أن تطور على وجه السرعة، بالتشاور مع المجتمع المدني، مبادئ توجيهية واضحة لضمان الالتزام بلائحة الاتحاد الأوروبي الجديدة بشأن استخدام الرقابة على صادرات السلع والمواد ذات الاستخدام المزدوج، ونشرها بين جميع أصحاب المصلحة الوطنيين والتجاريين. والأهم من ذلك أن المفوضية يجب أن تراقب عن كثب تنفيذ الدول الأعضاء لهذه اللائحة الجديدة، واعتماد جميع التدابير اللازمة المنصوص عليها في قانون الاتحاد الأوروبي لمنع وتأديب ومعالجة أي خرق محتمل قد يحدث.

• دعم إنشاء هيئة تحقيق دولية تركز على القضايا الجنائية من أجل: (أ) جمع الأدلة وتوحيدها وحفظها وتحليلها وإعداد ملفات القضايا؛ وتحديد الضحايا وتوثيق مدى وأنواع الضرر الذي لحق بهم في ضوء مطالبات التعويض في كل قضية تم التحقيق فيها.

• دعم إعادة إنشاء هيئة تحقيق دولية مماثلة لفريق الخبراء البارزين في اليمن (GEE).

• دعم إحالة الملف اليمني إلى المحكمة الجنائية الدولية من قبل مجلس الأمن الدولي.

• دعم تنفيذ توصيات فريق الخبراء البارزين الهادفة إلى إحراز تقدم نحو ضمان المساءلة عن الجرائم بموجب القانون الدولي المرتكبة في اليمن.

• يجب على الاتحاد الأوروبي تغيير موقفه المشترك الصادر بتاريخ 2008 (CFSP/2008/944) إلى لائحة تستند إلى المادة 207 من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي (TFEU)، وتوضيح أن المعايير الثمانية تنطبق على المواد المدرجة في القائمة العسكرية، وكذلك مكوناتها، وعقود الصيانة والخدمات ذات الصلة، تتماشى مع إجراءات معاهدة تجارة الأسلحة، وإنشاء وحدة تقييم مخاطر مستقلة تعمل على تحديد الوجهات الحساسة على مستوى الاتحاد الأوروبي بناءً على المعايير الثمانية المشار إليها حاليًا في الموقف المشترك وتعزز إجراءات الشفافية والمساءلة، فضلاً عن مشاركة المجتمع المدني والبرلمان الأوروبي في عملية الرصد والتقييم.

• يجب على الاتحاد الأوروبي أن يقرر حظر بيع الأسلحة للإمارات العربية المتحدة.

إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بقضايا حقوق الإنسان والشركات العابرة للحدود الوطنية وغيرها من المؤسسات التجارية:

• طلب زيارة دولة إلى الإمارات العربية المتحدة للنظر في تأثير الأعمال التجارية المتعلقة بتكنولوجيا المراقبة على حالة حقوق الإنسان في الدولة؛

• إذا لم ترد دعوة من الدولة في غضون فترة زمنية معقولة، إصدار تقرير عن الوضع في دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بهذه القضايا.

• دعم إنشاء هيئة تحقيق دولية تركز على القضايا الجنائية من أجل: جمع الأدلة وتوحيدها وحفظها وتحليلها وإعداد ملفات القضايا؛ وتحديد الضحايا وتوثيق مدى وأنواع الضرر الذي لحق بهم في ضوء مطالبات التعويض في كل قضية تم التحقيق فيها.

• دعم إعادة إنشاء هيئة تحقيق دولية مماثلة لفريق الخبراء البارزين في اليمن

• دعم إحالة ملف اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية من قبل مجلس الأمن الدولي.

• دعم تنفيذ توصيات فريق الخبراء البارزين الهادفة إلى إحراز تقدم نحو ضمان المساءلة عن الجرائم بموجب القانون الدولي المرتكبة في اليمن.

مركز الخليج لحقوق الإنسان هو منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية تقدم الدعم والحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج والدول المجاورة من أجل تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر حرية التعبير وحرية الصحافة وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي.

يقوم مركز الخليج لحقوق الإنسان في المقام الأول بتوثيق بيئة المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج، وتحديداً في المملكة العربية السعودية وعمان والبحرين والكويت وإيران والعراق وقطر و والإمارات العربية المتحدة، كذلك يقوم مركز الخليج لحقوق الإنسان، بأنشطةٍ في الدول المجاورة مثل اليمن وسوريا والأردن ودولة المقر لبنان. ويتم مراجعة نطاق ومجالات العمل لذلك دورياً. هذا و قد تأسس المركز في 06 أبريل/نيسان عام 2011.

تتمثل رؤية المركز في خلق مساحات مدنية ناشطة في منطقة الخليج والدول المجاورة تتمتع فيها حقوق الإنسان بالاحترام الكامل، ويمكن من خلالها للمدافعين عن حقوق الإنسان ومن ضمنهم الصحفيين والمدونين ونشطاء الإنترنت، من العمل بحرية دون أي قمعٍ أوخوف.

مواطنة" منظمة مستقلة تأسست في اليمن من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان منذ عام 2007، وبالرغم من رفض نظام الرئيس السابق على عبد الله صالح منحها تصريحاً آنذاك، فقد استطاعت ممارسة نشاطها والمشاركة مع جهات أخرى في حملات مناصرة ضد انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف أرجاء اليمن. في أبريل/ نيسان 2013 حصلت "مواطنة" أخيراً على التصريح، واستطاعت توسيع قدراتها المؤسسية وتكثيف أنشطتها. تقوم "مواطنة" حالياً بتوثيق انتهاكات أطراف النزاع والسُلطات المختلفة ونشر نتائج تحقيقاتها الاستقصائية في إصدارات متعددة. وتقوم "مواطنة" أيضاً بتقديم الدعم القانوني والمشورة لضحايا الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، بالإضافة إلى أنشطة وحملات مناصرة على المستوى الدولي ولدى صناع القرار، والعمل من أجل مساءلة المنتهكين وإنصاف الضحايا، إلى جانب بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

في عام 2018 قدرت جائزة بالدوين عمل "مواطنة"، وأعلنت منظمة هيومن رايتس فيرست منحها ميدالية روجر بالدوين للحرية. وفي نفس العام مُنحت "مواطنة" جائزة هرانت دينك الدولية العاشرة لمواطنة لدورها في إعلام العالم عن حالة حقوق الإنسان في اليمن، والنضال ضد انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد. وفي عام 2019 اختارت مجلة "تايم" الأمريكية رضية المتوكل (رئيسة المنظمة) ضمن أكثر 100 شخصية مؤثرة في العالم.

في فبراير/ شباط 2021، تم ترشيح مواطنة لحقوق الإنسان وحملة مناهضة تجارة الأسلحة لجائزة نوبل للسلام لعام 2021.

مرصد التسلح هو مركز خبرة مستقل تم إنشاؤه عام 1984 في ليون (فرنسا). هدفه هو دعم عمل المجتمع المدني في قضايا الدفاع والأمن ، بهدف نزع السلاح تدريجياً. يعمل المرصد على محورين لهما الأولوية: عمليات النقل وصناعة الأسلحة والأمن. الأسلحة النووية وعواقبها. ينشر دراسات ونشرة إخبارية ، داموقليس. لمزيد من المعلومات: /http://www.obsarm.org

Ligue
des **droits de l'Homme**
FONDÉE EN 1898

رابطة حقوق الإنسان هي جمعية عامة ومستقلة وغير سياسية، معترف بها على أنها تسعى للمصلحة العامة، ولتعزيز الحقوق الأساسية والدفاع عنها. الرابطة تشارك في جميع النضالات من أجل الحريات والعدالة والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والدفاع عن الحريات ضد التدخلات الأمنية في الحياة الخاصة، وضد العنصرية ومعاداة السامية وأشكال التمييز المختلفة لأكثر من 120 سنوات حتى الان. وتقوم الرابطة بدعوة السلطات العامة إلى ضمان حقوقنا الأساسية عندما تتعارض التدابير مع الحقوق والحريات ، وتراقب الممارسات الأمنية من أجل ضمان الأداء الديمقراطي السليم وتندد بالممارسات التعسفية والتي تضيق من الحرية، وتتدخل في الأوساط المدرسية ومع عامة الناس من أجل الإعلام ورفع مستوى الوعي، وتقوم برفع الدعاوى جنبًا إلى جنب مع ضحايا الظلم أو التمييز وتوفر الوصول إلى القانون على أساس دائم. وبالتالي فهي تعمل في جميع أنحاء فرنسا، سواء في فرنسا الأم أو أقاليم ما وراء البحار، من خلال ما يقرب من 300 قسم محلي. لمعرفة المزيد عن معاركه: www.ldh-france.org

أبقوا أعينكم مفتوحة

مديرة النشر:
أليس موغوي

رئيسة التحرير:
إليونور موريل

كتابة:
الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مركز الخليج لحقوق الإنسان،رابطة حقوق الإنسان بفرنسا، مرصد التسلح، ومنظمة مواطنة.

إثبات الحقائق - بعثات تحقيق ومراقبة محاكمات

دعم المجتمع المدني - تدريب وتبادل

حشد المجتمع الدولي - مناصرة أمام الهيئات الحكومية الدولية

الإبلاغ وإعداد التقارير - تعبئة الرأي العام

بالنسبة للفدرالية، يعتمد تحول المجتمعات على عمل الفاعلين المحليين

حركة حقوق الإنسان حول العالم تعمل على المستويات المحلية والدولية لدعم المنظمات العضوة والشريكة للإشارة إلى انتهاكات حقوق الإنسان وتمكين العمليات الديمقراطية. وهي تعمل بشكل مباشر من الدول وأصحاب السلطة، مثل الحركات المعارضة المسلحة والشركات متعددة الجنسيات.

أول المستفيدين منها هم منظمات حقوق الإنسان القومية العضوة في الحركة، وعن طريقهم يستفيد من الحركة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. تتعاون الفدرالية أيضاً مع شركاء محليين آخرين من المنظمات والفاعلين في التغيير.

fidh

معلومات الاتصال

FIDH
17, passage de la Main d'Or 75011
Paris
Tel: (33-1) 43 55 25 18
www.fidh.org
Twitter: @fidh_en / fidh_fr / fidh_es
Facebook: https://www.facebook.com/FIDH.HumanRights

Dépôt légal décembre 2021 - FIDH (Éd. anglaise) ISSN 2225-1804 - Fichier informatique conforme à la loi du 6 janvier 1978 (Déclaration N°330 675)

fidh

عن الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

تعمل الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان على حماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ومنع الانتهاكات وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

ولاية واسعة النطاق

تعمل الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان على ضمان احترام جميع الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. الحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

حركة عالمية

أسست الفدرالية الدولية لحقوق الأنسان في عام 1922، وتجمع اليوم 184 منظمة عضوة من 112 بلد حول العالم. تنسق الفدرالية أنشطة أعضائها وتدعمها، وتوفر لهم منبراً دولياً.

منظمة مستقلة

كما هو الحال بالنسبة لمنظماتها العضوات، لا ترتبط الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بأي حزب أو دين، وتتمتع باستقلالية عن كل الحكومات.